جامعة يحي فارس بالمدية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات للحصول على شهادة الماستر
تخصص: دولة ومؤسسات

النظـــام القـــانوني لرقمنـــة قطـــاع الخدمـــات الجـــامعية

تقديم الطالبتين :

- **شبان حنان**
- **مناد ياسمين فلة**

إشـــــراف الأستـــــاذة:

- د/ مـــوزاوي عقيـــلة

لجنة المناقشة :

اللقب والإسم	المؤسسة الاصلية	الصفة
أ/د شميشم رشيد	جامعة المدية	رئيسا
د/ موزاوي عقيلة	جامعة المدية	مشرفا
د/ سعادي ربيعة	جامعة المدية	مناقشا

السنـــــة الدراسيـــــة 2025/2024

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، وسخّر له الأسباب ليدرك غايته، فله الحمد والشكر عدد ما كان وعدد ما يكون، عدد الحركات والسكون. أشكره على ما منحنا من توفيق وعون لإتمام هذه المذكرة، وأسأله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم، وأن ينفعنا بها وينفع بها غيرنا .

نتقدّم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي المشرفة موزاوي عقيلة على توجيهاتها السديدة، وملاحظاتها القيمة، وعلى صبرها الكريم وتفانيها في مساعدتنا طوال فترة إعداد هذا العمل.

كما نتقدّم بالشكر والعرفان إلى كافة أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية على ما بذلوه من جهد طيلة سنوات دراستنا، وعلى ما قدموه لنا من علم وخبرة وتوجيه.

لكم جميعًا منا فائق الاحترام والتقدير.

الإهداء:

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام ،بكل حبي اهدي ثمرة تخرجي إلى والدي العزيز، السند والقدوة ،داعمي الأول في مسيرتي وملاذي بعد الله فخري واعتزازي، أطال الله في عمره ومتعه بالصحة والعافية

إلى من كانت دعواتها النور الذي أنا دربي ، وحنانها الذي قواني في كل مراحل حياتي، إلى أمي الحبيبة رمز العطاء والحنان.

إلى شريك دربي، زوجي الغالي، شكرا على صبرك، دعمك ووقوفك إلى جانبي في لحظات التعب والانشغال.

إلى إخوتي الأعزاء محمدوريان، شكرا لكم على المساندة والدعم بكل أشكاله.

والى أختاي الغاليتين، لامية وأية، كنتما بجانبي في كل خطوة، بصبر ومحبة لا تقدر بثمن، كنتما عونا حقيقيا في رحلتي، فلكما من القلب كل الشكر والعرفان.

إلى ملائكة رزقني الله بهم لأعرف من خلالهم طعم الحياة أبنائي الأحبة جود الرحمان ونورسين، أنتما نور طريقي، وأجمل دوافع النجاح في حياتي .

إلى كل الأهل والأقارب والزملاء والزميلات، كل من ساندني بدعاء، بكلمة بابتسامة، أو حتى بصمت مليء بالحب .

اللهم كما أنعمت ،فأتمم، وبارك، وزدني من فضلك، وكن لي في القادم كما كنت لي في السابق.

"حنان شبان"

الإهداء

إلى روح أمي الطاهرة رحمك الله و اسكنك فسيح جنانه ، افتخري بابنتك بين اهل السماء فهي الان خريجة .

إلى العزيز الذي مد لي يديه الى من كلله الله بالهيبة و الوقار الى من حصد الاشواكعن دربي وزرع لي الراحة بدلا منها .الى احمد اخي و ابي و حبيبي فشكرا لكونك كل شيء الى اليد الخفية التي ازالت عن طريقي العقبات و من ظلت دعواتها تحمل اسمي ليلا و نهارا امال اختي و أمي محبوبتي و ملهمتي

الى من وهبني الله نعمة وجوده الى مصدر قوتي و جدار قلبي المتين هيثم اخي و حبيبي و قرة عيني

عجزت عن الوصف مهما حاولت، ولا أجد في قلبي لكم إلا الحب والعرفان بالجميل والشكر على ما قمتم بتقديمه لي .

إليكم يا من كان لكم السبق في مقامات الحكمة والتربية والعلم والتعليم، إليكم يا من بذلوا جهودهم من أجلنا ولم تنتظروا رد العطاء والجميل، إليكم أهدى عبارات الشكر والتقدير والامتنان اساتذتي الكرام اسأل الله ان يجزيكم خير الجزاء

الى كل من كان له يد العون فيما انا عليه الان شكرا لكم جميعا .انتم جزء من هذا النجاح ها انا الان طويت صفحة من التعب و سجلت في تاريخي فخرا لا ينسى . لم اعد أتساءل عن ملامح الوصول فقد راتها في عيوني. تلاشت غيوم التعب وابتسم الافق بعد عتمة الانتظار .

فلة ياسمين مناد

قائمة المختصرات:

ص: الصفحة.

ع: العدد.

ج: الجزء.

مج: المجلد.

ط : الطبعة.

ج رج ج: الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية.

يعد التعليم في الجزائر حق دستوري لكل الجزائريين، تكفله الدولة في جميع اطواره وتحرص على توفير الظروف الملائمة لممارسته، لاسيما في مرحلة التعليم العالي من خلال تقديمه جملة من الخدمات الموجهة للطالب التي تشمل، الايواء، النقل، الاطعام، بأسعار رمزية، وكذا تدعيم الطالب بمنحة مالية تخفف من أعباء الدراسة، وعليه فان تكفل الدولة الجزائرية بالتعليم العالي يندرج أساسيا ضمن اطار سياستها، وحرصها على العدالة في التمكين من التعليم العالي، وهذا بتوفير الظروف المناسبة لضمان استمرارية الطالب في مساره الجامعي، غير ان تزايد عدد الطلبة من سنة الى أخرى، وما يصاحب ذلك من ضغط كبير على المرافق الجامعية ، أدى الى بروز عدة إشكالات تتعلق بكيفية التكفل الفعلي بالطالب، خصوصا في ظل الدراسة التقليدية للملفات الورقية، وهو ما انعكس سلبا على نوعية الخدمة وأداء اقطاع.

ومع التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ، سعت الدولة الجزائرية الى تحديث الإدارة العمومية من خلال ما عرف بداية بمشروع العصرنة، والذي تطور لاحقا الى سياسة الرقمنة القائمة على مبدا (صفر ورقة)، بهدف تحسين الأداء الإداري وتعزيز الشفافية، وقد شمل هذا التحول قطاع الخدمات الجامعية ، حيث تم اعتماد منصات وتطبيقات رقمية لتسيير الملفات وتبسيط الإجراءات، خاصة الخدمات الموجهة للطالب مباشرة مما عمل على تقريب الإدارة من الطالب، وتقليص الآجال وتفادي الاكتظاظ، كما شملت الرقمنة بعض الجوانب الأخرى كتسيير الموارد البشرية ورقمنة الصفقات العمومية، لكن يبقى التركيز الأساسي على الخدمات التي تمس الطالب بصفة مباشرة.

وعليه تكتسي دراسة النظام القانوني لرقمنة قطاع الخدمات الجامعية أهمية بالغة تتجلي في ان موضوع الرقمنة يحتل مكانة كبيرة ويكتسي اهتمام خاص لاسيما في عصرنا القائم على التطور التكنولوجي السريع في مختلف مجالات الحياة، ويعد قطاع الخدمات الجامعية من الركائز الأساسية لضمان جودة الحياة الجامعية للطلبة وتحقيق مبدا تكافؤ لفرص، وهو مايبرز الحاجة الملحة لدراسة هذا الموضوع في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها القطاع، والسعي المتواصل الى تحسين الأداء وتبسيط الاجراءات.

أما بالنسبة لدوافع اختيار الموضوع، فان اهتمامات الباحث ورغباته هي التي تشده الى البحث في موضوع معين، فتكون اما أسباب ذاتية، او تكون موضوعية.

- **الدوافع الذاتية**: جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من اهتمامنا المهني وارتباطنا بالمجال الإداري، حيث أصبحت الرقمنة اليوم ضرورة ملحة لتحسين جودة الخدمات، والرفع من كفاءة التسيير داخل مختلف القطاعات، ومن بينها قطاع الخدمات الجامعية.

وقد لاحظنا من خلال التجربة الميدانية، ان ادخال الرقمنة ساهم بشكل واضح في تبسيط بعض الإجراءات، لكنه في المقابل كشف عن تحديات لا يمكن تجاوزها دون اطار قانوني فعال ومتكامل.

- **الدوافع الموضوعية**: ارتباط هذا الموضوع بالتوجه العام للدولة الجزائرية نحو رقمنة مختلف القطاعات، كما ان موضوع الرقمنة في قطاع الخدمات الجامعية مزال جديدا من حيث المعالجة القانونية ، وهو ما يجعل دراسته ذات أهمية بالغة ، خصوصا في ظل غياب قانون خاص يؤطر هذا المجال.

و تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالخدمات الجامعية والرقمنة من خلال التطرق الى الجوانب المفاهيمية وتنظيمية.
- ابراز مختلف مجالات تطبيق الرقمنة داخل قطاع الخدمات الجامعية، خاصة فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للطالب والتسيير الإداري.
- تشخيص أهم التحديات التي تعيق عملية الرقمنة في هذا القطاع.
- تقديم اقتراحات وتوصيات من شانها المساهمة في تطوير النظام القانوني الداعم لرقمنة قطاع الخدمات الجامعية وتحسين أدائه.

رغم ان موضوع النظام القانوني لرقمنة قطاع الخدمات الجامعية حديث نسبيا ولم يتناول حسب ما توصلنا اليه في دراسات سابقة بصفة مباشرة، الا ان بعض المذكرات الاكاديمية ساعدتنا في بناء الاطار العام للبحث، من بينها :

- مذكرة التنظيم القانوني للخدمات الجامعية ،للطالبتين حلايمية حدة، خراز خيرة، **التنظيم القانوني للخدمات الجامعية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص قانون عقاري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة العربي تبسيي السنة الجامعية 2021/2020، التي تناولت الجوانب التنظيمية والتشريعية للخدمات الجامعية ، دون التطرق الى جانب الرقمنة.
- ومذكرة أخرى بعنوان فعالية الرقمنة في المؤسسات الإدارية، الجامعة نموذجا، للطالبة برابح شهرزاد، **فعالية الرقمنة في المؤسسات الإدارية ، الجامعة نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دولة ومؤسسات ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة يحي فارس بالمدية ، السنة الجامعية 2024/2023والتي ركزت على مدي نجاعة تطبيق الرقمنة في المؤسسات العمومية، بصفة عامة دون تحديد أي قطاع، وساهمت في فهم التحديات التشريعية والتقنية والإدارية المرتبطة بالرقمنة.

وتأتي دراستنا في اطار خاص حول النظام القانوني لرقمنة قطاع الخدمات الجامعية، بطرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى ساهم الاطار القانوني والتنظيمي لرقمنة قطاع الخدمات الجامعية، بتحسين الخدمات الطلابية والادارية ؟.**

واجهت هذه الدراسة عدة صعوبات، أهمها أن موضوع الدراسة يعد من المواضيع الجديدة نسبيا، الامر الذي انعكس على توفر المصادر والمراجع، حيث لوحظ ان اغلب الدراسات المتاحة تنتمي الى مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولا تتناول الجوانب القانونية بشكل معمق.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونها تهدف الى وصف وتحليل الاطار القانوني والتنظيمي لرقمنة الخدمات الجامعية في الجزائر، من خلال استقراء النصوص القانونية ومتابعة كيف يتم تطبيقها فعليا في الواقع، خاصة عبر المنصات الرقمية والخدمات المقدمة للطلبة والإدارة، بهدف تقديم حلول تساعد في تحسين هذا التحول الرقمي.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، بناء على طبيعة الموضوع وخصوصيته ، اذ يقتضي تناول النظام القانوني لرقمنة الخدمات الجامعية ، الجمع بين شرح الأسس المفاهيمية والقانونية لهذا التحول من جهة، وعرض واقع تطبيق الرقمنة وتحديات التي تواجهها من جهة أخرى.

حيث جاء **الفصل الأول** لتأسيس الاطار المفاهيمي، باعتباره المدخل الأساسي لفهم الإشكالية محل الدراسة، حيث تضمن توضيحا لمفاهيم الخدمات الجامعية، واهم هياكلها ومفهوم الرقمنة وأساسها القانوني مع ابراز الهيئات المنشاة لها وهيئات الحماية.

أما **الفصل الثاني** ، فقد تم تخصيصه للجانب التطبيقي، من خلال عرض نماذج واقعية لتطبيقات الرقمنة في الميدان، سواء على مستوى الخدمات المقدمة للطالب، الايواء والنقل، الاطعام والمنحة، أو على مستوى الادارة والتسيير، المنصة الرقمية للديوان الوطني للخدمات الجامعية، رقمنة الموارد البشرية ورقمنة الصفقات العمومية، مع إرفاق الدراسة بصور توضح هذه النماذج التطبيقية، كما تم تحليل ابرز التحديات التي تواجه هذا المسار، سواء كانت تشريعية، او تنظيمية إدارية، وتقنية بشرية.

ومن خلال هذا التقسيم حرصنا على تقديم دراسة متكاملة متوازنة ، تجمع بين الشرح النظري والتطبيق الواقعي ، حتى نفهم كيف تسيررقمنة الخدمات الجامعية في الواقع، وهل القوانين الموجودة تساعد على إنجاح هذا التحول.

الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لقطاع الخدمات الجامعية والرقمنة

إن قطاع الخدمات الجامعية يعد من اهم الدعائم التي ترتكز عليها المنظومة الجامعية في الجزائر، نظرا لدوره الحيوي في توفير الظروف الملائمة التي تمكن الطالب الجامعي من متابعة دراسته في بيئة مستقرة، وفي ظل التحولات التي يشهدها العالم اليوم ، خاصة في مجال الرقمنة، برزت الحاجة الى تبني أساليب تسيير حديثة تواكب متطلبات العصر، ومن بينها الرقمنة، التي أضحت خيارا استراتيجيا لضمان فعالية وشفافية في أداء قطاع الخدمات الجامعية.

انطلاقا من هذه الرؤية ، جاء هذا الفصل ليمثل الاطار المفاهيمي للخدمات الجامعية، حيث يتناول من خلاله المفهوم العام لهذه الخدمات، مسار تطورها، أهميتها وأهدافها، بالإضافة الى هيكلها التنظيمي، انطلاقا من الديوان الوطني للخدمات الجامعية الى غاية الاقامات الجامعية.

أما المبحث الثاني، فيعنى بالاطار المفاهيمي للرقمنة، من خلال التعريف بها، وتتبع نشأتها والاساس القانوني الذي تستند إليه، مع تسليط الضوء على الهيئات المستجدة التي أنشئت لتفعيل هذا المسار،سواءعلى المستوى الرئاسي أو التنفيذي، بالإضافة الى الهيئات المختصة بحماية هذا المجال.

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لقطاع للخدمات الجامعية

تعد الخدمات الجامعية من الركائز الأساسية التي تدعم الطالب خلال مسيرته الجامعية، فهي تعمل على تهيئة الظروف الملائمة لمواصلة مسيرته الدراسية في أحسن الظروف، ونظرا لأهمية هذا الخدمات، ارتأينا تخصيص هذا المبحث لتوضيح الإطار لمفاهيمي لقطاع الخدمات الجامعية، وقمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب أساسية نتناولها كالاتي:

المطلب الأول تناولنا فيه مفهوم الخدمات الجامعية وفي المطلب الثاني أهميته وأهدافه، أما في المطلب الثالث والأخير فخصصناه لدراسة الأجهزة المكلفة بتقديم هذه الخدمات.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات الجامعية

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على تعريفات لقطاع الخدمات الجامعية، مع التطرق إلى نشأتها ، واهم المراحل التي مرت بها.

الفرع الأول: تعريف الخدمات الجامعية

هي تعبير عن الديوان الوطني للخدمات الجامعية ، هذه المنظمة التي تتكفل بتقديم خدمات جامعية لفائدة الطلبة الجامعيين، من إطعاموإيواء ونقل ومنح ونشاطات ثقافية ورياضية وعلمية، وقد أسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 312/03 المؤرخ في 04 سبتمبر 2003[1].

كما عرفت أيضا: أنها مجموعة خدمات يتم توفيرها للطلبة، وخلق جو منسب للتمدرس، هدفه تحسين المستولى لدى الطلبة[2].

وعرفها مرجع أخر: على أنها تلك المساعدات والعناية والرعاية،والأعمال والنشاطات التي توفرها الوزارة الوصية، من خلال مديريات الخدمات الجامعية،والاقامات الجامعية للطلبة الجامعيين، التي تهدف إلى تلبية احتياجاتهم المختلفة بأسعار رمزية، وذلك بتوفير المنحة، النقل والإيواء، الإطعام والنشاطات العلمية والثقافية،والرياضية والترفيهية[3].

---

[1] عقابي بوجمعة ،ألعقبي الأزهر، **الخدمة الجامعية بالجزائر بين نوع التنظيم المعتمد وتحديات تقديمها**، مجلة مقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ،م ج6 ، اع1، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2021،ص180.

[2] سعد سليم،**دور الخدمات الجامعية في التحصيل الدراسي، دراسة ميدانية مديرية الخدمات الجامعية الجلفة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الجامعية 2016/2015، ص8.

[3] فلوح احمد، عبيدي سناء، **درجة رضا الطلبة على الخدمات الجامعية ، دراسة ميدانية**، مجلة المعيار، م ج 10، ع 4، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة ،2019،ص154.

كما عرفت أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ، تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت تصرف الديوان الوطني للخدمات الجامعية ، الذي بدوره موضوع تحت تصرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي [1].

كما تعتبر مرفق عمومي ذو طبيعة إدارية،تستهدف تقديم خدمات للطلبة الجامعيين، تضم عدة أفرادوأشخاص طبيعيين ومعنويين، يخضعون في مهامهم، ورتبهم السلمية إلى السلم الإداري، من المدير حتى العامل البسيط.[2]

الفرع الثاني: مراحل تطور الخدمات الجامعية

لقد مر تطور الخدمات الجامعية على عدة مراحل، سنتناولها خلال هذا الفرع.

المرحلة الأولى: مرحلة تأسيسوإنشاء المنظومة من 1962-1971 ،غداةالاستقلال، في هذه المرحلة ورثت الجزائر نفس المنظومة التي تركها الاستعمار، حيث كان الطلبة الجزائريون يستفيدون من نفس نظام الخدمات المطبقة على طلبة فرنسا، ولقد كان آنذاك عدد محدود من الكليات، وكذا الأحياء الجامعية،وحتىالمطاعم، فلم يكن هناك سوى حيين ومطعم رئيسي[3].

المرحلة الثانية: من 1971-1979 شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة ونقابات، وإدخال نصوص إصلاح التعليم العالي، وديمقراطية التعليم حيز التنفيذ، نظرا للتحولات السريعة التي شهدتها منظومة التعليم العالي، وجب مضاعفة عدد المراكز المسيرة للخدمات الجامعية، بعد إنشاء 03 مراكز في سنة 1971 في ولاية وهران، جزائر، قسنطينة، تبعتها مراكز أخرى في عنابة،تلمسان، تيزي وزو في أواخر السبعينات[4].

المرحلة الثالثة: من سنة 1980 إلى 1986، في هذه المرحلة تكفلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتقديم إصلاحات، وإعداد الخريطة الجامعية، وحل المشاكل المادية للطلبة، والعمل على تحسين الخدمات المقدمة له[5].

---

[1] بن احمد حمزة ،بن يحي سيد علي ،**دور الاتصال الداخلي بالا قامات الجامعية**،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الصحافة الالكترونية، قسم العلوم والاتصال، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2020/2019، ص08.

[2] الصفحة الرسمية لمديرية الخدمات الجامعية بقسنطينة ،https://www.dou.constantine.centre.com، 2025/04/14، 14:31.

[3] حلايمية حدة، خراز خيرة ،**التنظيم القانوني للخدمات الجامعية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون عقاري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة العربي تبسيي السنة الجامعية 2021/2020، ص11.

[4] عبيدي أيمن ، ملاك زهرة، **دور الرقمنة في تحسين الخدمات الجامعية، دراسة ميدانية : الإقامة الجامعية رزايقية أمين**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اجتماع تنظيم وعمل ،قسم علم اجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي ، تبسه، السنة الجامعية 2023-2024، ص51.

[5] حلايمية حدة، خراز خيرة ،المرجعالسابق ، ص 13

المرحلة الرابعة: من سنة 1986 إلى1995، فبموجب المرسوم رقم 314/86 الصادر في 23-12-1986[1]، تأسست مراكز جامعية cosu، لتنظيم وتسيير الخدمات الاجتماعية في الجامعات، وتعمل هذه المراكز كهياكل موازية للمراكز الرئيسية ، ويشرف مجلس التوجيه على إدارة cosu، ويترأسها ممثل على وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وعلى الرغم من التغيرات القانونية والتنظيمية في القطاع الجامعي، فإنشاء هذه المراكز يعكس الرغبة في تخفيف مركزية التسيير[2].

المرحلة الخامسة: الممتدة من سنة 1995 إلى يومنا هذا، حيث تم إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 22-03-1995،[3]وهو جزء من عملية إصلاح شاملة لقطاع الخدمات الجامعية ، ركزت على إصلاح نمط الإدارة وتنظيم الخدمات الجامعية، ويتمثل الهدف الرئيسي من إنشاءه هو التصدي للعجز في الميزانية الناتج عن سوء ترشيد التكاليف، وتحسين سياسة إعانة الدولة للطلاب، وتم تكليفه بتحسين الظروف المادية والاجتماعية للطلاب منذ 1997[4].

الفرع الثالث: أهداف وأهمية قطاع الخدمات الجامعية

نظرا للدور الذي تلعبه الخدمات الجامعية في دعم الطالب في مساره الأكاديمي، ارتأيناتقسيم هذا المطلب إلى فرعين أساسين، لتوضيح كل من أهداف التي تسعى لها وأهميتها على النحو التالي:

أولا: أهداف الخدمات الجامعية

تهدف الخدمات الجامعية إلى تحقيق مجموعة من الغايات التي تتكامل فيما بينها، تتجسد في توفير الظروف المثلى التي تسمح للطالب بالتركيز الكامل على مساره الأكاديمي، دون أن تعيقه الظروف المادية أو الاجتماعية، ولتحقيقها وظفت عدد كبير من العمال والموظفين دائمين ومتعاقدين، وعمال الإدماج الاجتماعي، وهذا بدوره هدف اجتماعي يعمل على تقليل البطالة.

- التعرف على حاجات الطلبة الاجتماعية والثقافية ،وهذا في إطار الإمكانيات البشرية والمالية[5].
- توفير الخدمات الضرورية منها المبيت،الإطعام، النقل،الرعايةالصحية،الأنشطة الثقافية والرياضية، وهذا ما يوفر له الراحة النفسية لإكمال مشواره الأكاديمي.

---

[1]المرسوم رقم 314/86 مؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1407 الموافق ل 23 ديسمبر سنة 1986يتضمن اختصاصات المؤسسات والهياكل المكلفة بالخدمات الاجتماعية الجامعية وتنظيمها وعملها، ج رج ج،ع53، المؤرخة في 22 ربيع الثاني عام 1407 ، الموافق ل 24 ديسمبر سنة 1986،ص2212.

[2]عبيدي أيمن، ملاك زهرة، المرجع السابق ،ص 52.

[3]المرسوم التنفيذي رقم 84/95 مؤرخ في 21 شوال عام 1415 الموافق ل 22 مارس 1995، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله ،ج رج ج1995 ،ع24 ، ص03-08، معدل ومتمم بالمرسوم رقم 312/03 المؤرخ في 17 رجب عام 1424 الموافق ل 14 سبتمبر 2003،ج رج ج المؤرخة في 21 سبتمبر 2003، ع57،ص 8-4

[4]عبيدي أيمن، ملاك زهرة ، المرجع السابق ،ص52.

[5]ايت عيسى حسين، **انعكاسات الظروف المعيشية في القامات الجامعية على التحصيل العلمي للطلبة**،رسالة لنيل شهادةالماجستير، قسم علم اجتماع، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002-2003، ص53.

- تقديم المنح الجامعية للطلبة، من اجل تخفيف الأعباء المالية.
- تنويع الأنشطة الاجتماعية والرياضية، مع توفير التجهيزات والنوادي والمعدات،و الجمعيات في الحرم الجامعي.
- تصميم الغرف الجامعية بشكل يتناسب مع الاحتياجات العلمية والتعليمية.
- ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية في البيئة الأكاديمية يشمل فرص متساوية للطلاب، بغض النظر عن خلفياتهم أو انتماءاتهم الاجتماعية، أو ظروفهم الاقتصادية، يتضمن ذلك دعم الطلاب ومرافقتهم خلال رحلتهم الأكاديمية لضمان تحقيق نجاحاتهم[1].

ثانيا: أهمية الخدمات الجامعية

لقطاع الخدمات الجامعية أهمية بالغة نذكر منها مايلي:

- توفير الظروف الملائمة لتعزيز فعالية عمليات التعلم والتعليم.
- دعم التوازن النفسي والاجتماعي للطلاب.
- توفير الدعم الشامل لاحتياجات الطالب.
- تعزيز التحصيل العلمي ، وذلك من خلال تقديم خدمات مكتبية، وقاعات خاصة بالأنترنت.
- تمكين الطلبة من مختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة ذوي الدخل المحدود، من الالتحاق بالتعليم العالي ومواصلة الدراسة.
- توفير حلول شاملة للتحديات الاجتماعية والنفسية والتعليمية التي يواجهها الطالب، مما يساهم في حمايتهم من الانحراف.
- تطوير مهارات المواطنة والثقة والمشاركة لدى الطلاب.
- تعزيز التحصيل العلمي.[2]

المطلب الثاني: الأجهزة المكلفة بقطاع الخدمات الجامعية

يتشكل قطاع الخدمات الجامعية من مجموعة من الهياكل التنظيمية، التي تتوزع على المستوى المركزي، المتمثلة في الديوان الوطني للخدمات الجامعية، وعلى المستوى المحلي المتمثلة في مديرية الخدمات الجامعية، والاقامات الجامعية التابعة لها، وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا المطلب.

[1] عبيدي أيمن، ملاك زهرة، المرجع السابق ، ص 56.
[2] المرجع ذاته، ص 55

الفرع الأول: الأجهزة المكلفة بقطاع الخدمات الجامعية على المستوى المركزي

أنشأ الديوان الوطني للخدمات الجامعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 84/95 المؤرخ في 22 مارس 1995النعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 312/03 المؤرخ في 14 سبتمبر 2003، يعمل الديوان في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية، بتطبيق السياسة الوطنية في مجال الخدمات الجامعية، والعمل على التحسين الدائم لأوضاع الطلبة.

أولا ـ تعريف الديوان الوطني للخدمات الجامعية

هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية التعليم العالي والبحث العلمي، يتمتع بالاستقلال المالي مع المصلحة اللامركزية المحلية والقاعدية، يتكون من أربع مديريات أساسية ،و 11 مديرية فرعية على المستوى المركزي، و 66 مديرية خدمات جامعية على المستوى المحلي ،و 466 إقامة جامعية على المستوى القاعدي[1].

ثانيا: مراحل تطوره:

لقد مر تطور الديوان الوطني للخدمات الجامعية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: بعد إن كانت الخدمات الجامعية، عبارة عن مراكز الخدمات الجامعية والاجتماعية، تحوي أحياء جامعية موزعة عبر الولايات الجامعية، تحت إشراف المديرية المركزية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي،تحت اسم مديرية النشاطات الاجتماعية والثقافية[2].

ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 95/84 لتصبح عبارة عن ديوان للخدمات الجامعية بدل من مراكز الخدمات الجامعية، وتعطي الاستقلالية الكاملة في التسيير للأحياء الجامعية التي أصبحت تسمى اقامات جامعية، وهيئة أخرى سميت بالمندوبية الجهوية للنقابة على تسيير الاقامات الجامعية.

المرحلة الثانية:في هذه المرحلة تمت إعادة هيكلة الديوان الوطني للخدمات الجامعية ،وإتمامأحكامالمرسوم التنفيذي رقم 84/95 المتضمن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 312/03 ليصبح له مراكز وهياكل محلية تدعى مديريات الخدمات الجامعية، والاقامات الجامعية،وتصبح مديريات الخدمات الجامعية في عملية الرقابة والتسيير على الاقامات الجامعية بدل المندوبيات الجهوية[3].

---

[1] خميستي بوزايدة، **حوكمة الخدمات العامة في ظل النماذج التسييرية المعتمدة، قطاع الخدمات الجامعية نموذجا**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم حقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،السنة الجامعية 2021-2022، ص 45.

[2] حلايمية حدة، خراز خيرة، المرجع السابق ،ص13

[3] بن احمد حمزة، بن يحي سيد علي، المرجع السابق ،ص10.

ثالثا: مهام الديوان الوطني للخدمات الجامعية

يتولى الديوان الوطني للخدمات الجامعية مجموعة من المهام أهمها:

- يكلف المدير العام بتسيير الديوان الوطني للخدمات الجامعية ومديريات الخدمات الجامعية عبر كامل التراب الوطني، يقوم بتفويض اعتمادات التسيير لكل واحدة منها.
- كما يسير الوسائل المادية والمالية المخصصة للمديرية العامة ومديرية الخدمات الجامعية ،والاقامات التابعة لها، ويعمل على تنظيم النشاطات العلمية والرياضية والوقاية الصحية داخل الاقامات الجامعية وسيرها[1].
- يقومأو يكلف من يقوم بالتحقيق ودلك بالتقرب من الطلبة من أجل معرفة حاجياتهم، لاسيما خدمات الإيواء والإطعام والنقل والوقاية الصحية، والأنشطة الثقافية والعلمية والرياضية وكذا الترفيهية.
- يعمل الديوان على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بقطاع الخدمات الجامعية.
- يضع نظام إعلامي ووثائقي لفائدة الطلبة، داخل الاقامات الجامعية[2].
- يتولى تسيير عمليات الاستثمار المرتبطة بالتنمية وصيانةالمنشآتالأساسية.
- يعمل على متابعة أنشطة مديريات الخدمات الجامعية والاقامات الجامعية، وتنسيقها ومراقبتها، مع اقتراح تدابير التي من شانها تحسين سيرها.
- يعد وينفذ برامج تكوين المستخدمين العاملين في هياكل الخدمات الجامعية وتحسين مستواهم[3].
- ينظم إجراءات صحية بالتعاون مع الجهات المختصة.

رابعا: الهيكل التنظيمي لديوان الوطني للخدمات الجامعية

يعد الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للخدمات الجامعية احد الركائز الأساسية لضمان سير العمل بفعالية وكفاءة داخل الإدارة، فهو يحدد مختلف المديريات الأساسية والفرعية وفق تنظيم يهدف إلى تحقيق الانسجام بينهم ، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الجزء.

يضم الديوان الوطني للخدمات الجامعية مجموعة من المديريات [4]وهي:

أ- مديرية الدراسات والتنمية:تتكفل هذه المديرية ب:

- اقتراح مخطط تنمية الهياكل والتجهيزات الضرورية، لتتكفل باحتياجات الطلبة
- تنظيم جميع المعطيات الإحصائية ومعالجتها.

[1]خميستي بوزايدة ،المرجع السابق ،ص 53.
[2]سعد سليم، المرجع السابق ،ص 70.
[3]المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 312/03، المرجع السابق ، ص5.
[4]انظر الملحق رقم 01،ص70.

- تعميم آليات الإعلام الآلي.

وتشمل على مديريات فرعية تتمثل في:

- المديرية الفرعية للتخطيط والبرمجة: حيث تركز هذه الأخيرة على المعلومات والدراسات والبيانات الإحصائية.
- المديرية الفرعية لتعميم الإعلام الآلي والإحصائيات: من ابرز مهامها تحديد برامج لعصرنه المصالح ووضعها وتطويرها، وتطوير التطبيقات القطاعية[1].

ب- **مديرية مراقبة التسيير والتدقيق والتحليل المالي**:تتكفل هذه المديرية ب:

- القيام بهام التدقيق والمراقبة لمديريات الخدمات الجامعية والاقامات التابعة لها.
- إجراء التحليل المالي لحسابات تسيير المديريات الجامعية والاقامات التابعة لها.
- متابعة تنفيذ إجراءات التسيير المالي والمحاسبي لمديريات الخدمات الجامعية والاقامات الجامعية التابعة لها.
- اقتراح مقاييس ومعايير إعداد مشاريع الميزانيات [2].

وتشمل هذه المديرية على مديريات فرعية هي:

- التدقيق ومراقبة تسيير مديريات الخدمات الجامعية: من بين مهامها التحقيقات للكشف على المخالفات والغش.
- التدقيق ومراقبة تسيير الاقامات الجامعية.
- التحليل المالي والتقييس[3]: أي تحليل مالي مختصر حيث يعدون تقرير ومعالجة البيانات المالية المتاحة لاتخاذ القرار وتقسيم الأداء ووضع المواصفات القيادية التي تحدد خصائص ومعايير الجودة بما يتلاءمبأقل تكلفة مع ضمان الجودة.

ت- **مديرية تحسين ظروف معيشة الطالب**: تتكفل هذه المديرية بما يلي:

- إنشاء خلايا للإعلام والتوثيق داخل الاقامات وترقيتها.
- وضع آليات مراقبة نوعية نشاطات الخدمات، واقتراح كل تدبير لتحسينها.
- القيام بتحقيقات وسير الآراء قصد تحديد حاجيات الطلبة، واقتراح تدابير لتحسينها.

---

[1] عقابي بوجمعة ، العقبي الازهر، **تقديمها**، المرجع السابق ، ص 186.
[2] صلايحية حدة، خراز خيرة، المرجع السابق ، ص 18-19.
[3] المادة 07 من القرار الوزاري مشترك مؤرخ في 18ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 11 يناير سنة 2004، يحدد التنظيم الإداري للديوان الوطني للخدمات الجامعية ومديريات الخدمات الجامعية والاقامات الجامعية ،ج رج ج الصادرة ب 17 ذي الحجة عام 1424 موافق ل 8 فبراير 2004، ع 08، ص19.

- ترقية تنظيم النشاطات والوقاية الصحية، والنشاطات الرياضية والعلمية والثقافية[1].

وتتشكل من مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية للخدمات الجامعية.
- المديرية الفرعية للنشاطات العلمية، والثقافية، والرياضية، والوقاية الصحية.
- المديرية الفرعية للإعلاموالتوثيق.

ث- **مديريةإدارة الوسائل:**تتكفل هذه المديرية بما يلي:

- اقتراح كل تدبير لتطوير الموارد البشرية، وهذا يقتضي رسم سياسة وطنية للموارد البشرية.
- إعداد مخططات تكوين وتحسين مستوى العمال والموظفين مع ضمان تنفيذها.
- القيام بتسيير وسائل المديرية العامة.
- القيام بمشاريع ميزانيات الديوان بالتنسيق مع الهياكل المعنية.
- المحافظة على الأرشيف.[2]

وتتشكل من مديريات فرعية هي:

- المديرية الفرعية للموارد البشرية: له المديرية دور فعال في متابعة المسار المهني للموظفين.
- المديرية الفرعية للتكوين وتحسين المستوى: تتمثل مهامها الأساسية في متابعة مسار التكوين ورفع المستوى في أداء الموظفين الجدد، أو الذين تحصلوا على الترقية.
- المديرية الفرعية للمالية والوسائل والأرشيف: وهذا من اجل ضمان الحفاظ على الأرشيف، والاحتفاظ بسجلات الجرد[3].

[1]المادة 08 ، المرجع ذاته والصفحة.
[2]خميستي بوزايدة، المرجع السابق ، ص 50.
[3]حلايمية حدة، خراز خيرة ،المرجع السابق ، ص 22.

الفرع الثاني: الأجهزة المكلفة بقطاع الخدمات الجامعية على المستوى المحلي:

إن الأجهزة المكلفة بالخدمات الجامعية على المستوى المحلي، تتمثل في مديريات الخدمات الجامعية، والاقامات الجامعية، حيث يعتبر هذا الهيكل جزءا أساسيا من النظام التعليمي في الجامعات الجزائرية ، ولقد قمنا بتقسيم هذا الفرع إلى الجزأين التاليين:

أولا: مديرية الخدمات الجامعية

تشكل مديرية الخدمات الجامعية الإطار التنظيمي المسؤول عن تجسيد الخدمات الجامعية ميدانيا ، حيث تتولى تسيير مختلف الجوانب الاجتماعية الموجهة للطلبة ، مما يضمن جودة الأداء وتقريب الخدمة من الطالب، سنوضح خلال هذا الجزء مفهوم عام للمديرية وعرض مختلف هياكلها التنظيمية ، قصد إبراز كيفية توزيع المهام داخل هذه المؤسسة .

أ- مفهوم مديرية الخدمات الجامعية

تعد مديرية الخدمات الجامعية امتدادا محليا للديوان الوطني، وتتكفل بتطبيق السياسة الوطنية للخدمات الجامعية في كل ولاية من الوطن، حيث تشمل مجموعة من الاقامات الجامعية تتولى متابعتها ومراقبة تسييرها وتنسيق نشاطاتها، وتسهر على التنسيق والعمل مع مؤسسات التعليم والتكوين العالي،المعاهد، جامعات، مدارس عليا، لتقدم الخدمات المبرمجة من طرف الديوان الوطني للخدمات الجامعية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي[1].

ولقد تم استحداث مديريات الخدمات الجامعية بموجب القرار الوزاري المشترك الصادر في 24 ديسمبر 2004، المتضمن إنشاء مديريات الخدمات الجامعية وتعيين مقرها والاقامات التابعة لها[2]. لقد سبق لنا التطرق في المطلب الأول من هذا المبحث، إلى مهام وأهداف الخدمات الجامعية، لذا سنركز في هذا الجزء على الهيكل التنظيمي، حيث تقوم المديرية بالإشراف المباشر على الاقامات الجامعية،وتسهر على ضمان سير الخدمات المقدمة للطلبة.

[1] خميستي بوزايدة ،المرجع السابق ، ص45.
[2] القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 11 يناير 2004 الذي يحدد التنظيم الدراسي للديوان الوطني للخدمات الجامعية ومديريات الخدمات الجامعية والاقامات الجامعية، ج رج ج 2004، ع 08، المؤرخ في 08 فيفري 2004 وبموجب القرار المشترك في جانفي 2004.

ب- الهيكل التنظيمي لمديرية الخدمات الجامعية:

تتكون مديرية من **04**أقسام، وكل قسم إلى مصالح[1]، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

1-المدير: وهو المسؤول الأول عن المديرية، وتتمثل مهامه في الإشراف والتوجيه لكافة الأنشطة وسياسات مديرة الخدمات الجامعية والاقامات التابعة لها.

2-الأمانة: تبرز أهم مهامها فيما يلي :

- استقبال المكالمات.
- تنظيم المقابلات.
- إعداد وتنظيم الاجتماعات.
- تحرير الوثائق الإدارية[2].
- استلام البريد الوارد مع وضع ختم الاستلام والتاريخ.
- إرسال البريد الصادر،أو المراسلات الإدارية لأقسام المديرية آو الاقامات الجامعية،أو المؤسسات التي لها علاقات مع المديرية.

3- **قسم المالية والصفقات العمومية:**حسب نص المادة 20 من القرار الوزاري الموافق ل 11 يناير 2004،يشمل قسم المالية والصفقات العمومية المصالح التالية:

- مصلحة الميزانية والمحاسبة: تهتم بكل ما يتعلق بإعداد الميزانية، دفع رواتبأجور موظفي وعمال مديرية الخدمات الجامعية والاقامات التابعة لها ، دفع فواتير المتعاملين ..الخ
- مصلحة الصفقات العمومية[3]: تقوم بإعداد دفاتر الشروطبجميع مراحلها من الإبرام، إلى التنفيذ، وكل ما يتعلق بصفقات الخدمات الجامعية ، منها صفقات الإطعام ،النقل ..الخ.
- مصلحة متابعة عمليات البناء والتجهيز: تقوم هذه المصلحة بمتابعة مراحل المنشاة ورفع التخطيطات المسجلة وتجهيزها بالتنسيق مع الديوان الوطني للخدمات الجامعية ،ومديرية التجهيزات العمومية[4]، وضمان الروابط والعلاقات التنظيمية بين المصالح المكلفة بعملية الانجاز والوسائل على مستوى الاقامات

[1]انظر الملحق رقم 02، ص71

[2]حلايميةحدة ، خراز خيرة، المرجع السابق ص 26.

[3]عقابي بوجمعة ،**نوع التنظيم المعتمد في قطاع الخدمات الجامعية وعلاقته بنوعية الخدمات المقدمة للطلبة** ، دراسة ميدانية في مديرية الخدمات الجامعية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، ، قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية2014-2015ص 202،201. ، ص 180.

[4]المادة 19 من القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 18 ذي اقعدة عام 1424 الموافق ل 11 يناير 2004، المرجع السابق ،ص 20.

4- قسم الموارد البشرية: يتكفل هذا القسم بتسيير المسار المهني للمستخدمين التابعين لمديرية الخدمات الجامعية، وله دور فعال في تسييره، وضمان وضع حيز تنفيذ مخططات التكوين وتحسين المستوى للمستخدمين التابعين للخدمات الجامعية[1]، ويشمل هذا القسم على المصالح التالية:

- مصلحة تسيير المسار المهني: حيث تهتم بكل ما يخص الموظف من ترقيات سواء من الدرجة أو الترقية،الاقدمية، والإشراف على لجان الطعن، واللجان التأديبية، وأيضا التوظيف سواء على أساس الشهادة أو الاختبار.
- مصلحة التكوين وتحسين المستوى:أي متابعة مسار تكوين الموظف وتنظيم دورات تكوينية للموظفين للجدد لمساعدتهم في ممارسة الوظيفة بطريقة سليمة، أو الموظفين الذين تحصلوا على الترقية [2].

5 - قسم المراقبة والتنسيق: يتكفل هذا القسم بإعداد مخطط النقل الجامعي لفائدة الطلبة، ومتابعة نشاطات الخدمات الجامعية المقدمة من طرف الاقامات الجامعية، بالإضافة إلى ذلك دراسة برامج النشاطات العلمية والثقافية والرياضية، والسهر على تطبيقها، بعد الموافقة عليها من طرف مدير الخدمات الجامعية، مع اقتراح كل التدابير لعقلنه استعمال الوسائل البشرية والمادية والمالية المخصصة لنشاطات الخدمات الجامعية[3]، ويشمل هذا القسم على المصالح التالية:

- **مصلحة النقل**: تقوم هاته المصلحة بإعداد وتنفيذ مخطط النقل الجامعي، الذي يربط بين مكان إقامة الطالب، سواء الإقامة الجامعية أو مقر سكنه مع المؤسسات البيداغوجية للتعليم العالي ، كما يحدد خطوط النقل وأماكن توقف الحافلات، تعيين أعوان المراقبة على مستوى جميع نقاط الانطلاق والتوقف لمراقبة مدى احترام مواقيت خطوط النقل، وإلزامهم بالسماح للطلبة الحاملين لبطاقة الطالب فقط بالصعود إلىالحافلات، مع الحرص على منع الغرباء من الصعود إلىالحافلة، حفاظا على تنظيم الخدمة وسيرها الجيد.

- **مصلحة الإيواء:** تهتم بكل ما يتعلق بإقامة الطالب بالحي الجامعي، من حيث دفع الملفات الإيواء، ومعالجتها وقبولها وتقديم الغرف بعد تجهيزها، مع متابعة مستلزمات الحياة المعيشية للطالب.
- **مصلحة الإطعام:** من بين مهامهاإنشاء لجان لاستقبال السلع، وتموين المطاعم بالمواد الغذائية المنصوص عليها في دفتر الشروط، و العمل على تجهيز قائمة الوجبات المقدمة للطالب خلال الأسبوع، مع متابعة هاته الوجبات على مستوى المطاعم سواء كانت مطاعم داخل الاقامات الجامعية أو المطاعم المركزية.

---

[1] المادة 17، الرجع ذاته والصفحة. .
[2] بن احمد حمزة ، بن يحي سيد علي ،المرجع السابق ، 41.
[3] المادة 13 من القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 11 يناير 2004، المرجع السابق ،ص 20.

- **مصلحة النشاطات العلمية والثقافيةوالرياضية[1]:**من أجل ممارسة الطالب لهواياته المفضلة والقضاء على الروتين، تضع المديرية تحت تصرفه منشئات رياضية وثقافية، من خلال تنظيم دورات رياضية لصالح الطلبة، أو برامج ثقافية وعلمية .

6- قسم المنح:ويشمل هذا القسم على المصالح التالية:

- مصلحة تقديم المنح وتهتمبضمان الدفع المنتظم للمنح لكل شهروالتكفل بمنح الطلبة الاجانب.
- مصلحة تجديد المنح.[2]تتكفل بضمان تجديد المنح بالتنسيق مع المؤسسات الجامعية وكذا معالجة ملفات الطلبة المستفيدين من المنح ومتابعتها.

ثانيا: الاقامات الجامعية

تشكل الإقامة الجامعية الهيكل القاعدي للديوان الوطني للخدمات الجامعية، وتتكون حسب أهمية عدد الطلبة من وحدة، أو عدة وحدات، تتولى تقديم الخدمات المباشرة لفائدة الطلبة، في مجال الايواء،الإطعام ،الوقاية،الصحة، النشاطات العلمية والثقافية[3].

يسيرها مدير يعينه الوزير الوصي بقرار، مع منحه التفويض بالإمضاء بناء على اقتراح المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية ، وينهي مهامه بالطريقة نفسها[4].

أ- تعريف الاقامات الجامعية:

هي مؤسسة ذات بنية ووظائف محددة، لها جمهور يتسم بخصائص مميزة، ويمثل مجموعها الهياكل القاعدية للخدمات الجامعية، وتمثل المجال الذي يتجسد فيه اغلب واهم نشاطات هذا القطاع.

تعتبر الإقامة الجامعية من الناحية الشكلية مجموعة من الهياكل تتمثل في مبنى الإدارة، الغرف،الأجنحة ،المطعم، المكتبة والقاعات الرياضية والثقافية،والنوادي المختلفة والعيادة، أما من الناحية الإدارية فهي تتسم بهيكل إداري ينطلق من المدير إلى المصالح والمكاتب التابعة لها[5].

[1]المادة 14، من القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 11 يناير 2004، المرجع السابق ر ،ص 20.
[2]المادة 16 ، المرجع ذاته والصفحة.
[3]المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 312/03، المرجع السابق ، ص7.
[4]المادة 19 المرجع ذاته والصفحة.
[5]ايت عيسى حسين ،المرجع السابق ، ص85.

كما عرفتها المادة 2و3 من القانون الداخلي للأحياء الجامعية، بأن الحي الجامعي هو مكان تفتحه الدولة لصالح الطلبة معينين على أساس شروط معينة، ومعايير تحددها نصوص تنظيمية، لا يمكن لأي شخص أجنبي أن يدخله دون ترخيص من الإدارة[1].

وعرفت في بعض المراجع أنها مجال اجتماعي سكني يضم جمهور محدد، يتمثل في فئة الطلبة الجامعيين الداخليين، وتوفر لهم إطار حياة تعوضهم بعض شيء عن حياتهم الأسرية العادية[2].

ب- مهام الاقامات الجامعية

لقد نظم المشرع الجزائري الاقامات الجامعية في شكل مصالح وفروع وهذا للتكفل بخدمة الطالب، ومن أبرز مهامها:

- تسيير الوسائل المادية والمالية المخصصة للإقامةالجامعية.
- يتولى تقديم الخدمات مباشرة لفائدة الطلبة في مجال،الإيواء، الإطعام، الوقاية الصحية، الأنشطةالعلمية، الرياضية.
- يساهم في السير الحسن للهياكل الموضوعة تحت تصرفه.
- يسهر على أمن الطلبة داخل الحرم الجامعي،والمحافظة على النظام والانضباط داخل الإقامة.
- تنفيذ البرامج العلمية والثقافية.
- السهر على تطبيق النشاطات الرياضية والترفيهية، بعد موافقة مدير الخدمات الجامعية.
- إعداد النظام الداخلي للإقامة.
- التكفل بضمان صيانة المنشآت، والتجهيزات الجامعية،والعمل على الحفاظ عليها [3].
- العمل على ضمان توفير أحسن الظروف الملائمة لاستقبال الطلبة.
- التكفل بصيانة التجهيزات.

[1] قادري حليمة ،**جودة الحياة في الإقامة الجامعة من وجهة نظر الطلبة ، دراسة ميدانية على عينة من الطلبة المقيمينبالأحياء الجامعية** ،مجلة الخلدونية، جامعة وهران 02، 2019، ص 143.

[2] غريب فاطمة، **الإقامة الجامعية وتأثيرها في التنشئة الاجتماعية للطالبات المقيمات ، دراسة على عينة من مجتمعات إقامة قريشي محمد الناجي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر ،علم اجتماع تربوي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2021-2022، ص 11.

[3] المادة19 من المرسوم التنفيذي رقم 95-84، المرجع السابق ،ص7.

ت- الهيكل التنظيمي للاقا مات الجامعية

تتكون الاقامات الجامعية من 05 مصالح، وكل مصلحة إلى فروع[1]، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

1- **مصلحة الإيواء**: وتشمل فرعين هما:

- فرع توفير الإيواء.
- فرع توفير تسيير الإيواء[2].

2- **مصلحة الإطعام** : وتشمل عدة فروع هم:

- فرع وحدة الإطعام.
- فرع التموين .
- فرع المقتصدية[3].

3- **مصلحة النشاطات العلمية والثقافية والرياضية والوقاية الصحية :** وتشمل ما يلي:

- فرع النشاطات العلمية والثقافية والرياضية.
- فرع الوقاية الصحية.

4- **مصلحة النظافة والصيانة والأمنالداخلي** : وتشمل فرعين هم :

- فرع النظافة والصيانة.
- فرع الأمن الداخلي[4].

5- **مصلحة إدارةالوسائل** : وتشمل الفروع التالية:

- فرع المستخدمين.
- فرع الميزانية والمحاسبة.
- فرع الوسائل العامة[5].

[1]انظر الملحق رقم 03،ص72.
[2]المادة 22، من القرار الوزاري المشترك مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 11 يناير 2004، المرجع السابق ،ص21.
[3]المادة 23،مرجع نفسه والصفحة.
[4]المادة 24،مرجع نفسه والصفحة.
[5]المادة 25،مرجع نفسه والصفحة.

المبحث الثاني :مفهوم الرقمنة وآليات تفعيلها

يهدف هذا المبحث الى تزويد القارئ بفهم متعمق لمفهوم الرقمنة، باعتباره حجر الزاوية في دراستنا للنظام القانوني لرقمنة قطاع الخدمات الجامعية، وقد تم تقسيمه هذا المبحث الى مطلبين بهدف تحقيق الشمولية في التناول، المطلب الأول سيعنى بتحديد مفهوم الرقمنة من خلال تعريفها، وسندها القانوني ونشاتها التاريخية، مع ابراز أهميتها وأهدافها الرئيسية في سياق تطوير الخدومات الجامعية، وسيكمل هذا التحليل النظري المبحث الثاني الذي سيتناول دراسة الهيئات المستحدثة ودورها في تفعيل الادارة الرقمية في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

نتاجا لما يفرضه الواقع المعاصر من انتشار هائل لنظم تكنلوجيا المعلومات التي تعتمد على البدائل الرقمية ، مستغنية بدلك عن الكتابة والورق ، يهدف هذا المطلب الى استجلاء مفهوم الرقمنة من خلال تتبع نشأة هذه البدائل الرقمية وتحديد تعريف واضح لها، بالإضافة الى استعراض الأسس القانونية التي تنظمها، فمنذ متى بدأت تظهر هده البدائل الرقمية ؟و كيف تم تعريفها ؟.

الفرع الأول : نشأة الرقمنة

شهد العالم في العقود الاخيرة تحولا جذريا في طريقة تخزين المعلومات ومعالجتها ونقلها، ويعود هدا التطور التاريخي للرقمنة إلى جذور اعمق تمتد الى منتصف القرن العشرين، حيث بدأت فكرة تحويل البيانات الى صيغة رقمية (أصفار ووحدات) لتسهيل معالجتها وتخزينها، مدفوعة بالحاجة المتزايدة لمعالجة الكميات الهائلة من البيانات في المؤسسات الحكومية والعسكرية والبحثية، وبدعم من التطورات التقنية الوليدة مثل اختراع الحواسيب الأولى ونظريات المعلومات، ولقد مرت نشأة الرقمنة بمراحل تطور رئيسية، ففي الستينيات والسبعينيات، تركز الاهتمام على رقمنة البيانات لأغراض المعالجة الالية في المؤسسات الكبيرة باستخدام وسائل تخزين أولية كبطاقات الذاكرة والاشرطة المغناطيسية، ومع ظهور الحواسيب الشخصية في الثمانينات والتسعينات اتسع نطاق الرقمنة ليشمل النصوص والوثائق بالتوازي مع بدايات ظهور شبكات الحاسوب والانترنت، أما في بداية الالفية الجديدة فقد أحدث انتشار الانترنت والويب ثورة حقيقية في الوصول إلى المعلومات وتبادلها، وتسارع والتطور مع ظهور الهواتف الذكية والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي كمحركات أساسية للرقمنة في شتى مناحي الحياة[1].

[1] بن دادي هشام، سعيدات عبد القادر معمر، **رقمنه الخدمة العمومية وملدا قابلية المرفق العمومي للتكيف** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون اقتصادي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة، 2022.ص 11.

وقد كان للعديد من الدوافع دور حاسم في دفع عجلة الرقمنة، من بينها الحاجة الى زيادة الكفاءة والإنتاجية، وتحسين الوصول الى المعلومات ، وخفض التكاليف ، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة، فضلا عن توفير بيئة محفزة للابتكار، فقد غيرت الرقمنة اليوم مجتمعنا بشكل جدري، اذأصبح مصدرا للتطور تماما مثل مشهد الثورة الصناعية وبات جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية ومن المتوقع أن يتطور أكثر ليستمر في التصاعد في السنوات القادمة .

الفرع الثاني: تعريف الرقمنة وأساسها القانوني

إن فهم التعريف الدقيق للرقمنة يشكل أساسا متينا لاستيعاب الأطر القانونية التي تنظمها، وهو ما سيتناوله هذا الفرع.

أولا: تعريف الرقمنة

الرقمنة مفهوم معاصر ارتبط ظهوره مع بروز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي نتج عنه التحول من استخدام الطرق التقليدية في نقل المعلومات والمعارف إلى استخدام الأرقام في نقل هذه المعلومات بتوظيف هذه التكنولوجيا الحديثة في هذا الميدان، حيث يعد تحديد مفهوم دقيق للرقمنة خطوة أساسية لفهم ابعادها وتأثيراتها المختلفة، وقد تناول العديد من الباحثين والاكاديميين هذا المفهوم من زوايا متنوعة، مما افرز تعريفات متعددة تسعى إلى التقاط جوهر هذه الظاهرة المتنامية.

في هذا السياق عرفها أحد الفقهاء بأنها "عملية نقل أي صنف من المعلومات من الوثائق من النمط الورقي الى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة و الصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام لأن هذا التحول هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة لاستقبال أو الاستعمال بواسطة أجهزة المعلومات[1] .

كما عرفها آخرون بأنها عمليات التحويل التي تتم للوثائق من الأشكال التقليدية المطبوعة إلى أشكال إلكترونيةرقمية، بما فيها عمليات النشاط الإلكتروني.

ومن منظور مختلف عرفها "شارلوت بيرسي":أنها منهج يسمح بتحول البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي[2] .

[1]المرجع ذاته ص12.

[2]بضياف زهير ،**دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية الرهانات و التحديات تطبيق "خدمتي " في قطاع الموارد المائية**، مجلة التمييز الفكري للعلوم الاجتماعية و الإنسانية ،ع الخاص للملتقى الافتراضي الدولي : الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات ، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف ،2021، ص 70.

فينظر" تيري كاني" إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من (الكتب، الدوريات، التسجيلات الصوتية، الصور، الصور المتحركة..) إلى شكل مقروءة بواسطة تقنيات و الحاسبات، والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند الى حاسبات الية.[1]

كما عرفها : سعيد يقطين أنها الترقيم التناظري الذي يشير لكونهعملية نقل أي صنف من الوثائق (ورقي) إلى النمط الرقمي.[2]

بالنظر إلى التعاريف المتعددة التي تم استعراضها، يمكن استخلاص أن الرقمنةهي عملية إلكترونية الهدف منها تحويل البيانات المكتوبة والمطبوعة بالاعتماد على تقنيات وأجهزة مخصصة للحصول على نتائج رقمية.

ثانيا: الأساس القانوني للرقمنة

يهدف التوجه نحو الرقمنة في الجزائر إلى تحديث الإدارة العمومية وتسهيل الخدمات للمواطنين والمؤسسات ، وتقليل البيروقراطية ، وقد تم وضع عدة قوانين ومراسيم لتنفيذ هذا التحول أهمها:

- المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 13 ماي 2007 المعدل والمتمم،[3] الذي ينظم التوقيع الالكتروني والشهادة الالكترونيةويمنحهم الحجية القانونية، كما يهدف الى تعزيز وتوسيع نطاق استخدام التوقيع الالكتروني في الجزائر، وله تأثير هام على رقمنة قطاع الخدمات الجامعية ، وذلك بإضفاء الشرعية على المعاملات الالكترونية الجامعية، بحيث يسمح بتقديم خدمات رقمية بشكل قانوني، مثل التسجيل الالكتروني، اصدار شهادات رقمية، تقديم طلبات المنح والايواء عبر الانترنت، فبدون اطار قانوني يعترف بالتوقيعات والوثائق الالكترونية، ستكون هذه العمليات غير امنة قانونيا.
- القانون رقم 15-04 المؤرخ في 02 جانفي 2015 ، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين ، كما يتضمن احكاما قانونية لتعزيزي التوقيع الالكتروني والموثوق[4].

---

[1] عبد المقصود احمد النجار، **المكتبات الرقمية الحديثة** ،ط 1، دار الايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر ، 2022، ص 160.

[2] الصديقي علي، **النص الادبي الرقمي: بحث في مفهوم والخصائص**، جامعة الوصل ، مجلدة الخليل في علومااللسان، م ج الثاني، ع الثاني.دبي-الامارات العربية المتحدة2023،ص 156.

[3] المرسوم التنفيذيرقم 07-162 المؤرخ في 13جمادى الأولى عام 1428 الموافق ل 30 ماي 2007 ، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذيرقم 01-123 المؤرخ في 15 صفر عام 1422 الموافق ل09 ماي سنة 2001 ، والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ،ج رج ج،ع37، المؤرخة في 21 جمادى الأولى عام 1428 الموافق ل 07 جوان 2007، ص 12-13.

[4] قانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل 1 فيفري 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج رج ج،ع 06، المؤرخة في 20ربيع الثاني عام 1436الموافق ل 09 فيفري 2015، ص 6 -7.

- المرسوم التنفيذي رقم 16-134 المؤرخ في 25 افريل2016 ، الذي يحدد تنظيم المصالح التقنية للإدارة المكلفة بالوسائل والتصديق الالكتروني وتسييرها، كما يهدف الى ضمان سير ومهام مصالح السلطة الوطنية للتصديق الالكتروني وتنظيمها الداخلي[1].

بالإضافة الى هذه النصوص الأساسية، هناك مراسيم وقرارات أخرى تدعم عملية الرقمنة في قطاعات محددة :

- المرسوم التنفيذي رقم 16-142 المؤرخ في 05 ماي 2016الذي يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الالكترونية وحجيتها وكيفيات حفظ الوثيقة الورقية الكترونيا وطرق اتلافها لاحقا[2].
- المنشور رقم 230/ و ت .ع.م/.المؤرخ في 31 جانفي 2018 [3]، المتضمن الاطار المرجعي المتعلق بالنظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية، الصادر عن وزارة التربية الوطنية، والذي يهدف إلى وضع نظام معلوماتي حديث يخدم تسيير القطاع وهياكله.
- المرسوم الرئاسي رقم 23 /314 المؤرخ في20 صفر عام 144الموافق ل 06 سبتمبر 2023، المتضمن انشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها [4]، حيث يهدف الى الإشراف على المسار الرئيسي للرقمنة على المستوى الوطني وتتبع تنفيذه.

بشكل عام ، يرتكز الأساس القانوني للرقمنة في الجزائر على ما يلي:

- إضفاء الشرعية والحجية على الوثائق والتوقيعات الالكترونية.
- تنظيم خدمات التصديق الالكتروني لضمان الثقة والأمان في المعاملات الرقمية.
- تحديد الأطر التنظيمية والإدارية لعمليات الرقمنة على مستوى الإدارة والمؤسسات.

[1]المرسوم التنفيذي رقم 16-134 المؤرخ في17 رجب 1437الموافق ل 25 افريل2016 ، الذي يحدد تنظيم المصالح التقنية للإدارة المكلفة بالوسائل والتصديق الالكتروني وتسييرها ومهامها، ج رج ج ،ع 26، المؤرخ في20 رجب 1437الموافق ل 28 افريل 2016، ص06- 9.

[2]المرسوم التنفيذي رقم 16-142 المؤرخ في 27 رجب عام 1437 الموافق ل 5 ماي و سنة2016 ، يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا ،ج ر ج ج ،ع 28 المؤرخة في أول شعبان عام 1437 الموافق ل 8 ماي 2016، ص 12 – 13.

[3]المنشور رقم 2018230 / بخصوص الاطار المرجعي المتعلق بالنظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية ، الصادر عن الأمين العام لوزارة التربية الوطنية ، الجزائر، 2018ص 4.

[4]المرسوم الرئاسي رقم 23 /314 المؤرخ في20 صفر عام 1445الموافق ل 06 سبتمبر 2023، المتضمن انشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج رج ج، ع 59 المؤرخة في المرسوم الرئاسي رقم 23 /314 المؤرخ في24 صفر عام 1445الموافق ل 10سبتمبر 2023، ص9- 12.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف الرقمنة

في عصرنا الحالي، أصبحت الرقمنة خيارا استراتيجيا لا غنى عنه لمختلف المؤسسات والقطاعات، بما في ذلك قطاع الخدمات الجامعية، لم تعد الرقمنة مجرد وسيلة لتحديث الأدوات والتقنيات، بل تحولت الى محرك أساسي لتحسين الأداء، وتعزيز الكفاءة، وتلبية تطلعات المستفيدين، يهدف هذا الفرع الة تسليط الضوء على الأهمية المتزايدة للرقمنة واستعراض الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسات الى تحقيقها من خلال تبني هذه التحولات الرقمية .

أولا : أهمية الرقمية

لقد أصبحت الرقمنة مبادرة قيمة متزايدة لمؤسسات المعلومات على اختلاف أنواعها و اعمالها،كما انها تتمتع بأهمية كبيرة بين أوساط اختصاصي المعلومات حيث يستلزم تطبيق إدارة رقمية ان تكون محتوياتها من مصادر المعلومات متاحة في شكل الكتروني،و هناك الكثير من المبادرات التي تدور حول مفهوم الطريق السريع للمعلومات و التي أعطت الدافع نحن تحويل الكثير من مصادر المعلومات من الشكل التقليدي الى مجموعات متاحة في وسائط رقمية حديثة.

لقد أدت التقنيات الرقمية الى اتساع كبير في قاعدة المعلومات،و صناعة السلع المعلوماتية،ودورها في تسهيل البحث عن المعلومات و المقارنة بينها و تبادلها.

وتتجلى الأهمية الجوهرية للرقمنة في عدة جوانب أساسية من ابرزها:

- تعزيز اتاحة الموارد وتوسيع نطاق الوصول اليها، حيث تساهم الرقمنة في زيادة إمكانية الوصول الى الموارد المتاحة، سواء كانت تقليدية أو حديثة، وذلك من خلال تطوير وسائل فعالة للكشف عنها واتاحتها على نطاق واسع، وهذا يعني تمكين المستفيدين من الوصول الى المعلومات بسهولة ويسر، بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية او قيود الوقت.
- إمكانية التكامل مع الوسائل الأخرى الصوت، الصورة، الفيديو[1].
- تمكين المؤسسات من تحقيق انجاز الكثير من الأنشطة بسرعة ودقة عاليتين، مع التقليل من التكاليف والوقت، حيث تساهم مثلا المنصات الرقمية في تبسيط الإجراءات، مما يؤدي الى تحسين الكفاءة وترشيد النفقات.

[1] الحمرة منير، **المكتبات الرقمية والنشر الالكتروني للوثائق** ، دار الالمعية للنشر والتوزيع ، قسنطينة،2011،ص174.

- إضافة قيمة اقتصادية جديدة على الموارد، حيث تتيح الرقمنة إيجاد استخدامات مبتكرة للموارد الاقتصادية، مما يؤدي الى زيادة قيمتها، ورفع مستوى الانتفاع بها، فعلى سبيل المثال تحويل محتوى تعليمي إلى دورات رقمية ، وبالتالي تحقق عائد اقتصادي اكبر[1].
- توطيد الروابط وتقريب المسافات بين الافراد والشعوب، فالرقمنة تعمل على تعزيز التواصل والتفاعل بين الناس على مستوى عالمي، وهذا ما يتجسد في انتشار وسائل الاتصال الحديثة مثل الهاتف النقال والانترنت، التي أحدثت ثورة في تبادل التواصل الاجتماعي[2].
- تمكين المؤسسات من تحقيق انجاز الكثير من الأنشطة بسرعة ودقة عاليتين، مع التقليل من التكاليف والوقت، حيث تساهم مثلا المنصات الرقمية في تبسيط الإجراءات، مما يؤدي الى تحسين الكفاءة وترشيد النفقات.
- تعزيز القدارة التنافسية للدول والمؤسسات، فقد أصبحت اليوم الرقمنة عاملا حاسما في تحديد القدرة التنافسية.
- إن إمكانية الرقمنة كأداة للتنمية والتطوير، هو نتيجة لقدرتها على التأثير في كل مجالات الحياة، بدا من تسهيل الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم حدة الفقر، وتقديم أفضل الخدمات الحكومية، وأفضل الأنشطة الاقتصادية.
- لقد أصبحت الرقمنة الإدارية ضرورة لا غنى عنها وسيكون لها أثر إيجابي على حياة المواطن وعلى مساوئ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد،لا سيما في ظل التطورات التكنولوجية الهائلة والسريعة التي يستهدفها العالم كما أن هذا التوجه بات ضروري لتهيئة الظروف لبناء إدارة جزائرية قوية.
- إزالة الفجوة بين الإدارة والعاملين، وهذا ما يعزز بيئة عمل اكثر شفافية وكفاءة[3].
- الحصول على معلومات بالصوت والصورة وحتى بالألوان، فالمعلومات التي تقدمها تكون بتنسيقات متنوعة وجذابة.
- اعتماد المؤسسات عن الخدمات الالكترونية يتيح فرصة استخدام أساليب عمل جديدة و الابتعاد عن التعقيد في انجاز العمل الإداري، أي انها تبسط الإجراءات الإدارية، وتقلل من الروتين مما يؤدي الى تحسين الأداء وتسريع انجاز المهام.
- تساهم في تبسيط الحياة الإدارية،و تمكن المواطن من الاتصال الدائم بالمرافق العمومية،و هي تشكل احسن الأدوات لتعزيز مبادئ الإدارة ،وتطبيقمناهجها .

---

[1] عبد الكريم عاشور ،**دور الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية "الجزائر نموذجا"**، قسم العلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، مجلة الأبحاث ،م ج 06، ع02 ،.2021، ص 232.

[2] دندن جمال الدين، **افاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية** ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، م ج 6، ع: خاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2023، ص 59.

[3] يحياوي الهام ،**دور الرقمنة في الخدمة العمومية بالجزائر، البطاقة الذهبية نموذجا**،مجلة التحليل الاستشراف الاقتصادي، م ج03، ع01، جامعة باتنة، 2022،ص66.

- التقليل من الوثائق والمتطلبات للحصول على الخدمة العمومية، حيث ان كثرة الوثائق الإدارية تعيق العملية التطويرية للإجراءات للحصول على الخدمة العمومية عن بعد و فياسرع وقت ممكن و باقل تكاليف، أي انها تقلل من الحاجة الى الوثائق الورقية المعقدة .
- سرعة انجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات العمومية، وخدمة مصالح المواطنين بطريقة الكترونية، تمتاز بالمرونة والوضوحوتعميق مفهوم الشفافية والبعد عن المحسوبية والتحيز[1].

ثانيا: أهداف الرقمنة

تسعى المؤسسات من خلال تبني الرقمنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تساهم في تطوير أدائها وتحسين خدماتها، ويمكن تلخصي هذه الأهداف في النقاط التالية:

- اتاحة مصادر المعلومات على نطاق أوسع، حيث تهدف إلى تحويل المصادر المعلوماتية من صيغتها التقليدية الى صيغ رقمية، مما يتيح الوصول اليها على نطاق أوسع جغرافيا وزمانيا، وعلى مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع (24/24 ساعة و 7/7 أيام)[2].
- اتاحة الوصول دون التقيد بالموقع الجغرافي، وإنتاج اشكال مختلفة من الملفات للمصدر الواحد، وتوصيل المعلومات للمستفيد دون التدخل البشري.
- حفظ المجموعات المعلوماتية وصيانتها بشكل فعال ضد مخاطر التلف المادي أو الضياع الناتج عن الكوارث الطبيعية أو غيرها[3]، و ذلك من خلال النسخ الاحتياطي والتخزين الرقمي.
- تسعى الرقمنة إلى تمكين عدد كبير من المستفيدين من الوصول الى نفس المعلومة في نفس الوقت، وتسهيل عملية مشاركة المعلومات وتبادلها بين المستخدمين بكفاءة عالية[4].
- تهدف الرقمنة إلى جعل الإدارة اقرب الى المواطنين وتسهيل حصولهم على الخدامات العامة بطرق الكترونية سريعة وامنة.
- تعمل على توفير قنوات اتصال سهلة ومتاحة للمواطنين مع الإدارة ، وتمكينهم من الاطلاع على اخر المستجدات والمعلومات التي تهمهم.
- تبسيط الإجراءات و تقليل الخطوات والتكاليف المرتبطة بها، مع تقديم خدمات ذات جودة عالية.

---

[1] حميدوش علي، بوزيدة حميد، **اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة (المتطلبات والعوائد)**، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، م ج 8، ع 01،ص51.

[2] ربيع نصيرة ،**حتمية الرقمنةكآلية لتطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية و السياسية، م ج06، ع 02، كلية الحقوق و العلومالسياسية ، جامعة اكلي محمد اولحاج البويرة، 2022،ص 1035.

[3] عيسى عماد، محمد صالح، **المكتبات الرقمية النظرية والتطبيقات العلمية** ، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ،2006، ص221.

[4] مديني اسيا، حجاج رانيا، **دور الرقمنة في تفعيل الرقابة في المؤسسة** مذكرة لنيل شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة،2023 /2022،ص 10..

- اختصار وقت تنفيذ المعاملات الإدارية بدون ان يضطر المواطن للتنقل الى الإدارات شخصيا لإنجازها ، حيث تسعى الرقمنة إلى تقليل الوقت اللازم لإنجاز معاملاته الإدارية من خلال اتاحتها على الانترنت، دون التنقل الفعلي الى المقرات الادارية.
- تبسيط عمليات الاتصال والتفاعل بين مختلف الدوائر والمؤسسات العمومية، سواء داخل الوطن او خارجه، مما يعزز التعاون وتبادل المعلومات بكفاءة.
- الاعتماد على الشبكات الداخلية وشبكة الانترنت في انجاز الاعمال، مما يقلل من الجهد والوقت، كما إن الرقمنة تجعل إدارة وتنظيم المعلومات والاتصالات الالكترونية اكثر سلاسة مع المتطلبات التقنية الحديثة.
- تقلل الوسائط الرقمية بشكل كبير من الحاجة الى المساحات المادية للتخزين، وحفظ الوثائق والملفات مقارنة بالطرق التقليدية، التي تتطلب مساحات واسعة كما انها عرضة للتلف.
- كما يتميز النظام الرقمي على استرجاع المعلومات والوثائق المطلوبة بسرعة وسهولة، عكس الأرشيف الورقي الذي يستغرق وقتا وجهدا كبيرا للبحث.
- الوصول الى المعلومات من أي جهاز متصل بالشبكة وفي أي وقت، مما يقلل من الحاجة للتنقل الفعلي للحصول على الخدمة.
- زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية على المدى الطويل.[1]

المطلب الثاني: الهيئات الفاعلة للإدارة الرقمية

نظرا للأهمية القصوى للتحول الرقمي في تطوير الإدارة العمومية وتحسين أدائها، أولت الدولة الجزائرية اهتماما خاصا بإنشاء هياكل ومؤسسات متخصصة تتولى مهمة تفعيل الإدارة الرقمية وتوجيه جهود الرقمنة على المستوى الوطني، يهدف هذا المطلب الى دراسة وتحليل فئات رئيسية من الهيئات المستحدثة في الجزائر لتفعيل الإدارة الرقمية بامتياز، وهي الهيئات الانشاء، وهيئات الحماية.

الفرع الأول: الهيئات الانشاء

تضطلع هيئات الانشاء بدور استراتيجي وقيادي في رسم السياسات العامة وتحديد التوجهات الكبرى لعملية الرقمنة على المستوى الوطني ،و سنتطرق في هذا الجزء بشكل خاص إلى المحافظة السامية للرقمنة، ودورها كهيئة مركزية في هذا المسعى، والوكالة الوطنية للرقمنة التي تضطلع بدور أساسي في تجسيد الاستراتيجية الوطنية للرقمنة على ارض الواقع وتنفيذ مختلف البرامج والمشاريع ذات صلة ، ووفقا للتنظيم القانوني الحالي.

[1] بضياف زهير ،المرجع السابق، ص 71.

أولا :المحافظة السامية للرقمنة

أ- تعريفها

تعرف المحفظة السامية للرقمنة بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية رئاسة الجمهورية ، أنشئت هذه المؤسسة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23- 314 المؤرخ في 10 سبتمبر 2023[1].

ب- مهامها

- رسم الخارطة الرقمية للوطن، حيث تتولى المحفظة مسؤولية حيوية في تصميم وصياغة الاستراتيجية الوطنية للرقمنة.
- تقييم انجازات كل قطاع واقتراح التصحيحات اللازمة وفق مؤشرات الاداء ذات الصلة بالرقمنة.
- تقع على عاتق المحافظة مسؤولية تحديد المشاريع ذات الأولوية القصوى والاستثمارات الاستراتيجية التي من شانها تسريع وتيرة التحول الرقمي وتحقيق ارقى قدر من العائد على الاستثمار.
- اقتراح الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة للرقمنة، حيث تبادر باقتراح التعديلات التشريعية والتنظيمية اللازمة لتهيئة بيئة قانونية محفزة للابتكار الرقمي وضمان أمن المعاملات وحماية البيانات.
- تعمل المحافظة على اقتراح تدابير من شأنها تعزيز السيادة الرقمية للجزائر وتطوير القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تنمية الكفاءات الوطنية في مجال الرقمنة، حيث تولي المحافظة اهتماما خاصا بتطوير القدرات البشرية الوطنية في مجال الرقمنة من خلال اقتراح برامج تدريبية متخصصة وتشجيع التعليم والبحث العلمي في هذا المجال الحيوي.
- تضطلع المحافظة بمهمة انجاز وتشجيع الدراسات المستقبلية واليقظة التكنولوجية في مجال الرقمنة، بهدف استباق التحديات واغتنام الفرص الناشئة في هذا العالم المتغير.
- تسعى المحافظة إلى بناء علاقات وتعاون مثمرة مع المؤسسات والمنظمات الدولية المتخصصة في مجال الرقمنة ، وتبادل الخبرات والمعارف بما يخدم المصالح الوطنية ويتوافق مع التشريعات المعمول بها.
- اقتراح انجاز مشاريع بحث في مجال اختصاصها.[2]

[1] المادة 02 من المرسوم الرئاسي رقم 23-314 المؤرخ في 20 صفر عام 1445 الموافق ل 6 سبتمبر سنة 2023، يتضمن انشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها ،المرجع السابق.

[2] المادة 04، المرسوم الرئاسي رقم 23- 314 ، المرجع السابق ص 10.

ت- الهيكل التنظيمي للمحافظة

1- مجلس التوجيه:

هو الهيئة العليا التي توجه عمل المحافظة، يتراسه مدير ديوان رئاسة الجمهورية، ويضم وزراء من عدة قطاعات رئيسية (الداخلية، العدل ،المالية ، التعليم العالي)، بالإضافة الى الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني والمحافظ السامي للرقمنة[1].

2- **المحافظ السامي**:

يعين بمرسوم رئاسي، وهو المسؤول عن السير العام للمحافظة وتسييرها، يمثل المحافظة أمام العدالة ، ويمارس السلطة السلمية على جميع المستخدمين[2].

3- اللجنة العلمية والتقنية:

تتشكل من 15 عضوا، من بينهم الرئيس، تتولى تقديم توصيات بشان العناصر الاستراتيجية الوطنية للرقمنة، واقتراح اعمال التطوير، وابداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة[3].

ثانيا :الوكالة الوطنية للرقمنة

سعيا نحو تعزيز كفاءة الأداء الحكومي وتحسين جودة الخدمات المقدمة، تبرز الوكالة الوطنية للرقمنة كأداة فاعلة لتحقيق هذه الغاية، ومن خلال هذا الجزء سنتطرق الى استعراض تعريفها ومهامها الرئيسية مع الهيكل التنظيمي.

أ- تعريفها:

وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 19-317 المؤرخ في نوفمبر 2019، فقد عرفها أنها هيئة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و الاداري، وتوضع تحت وصاية الوزير الأول، تعد الوكالة محركا مركزيا لتطوير ورقمنة الإدارية العمومية، وتحديث الاقتصاد الوطني، وتحسين الخدمة العمومية للمواطنين[4].

ب- مهامها :

[1] المادة 07 - 09لمرسوم الرئاسي رقم 23- 314 ، المرجع السابق ص 10.
[2] المادة 10 -13، المرجع ذاته ، ص 11.
[3] المادة 14 -20، المرجع ذاته ، ص 11، 12.
[4] المادة03 من المرسوم الرئاسي رقم 19-317 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1441 الموافق ل 26 نوفمبر سنة 2019 يتضمن انشاء وكالة وطنية لتطوير الرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، ج رج ج ، ع 74 الصادرة في 04 ربيع الثاني 1441، الموافق ل 01 ديسمبر 2019، ص 4.

- اقتراح وتنسيق السياسات الوطنية في مجال الرقمنة، بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للدولة.
- تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتحول الرقمي في مختلف القطاعات.
- انجاز دراسات استشرافية تتعلق بتطوير الرقمنة وضمان اليقظة التكنلوجية لحساب الوزير الاول.
- تقييم فعالية الوسائل والاستثمارات العمومية المسخرة في ميدان الرقمنة.
- تحديد المعايير التقنية والتنظيمية المتعلقة بالرقمنة والإشراف على تطبيقها.
- ضمان امن الأنظمة والمعلومات وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي.
- تعزيز التعاون الوطني والدولي في مجال الرقمنة وتبادل الخبرات.
- تقييم ومتابعة تنفيذ مشاريع الرقمنة وتقديم التقارير الدورية[1].

ت- الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية للرقمنة

تتكون الوكالة من:

- **مجلس الإدارة :** وهو الهيئة العليا للتداول والاشراف على شؤون الوكالة[2].
- **المدير العام :** يتولى إدارة الوكالة وتسيير شؤونها تحت سلطة مجلس الإدارة.[3]
- **الهياكل التنظيمية:** تتضمن مديريات أو اقساما متخصصة تتولى تنفيذ مهام الوكالة في مختلف المجالات .
- **المجلس العلمي والتقني:** يقدم الاستشارات والتوصيات العلمية والتقنية للوكالة.[4]

الفرع الثاني: هيئات الحماية

اعتمادمنظومة دفاعية الكترونية قوية وفعالة، تستمد هذه الضرورة من الاستراتيجيات والاليات التي تتبناها الدولة الجزائرية لحماية بنيتها التحتية الرقمية ومصالحها الحيوية، لتحقيق هذه الغاية ، يتضمن هذا الفرع دراسة متعمقة لهيئتين أساسيتين وهما:

[1] المادة 05 – 06 من المرسوم الرئاسي رقم 19-317 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1441، المرجع السابق ، ص 05.
[2] المادة 08 – 15 المرجع ذاته ، ص 5 – 7.
[3] المادة 16 – 18 المرجع ذاته ، ص 7.
[4] المادة 19 – 25 المرجع ذاته ص 8.

أولا: وكالة الوطنية للأمن السيبراني

أ- تعريفه

يعرف الأمن السيبراني بأنه مجموعة من الوسائل والتدابير التقنية والتنظيمية والقانونية التي تهدف الى ضمان سرية وسلامة وتوافر المعلومات والأنظمة الرقمية، وحمايتها من محاولات الاختراق غير المصرح بها، والحوادث الغير متوقعة التي تستهدف البيانات، وأي تهديدات أخرى قد تعيق عملها أو تمس بموثوقيتها.

ومن منظور آخر يرى البروفيسور والخبير "سعدي سلامي" إن أخطر الهجمات التي تعاني منها الجزائر تتمثل في هجمات مدعومة من الدول،والتي تزيد من حجم الأضرار المحتملة [1].

كما عرفه المشرع الجزائري استنادا الى القانون 18-04 [2] الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية، والأمر رقم 09-04[3]المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، بأنه : الاطار القانوني والتنظيمي والاجرائي الذي وضعته الدولة الجزائرية بهدف تحقيق الأمن السيبراني في الفضاء الالكتروني الجزائري، ويهدف هذا المشروع الى حماية الأنظمة والشبكات والبيانات من التهديدات والجريمة السيبرانية، وضمان استخدام أمن وموثوق للتكنولوجيا في مختلف القطاعات.

ب- الهياكل الأمنية الوطنية الداعمة للأمن السيبراني

يعد الامن السيبراني احد الدعائم الأساسية لنجاح رقمن قطاع الخدمات الجامعية، نظرا لما ينطوي عليه من مخاطر متعلقة بحماية البيانات الشخصية للطلبة والمستخدمين، وكذا تامين الأنظمة الرقمية المعتمدة ، وفي هذا السياق ، تلعب بعض الهيئات الأمنية المختصة دورا تكميليا في حماية الفضاء السيبراني، لا سيما عند التعرض لجرائم الكترونية أو اختراقات تستهدف قواعد البيانات او منصات التسيير الرقمي، من أبرزها:

[1] برغوث ليلى، **الامن السيبراني وحماية خصوصية البيانات الرقمية في الجزائر في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي** ، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي ،م ج 01، ع03، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم، 2023، ص 447.

[2] المادة 10 الفقرة 3 من القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق ل 10 ماي 2018، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية ،ج ر ج ج ،ع 27، بتاريخ 13ماي 2018 ، ص 03.

[3] المادة 02 من ق 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 ، الموافق ل 5 غشت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، ج رج ج ، ع47 ،المؤرخة ب 16 غشت 2009.

1- مركز الوقاية من الجرائم الاعلام الالي والجرائم المعلوماتية للدرك الوطني:

أنشئ هذا المركز في 2008 ،مقره بئر مراد رايس الجزائر العاصمة، يعمل على تأمين منظومة المعلومات لخدمة الامن العمومي، وهو بمثابة مركز توثيق، وتحليل المعطيات والبيانات للجرائم المعلوماتية المرتكبة ، مع محاولة تحديد أصحابها[1].

2- المصلحة المركزية لمكافحة الجريمة المعلوماتية :

أنشأت في 2011، استجابة لمطلب الامن المعلوماتي، وتعتمد هذه المصلحة على الموارد البشرية لها الكفاءة المهنية، وكل ما يؤهلها لتنفيذ مهامها على المستوى الدولي من خلال التعامل مع المصالح المختصة على المستوى الدولي، أو على المستوى الوطني حيث تتواصل مع الشرطة العملية والمكاتب اللامركزية المختصة في الاجرام [2].

3- **المعهد الوطني للدلة الجنائية وعلم الاجرام للدرك الوطني** :

وهو تابع للقيادة العامة للدرك الوطني، يتكون من احدى عشر دائرة متخصصة في عدة مجالات متباينة، يعتمد في أدائها لمهامها على الخبرة العلمية والتجارب المخبرية الدقيقة لكل الأدلة المتحصل عليها من مكان ارتكاب الجريمة عامة، من اجل توجيه الجهات الأمنية كلما تعلق الامر باستكمال التحقيق[3].

4- المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الاجرام:

انشا هذا المعهد ببو شاوي الجزائر العاصمة، التابع للقيادة العامة للدرك الوطني قسم الاعلام والاتصال الالكتروني، حيث يعد مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تحت الوصاية المباشرة لوزير الدفاع الوطني ، مكلفة بعدم مهام، منها:

- تصميم وإنجاز بنود المعطيات.
- المشاركة في كل الملتقيات والمحاضرات والندوات على الصعيدين الوطني والدولي.
- إجراء بحوث متعلقة بالإجرام باللجوء الى التكنولوجيات الدقيقة.
- إجراء الفحوص العلمية اثناء القيام بالتحريات الأولية والتحقيقات القضائية ، بغرض إقامة الأدلة التي تسمح بالتعرف على مرتكبي الجنايات والجنح[4].

---

[1]شريط نجمة، **الامن السيبراني في العقيدة الدفاعية الجزائرية: الفرص والقيود، المجلة الجزائرية للسياسة والامن**، م ج 02، ع 02، جامعة وهران، 2024، ص 83.

[2]عبد الحميد عائشة،**الإطار القانوني والتشريعي للرقمنة والذكاء الاصطناعي**، المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب ، جامعة الطارف، 2021، ص13-14.

[3]بوزايدة جمال ، الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجرائم السيبرانية، التحديات والافاق المستقبلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية ،م ج 10، ع 01، الجزائر ، 2019، ص 1280.

[4]عبد الحميد عائشة،المرجع السابق، ص14..

ثانيا : السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي

تعتبر السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في الجزائر احدى هذه المؤسسات الهامة التي انشاها المشرع لحماية الافراد،ومن أهم الاليات التي نص عليها المشرع في القانون 18-07[1]المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، هي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري.

يعتبر القانون 18-07 الإطار التشريعي الأساسي المنظم لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي في الجزائر، وينص على انشاء هذه السلطة كألية لحماية الأشخاص الطبيعيين في هذا المجال.

تهتم السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي بحماية البيانات الشخصية و كدا تأكد من التزام المؤسسات بالقوانين المتعلقة بحماية هده البيانات، تلقي الشكاوى والتحقيق في انتهاكات حماية البيانات وفرض عقوبات عند الضرورة،ونشر الوعي حول حقوق الأفراد في خصوصية بياناتهم[2].

[1]ق رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق ل 10 يونيو 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي ،ج ر ج ج ، الصادرة في 25 رمضان 1439 الموافق ل 10 يونيو 2018، ص11.

[2]براهمي عبد الرزاق ،بلماجي زين العابدين ،**طبيعة استقلالية السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي** ، مجلة الحقوق والعلوم سياسية ،م ج 09، ع 01، جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان، سنة 2022، ص687.

خلاصة الفصل :

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة، حيث تم في المبحث الأولفقد خصص لتعريف قطاع الخدمات الجامعية،من خلال عرض طبيعة الخدمات التي يقدمها هذا القطاع للطلبة، مع التوقف عند الديوان الوطني للخدمات الجامعية باعتباره هيئة المركزية المشرفة على تسيير هذه الخدمات، إضافة إلى التعريف بالا قامات الجامعية ودورها الحيوي في الحياة الجامعية للطالب، كما تطرقنا إلى الهيكل التنظيمي لهذا القطاع، من خلال عرض ابرز المصالح والمكاتب المشكلة له، أما المبحث الثاني لتبيان الإطار المؤسساتي التي تندرج فيه عملية الرقمنة التطرق إلى مفهوم الرقمنة، من خلال عرض مختلف التعريفات المرتبطة بها، سواء من الناحية التقنية أو الإدارية، إلى جانب إبرازأهميتها في تحسين الأداءالإداري وتسهيل الإجراءات، مع التطرق إلى ابرز أهداف الرقمنة في المؤسسات العمومية ، لاسيما من حيث الشفافية ،السرعة، وتوفير الجهد والوقت.

الفصل الثاني : تطبيقات الرقمنة وتحدياتها في قطاع الخدمات الجامعية

يعد قطاع الخدمات الجامعية من بين القطاعات التي شهدت في السنوات الأخيرة توجها متزايدا نحو الرقمنة، وذلك بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للطلبة، ورفع كفاءة التسيير الإداري ، وتعزيز الشفافية والفعالية، وقد فرضت التحولات التكنولوجية المتسارعة ضرورة التكيف مع هذا الواقع الجديد، مما دفع مختلف الجهات الوصية إلى إدراج تقنيات الرقمنة في مختلف مجالات الخدمات الجامعية.

وبناء عليه سنتناول في هذا الفصل تطبيقات الرقمنة وتحدياتها في قطاع الخدمات الجامعية من خلال مبحثين، حيث سنتناول في المبحث الأول إلى تطبيقات الرقمنة في مجالات الخدمات الجامعية أما في المبحث الثاني فخصص لدراسة أبرز التحديات والصعوبات التي تعيق تجسيد هذه العملية.

المبحث الأول: تطبيقات الرقمنة في مجالات الخدمات الجامعية

في إطار عصرنة هذا الهيكل الذي يعد شريان أساسي لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي من الناحية الخدماتية، اعتمدهذا القطاع مواكبة العولمة بهدف عصرنة الخدمات وتسهيل المهام أمام الطلبة والموظفين، فعملت على تبني الخدمات الرقمية ، حيث اطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منصات الكترونية أساسية تتمثل في التسجيل والدفع الالكتروني عبر تطبيق متاح في الهواتف الذكية تحت اسم البر وغرس[1]، الذي يساعد الطالب في التسجيلات عن بعد، والتخلص من ظاهرة الاكتظاظ أمام الطوابير، وأيضا لتقريب الطالب من الإدارة.

ويعد نظام البر وغرسProgress منصة رقمية وأداة الكترونية، أنشأتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطوير الخدمات التي تقدمها[2]، حيث بدأ مشروع المنصة الرقمية سنة 2016 بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، في البداية تمت دراسة وظائف التعليم العالي واستنتاجها وتدوينها بدقة ثم تم تصميم البرنامج ألمعلوماتي،وفي سنة 2017 تم استعماله في تسجيلات شهادة البكالوريا الجدد، وبعض الخدامات الجامعية[3]، وبناء على ما سبق سنتناول في هذا المبحث رقمنة الخدمات الموجهة للطالب ورقمنه التسيير الإداري خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: رقمنة الخدمات الموجهة للطالب

تعد الخدمات الموجهة للطالب أحد الجوانب الأساسية التي تعزز من جودة الحياة الجامعية وتدعم المسار الأكاديمي للطالب، وتشمل عدة جوانب كالإيواء، الإطعام، النقل، المنحة، ويأتي الاهتمام بها في اطار السعي الى تحسين الخدمة العمومية ، خاصة في ظل التوجه نحو الرقمنة، ونظرا لتنوع هذه الخدمات واختلاف طبيعتها تم تقسيم هذا المطلب الى فرعين، يعالج الفرع الأول خدمات الايواء والنقل، والفرع الثاني خدمات الإطعام والمنحة،مع التركيز على المنصات الرقمية التي أنشئت لتسييرها.

---

[1] سالمي نصيرة ، حمري نجود، حمريط ليلى، **الدخول الرقمي ودوره في تحسين جودة الخدمات بمؤسسات الخدمات الجامعية**، من وجهة نظر الطلبة جامعة المسيلة، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد8 ، العدد2، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2024،ص52.

[2] قيطوني ايمان، **التحول الرقمي والمنصات الرقمية في الجامعات الجزائرية** ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،م ج 10،ع 02، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، 2024،ص 236.

[3] برابح شهرزاد، **فعالية الرقمنة في المؤسسات الإدارية ، الجامعة نموذجا**، مذكرة لنيل شهادة الماستر،تخصص دولة ومؤسسات ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة يحي فارس بالمدية ، السنة الجامعية 2024/2023، ص 60.

الفرع الأول: خدمة الايواء والنقل

مع التطور التكنلوجي اصبح من الضروري رقمنة هذه الخدمات لتسهيل اللجوء اليها وتبسيط إجراءاتها للطلبة، مع ضمان الدقة في المعالجة، سنعالج من خلال هذا الفرع أبرز تطبيقات الرقمنة في مجالي الايواء والنقل الجامعي مع التركيز على المنصات الرقمية المعتمدة.

أولا : خدمة الايواء

يعد الايواء من صور الدعمالغير مباشر من طرف الدولة لفائدة الطلبة، وتتمثل هذه خدمة في توفير غرف لكل الطلبة الذين هم بحاجة اليها وذلك في حدود الإمكانيات المتاحة [1]، و تكرس هذه الخدمة أحد مبادئ الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاجتماعية للدولة، والمتمثلة في ضمان المساواة في مجانية التمدرس وفي الإقامة الجامعية، وفقا لما نصت عليه المادة 65 من الدستور الجزائري 2020، يقدم الايواء غرف بصفة جماعية على مستوى الاقامات الجامعية، حيث تضمكل غرفة فردين أو ثلاثة ، بينما تخصص غرف فردية للحالات الصحية الخاصة، وفقا لتقارير طبية معتمدة، كما تتوفر الاقامات على خدمات إضافية مثل الرعاية الصحية، وهذا ما ينسجم مع مضمون القانون رقم 85 /05 المؤرخ في 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها [2]الذي يكرس حق المواطن في الحماية الصحية في مختلف المؤسسات بما فيها الخدمات الجامعية ،بما توفره من عيادات مجهزة بتجهيزات الاستعجالية الأولية وسياراتإسعاف، ومن أجل ترقية الحياة الطلابية وتكريس مبدأ الحق في ممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية توفر الإقامة النوادي الثقافية، والقاعات الرياضية [3]لفائدة الطلبة المقيمين.

أ- شروط الاستفادة من الايواء:

إن شروط الالتحاق بالإقامات الجامعية قد حددها الديوان الوطني للخدمات الجامعية في القانون الداخلي للإقامات الجامعية، حيث تمنح الإقامة في حدود قدرات استقبالها المتاحة غرف للطلبة الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

[1] سالمي نصيرة ، حمري نجود، حمريط ليلى، المرجع السابق، ص 51.
[2] ق رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1403 الموافق ل 16 افريلسنة 1983 يتعلق بحماية الصحة وترقيتها ،ج ر ع 08، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1403 الموافق ل17 افريل سنة 1983، ص 176.
[3] عقابي بوجمعة ، المرجع السابق ،ص 201،202.

- إن يكون الطالب مسجلا في مؤسسات التعليم العالي ويستوفى الشروط البيداغوجية [1].
- ألا يتعدى سن الطالب 28 سنة ، ويقصى من الايواء كل طالب يسجل تأخرا دراسيا لأكثر من سنتين[2].
- أن تكون المسافة بين مقر سكن الطلبة والمؤسسات البيداغوجية التي يدرسون فيها تساوي أو تفوق 50 كلم بالنسبة للذكور، و 30 كلم بالنسبة للإناث [3].

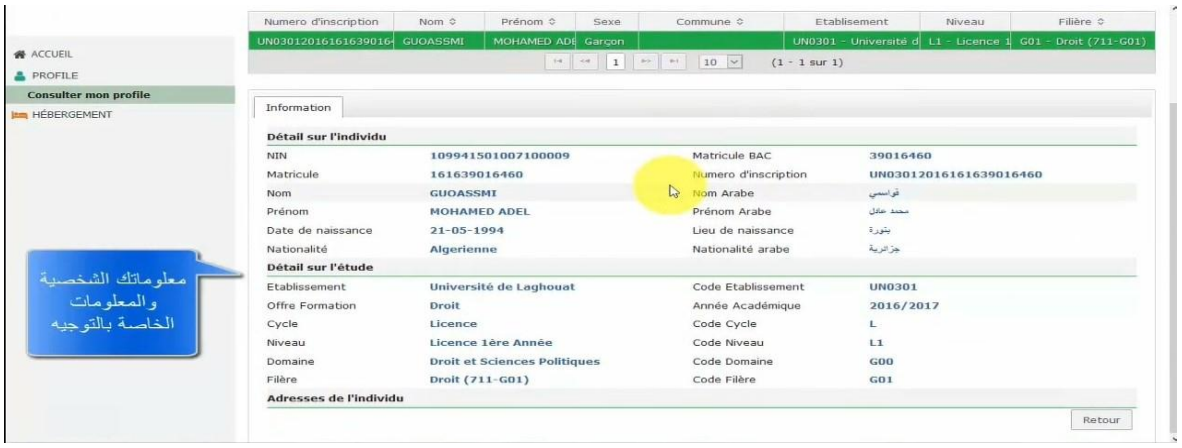
ب- المنصة الالكترونية لتسجيل الايواء:

بالنسبة لرقمنة الايواء شرع في تطبيقها انطلاقا من بداية شهر سبتمبر في2017 ويتم تجديدها كل دخول جامعي ، وتتم عبر منصة رقمية سخرتها وزارة التعليم والبحث العلمي، فالطالب ملزم بالتسجيل على الأرضية الرقمية التالية :https://progres.mesrs.dz/webonou[4]، تظهر المنصة التالية:

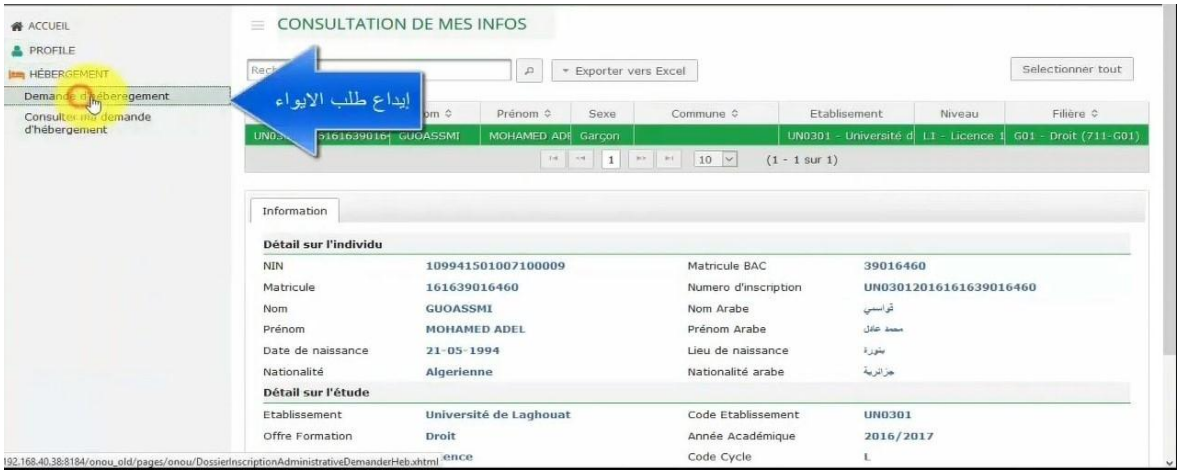


ثم ادخال رقم التسجيل البكالوريا، وكلمة السر الخاصة بالطالب ، فتظهر النافذة التالية ، تظهر المعلومات الشخصية والمعلومات الخاصة بالتوجيه .

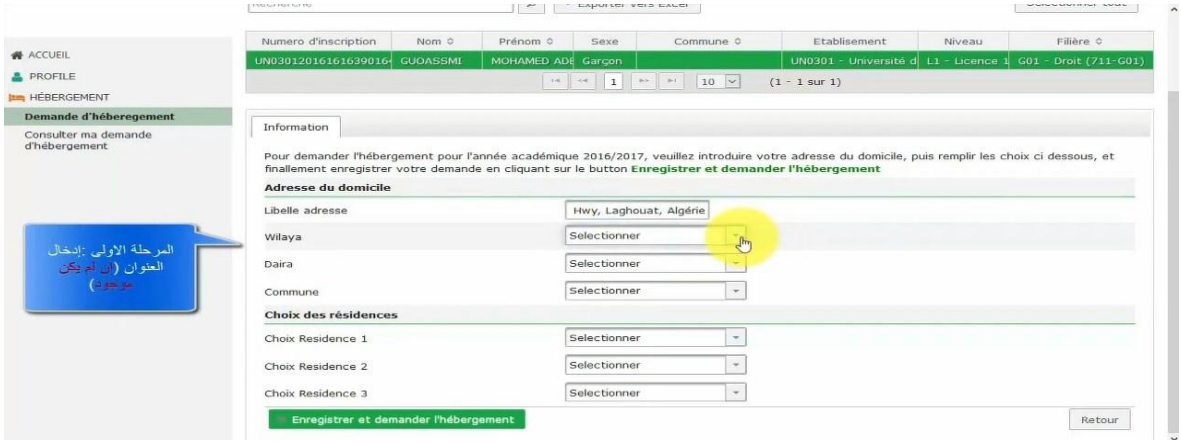
[1] خميستي بوزايدة، المرجع السابق، ص 56.
[2] نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، المرجع السابق، ص 39.
[3] سليم سعد، المرجع السابق، ص 76.
[4] الصفحة الرسمية لجامعة الشلف ، تاريخ الاطلاع 29 افريل 2025 على الساعة 23:15
https://www.univ-chlef.com



ثم النقر على زر الايواء، و القيام بإيداع الطلب، لتظهر النافذة التالية:

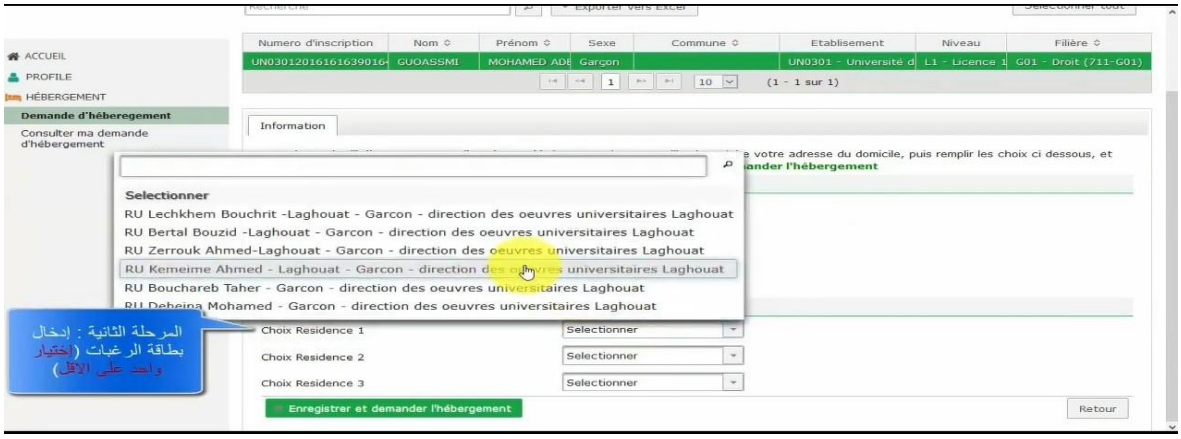


في هذه المرحلة يتم ادخال عنوان الطالب، الولاية، الدائرة، البلدية

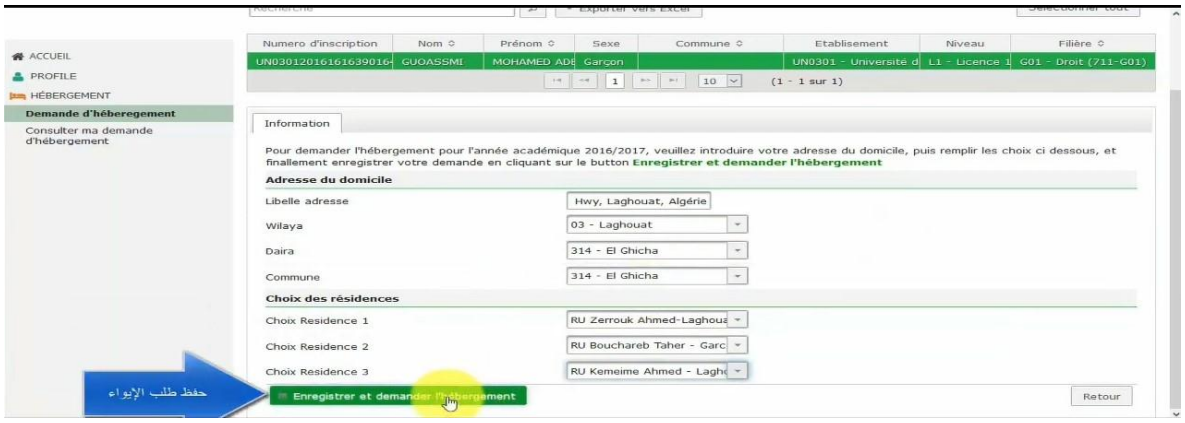


ثم ملأ بطاقات الرغبات الخاصة بالإقامات الجامعية التي له الحق بالإقامة بها ، وهذا بإدخال 03 اختيارات[1].

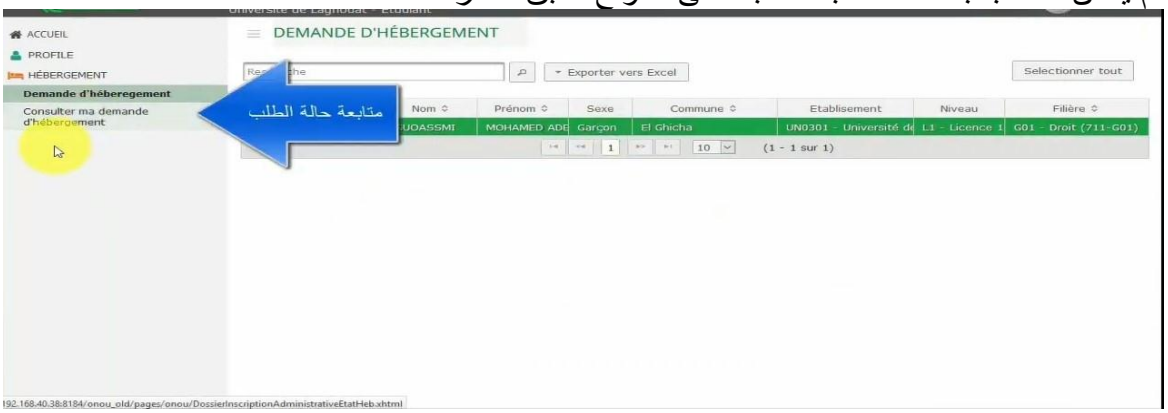
[1] الصفحة الرسمية لجامعة الشلف ، تاريخ الاطلاع 29 افريل 2025 على الساعة 23:15



بعد الانتهاء من مرحلة إيداع الطلب ، يجب حفظه بالنقر على زر حفظ طلب الايواء



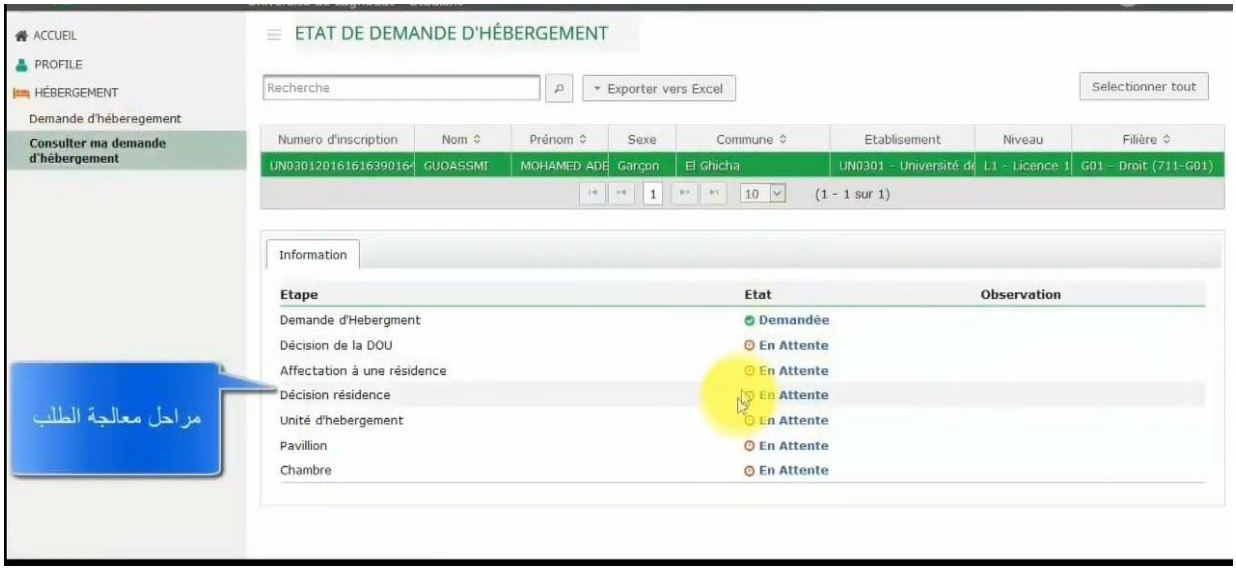
ثم يمكن للطالب بعد ذلك متابعة طلبه على الموقع سابق الذكر[1]



بعد ذلكتأتي مرحلة معالجة الطلبات، والتأكيد من الوثائق المحملة.

https://www.univ-chlef.com

[1] الصفحة الرسمية لجامعة الشلف ، تاريخ الاطلاع 29 افريل 2025 على الساعة 23:15
https://www.univ-chlef.com



وبالنسبة لملف الايواء فهو يتكون من الوثائق التالية :[1]

للطلبة الجدد:

- نسخة من كشف نقاط البكالوريا.
- نسخة من الشهادة المدرسية للسنة الجارية.
- شهادتان طبيتان (عامة وصدرية)
- شهادة إقامة.
- صورتان شمسيتان.
- دفع حقوق الايواء المتمثلة في مبلغ رمزي يقدر ب 400دج، ويكون الدفع الكتروني عن طريق البطاقة الذهبية للمعني او لأي شخص اخر عبر الرابط ادناه

https://progres.mesre.dz/webtu، عند دخول الى الرابط تظهر النافذة التالية:

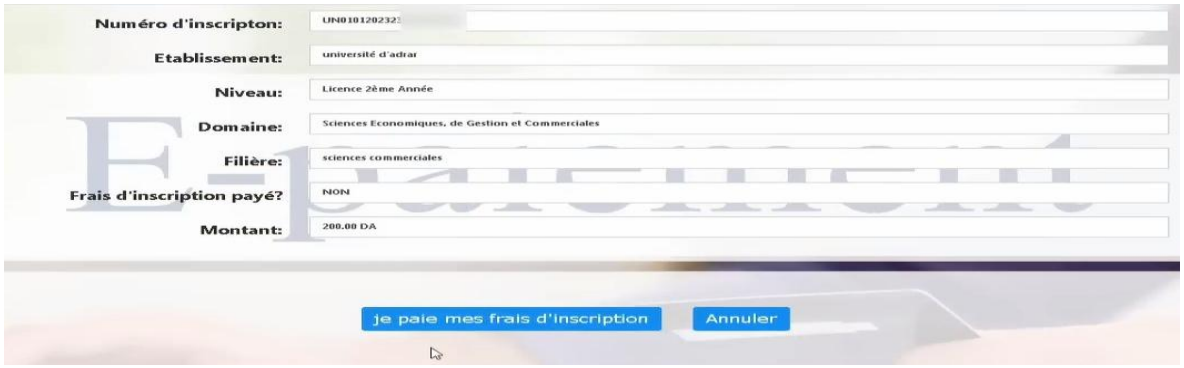


[1] الصفحة الرسمية لجامعة الشلف، حسيبة بن بوعلي ،تاريخ الاطلاع 29 افريل 2025 على الساعة 23:15 https://www.univ-chlef.com

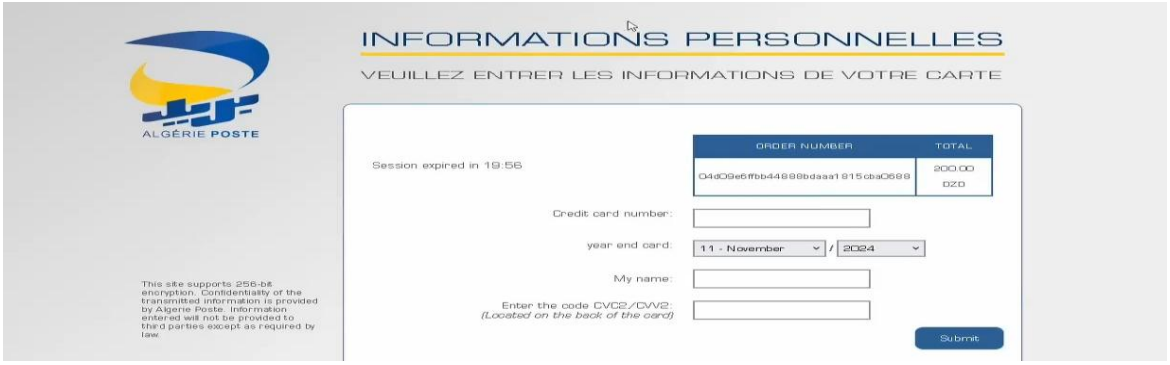
نختار الخدمة المراد دفعها، مثلا التسجيل فينقلك الى الواجهة الموالية



يتم الولوج عن طريق اسم المستخدم والرقم السري، ومنه دخول المنصة [1]



تعرض معلومات الطالب وبيانات التسجيل في الأسفل كما هو موضح في الصورة ، يمكنه النزول بالمؤشر إلى الخانة الموجودة بالأسفل والنقر عليها لدفع رسوم التسجيل، وهذا ينقلك إلى موقع بريد الجزائر و ادخال بيانات الدفع باستخدام البطاقة الذهبية الخاصة به او احد الوالدين، مع ضرورة أن يكون رقم الهاتف المربوط بالبطاقة بحوزة الطالب لاستلام الرقم السري.



[1] الصفحة الرسمية للديوان الوطني للخدمات الجامعية، كيفية دفع حقوق التسجيل عبر الخط الكترونيا ، منشور بتاريخ 2اوت 2023،تم الاطلاع عليه في 03ماي 2025 على الساعة 13:48
https://www.facebook.com/onou.officiel،

عند وصول إلى هذه النافذة يقوم بملء كل المعلومات الخاصة بالبطاقة الذهبية، ثم النقر على ارسال، لتظهر لنا النافذة التالية: والمضمون هنا أنها ستصله رسالة على الرقم المربوط بالبطاقة



عند وصول الرسالة، يقوم بإدخال الرقم المرسل في المكان المخصص كما هو موضح في الصورة



ثم الضغط على ارسال، وهكذا تتم عملية الدفع الالكتروني، ونفس الطريقة بالنسبة للنقل والايواء.[1]

أما بالنسبة للطلبة المستفيدين من قبل فيجب وضع ملف التجديد أيضا عن طريق نفس المنصة، ويتمثل الملف في:

- دفع حقوق التسجيل الكترونيا.
- شهادة طبية عامة وصدرية.
- شهادة مدرسية تثبت التسجيل للسنة الجامعية الجارية[2].

[1] الصفحة الرسمية للديوان الوطني للخدمات الجامعية، كيفية دفع حقوق التسجيل عبر الخط الكترونيا ، منشور بتاريخ 2اوت 2023،تم الاطلاع عليه في 03ماي 2025 على الساعة 13:48 https://www.facebook.com/onou.officiel،

[2] دليل الطالب داخل الاقامات الجامعية ، مديرية الحالات الطلابية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي2022 .

بعد انتهاء مرحلة التسجيل الأولى، تأتي مرحلة النهائية للتسجيل والتي تتم على مستوى الإقامة الجامعية، بالحضور الشخصي للطالب وذلك خلال الفترة المحددة لاستقبال الطلبة،وفق الإعلان المنشور عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

- إجراء الفحص الطبي، على مستوى العيادة الطبية التابعة للإقامة الجامعية.
- تسجيل البيانات الرقمية،على مستوى مصلحة الايواء،ويتم ذلك عبر البطاقة متعددة الخدمات، والتي تحتوي على بيانات تعريفية للطالب، مع استخدام أجهزة التعرف على الوجه (ماسحات الوجه) أثناء عملية التصوير البيو متري، من أجل دمج الهوية الرقمية البيو مترية في نظام الرقمنة الخاص بالإقامات الجامعية، حيث يعتمد لاحقا على هذه الهوية الرقمية عند مداخل الاقامات للتعرف على المقيمين، ومنع دخول الغرباء الى الأحياء الجامعية، حفاظا على أمن الطلبة[1].

ثانيا: خدمة النقل الجامعي

من بين المهام التي يضطلع بها الديوان الوطني للخدمات الجامعية، ضمان نقل الطلبة من الاقامات الجامعيةإلىالمرافق البيداغوجية عن طريق النقل الحضري، كما يوفر النقل الشبه الحضري لفائدة الطلبة الذين لا يستفيدون من الايواء لعدم استفائهم للشروط،حيث ينقلون من مكان إقامتهمإلىالجامعة التي يدرسون بها، ويتولى قسم المراقبة والتنسيق على مستوى مديرية الخدمات الجامعية تنظيم هذه العملية والاشراف عليها[2]، ويكون بمقابل دفع اشتراك سنوي رمزي يقدر ب 135دج، وإلى جانب ذلك تم وضع صيغة نقل خاصة بطلاب ولايات الجنوب، وهي ثمرة اتفاقية مبرمة بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التضامن الوطني والخطوط الجوية الجزائرية، حيث يستفيد الطلبة المعنيون من تذكرة سفر واحدة خلال الموسم الجامعي عبر الخطوط الجوية الجزائرية، تربط بين العاصمة والولايات الجنوبية الكبرى (تندوف، تمنراست، اليزي)[3].

[1] مديرية الجامعية عين تيموشنت، تاريخ الاطلاع 24/04/2025 17:56، https://www.dou-aintemouchent.dz

[2] خميستي بوزايدة، المرجع السابق، ص 57.

[3] عقابي بوجمعة ،المرجع السابق، ص 172.

أ- المنصة الالكترونية للنقل الجامعي:

1- **تطبيقالبر وغرس:** للاستفادة من النقل الجامعي يتعين على الطالب الجامعي الولوج إلى المنصة الرقمية المتاحة عبر الرابط الالكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلميhttps://progres.mesrs.dz/webonou/login.xhtml

بعد ذلك، يتوجب على الطالب تحميل المستندات المطلوبة بصيغة PDF، على النحو التالي:

- نسخة من الشهادة المدرسية للسنة الحالية.
- 02 صورتان شمسيتان.
- دفع حقوق الاشتراك في النقل الجامعي المقدرة ب 135دينار جزائري، ويكون الدفع عبر منصة بر وغراس باستخدام البطاقة الذهبية، وكل مايحتاجإليه الطالب هو رقم التسجيل دون التنقل الى مديرية الخدمات الجامعية[1].

عقب اتمام عملية الدفع بنجاح،يصبح بإمكان الطالب الحصول على بطاقة الطالب الالكترونية عبر حسابه الشخصي على منصةwebtud، مع ظهور رسم حافلة على البطاقة [2].

وتعتبر بطاقة الجامعية البيو مترية بمثابة الهوية الرقمية الشاملة للطالب داخل الحرم الجامعي وكافة مرافقه وخدماته،اتحمل هذه البطاقة في طياتها معلومات تسجيل الطالب،حيث انها مرتبطة بنظام Progressمزودة بشريحة RFID وهي تقنية تحديد الهوية بموجات الراديو، كما تتضمن البطاقة رمزا تعريفيا يتكون من 08 ارقام ورمز استجابة سريعةQR، حيث تكون بواجهتين، الواجهة الأولى تحمل معلومات أساسية ذات الطابع البيداغوجي، والواجهة الخلفية حول بيانات الطالب في الخدمات الجامعية[3].

2- **تطبيق حافلتي mybus:**هو مبادرة حديثة نسبيا في مجال الخدمات الجامعية الرقمية في الجزائر، حيث يتيح للطلبة معرفة مخططات النقل ومواقيت الحافلات بسهولة عبر هواتفهم الذكية، وقد بدا الاطلاق الرسمي لهذا التطبيق يوم 23 أكتوبر 2022، مما ساهم في إدارة ومراقبة نشاط الحافلات عن طريق ربطه بنظام تحديد المواقع GPS، وقد اتاحت هذه العملية

[1] جامعة الطاهري محمد ببشار ، تاريخ الاطلاع 26/04/2025على الساعة 11:30 https://www.univ-bechar.dz

[2] جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تاريخ الاطلاع 26/04/2025على 13:05، https://www.univ-ourgla.dz

[3] جامعة يحي فارس بالمدية، تاريخ الاطلاع 27/04/2025، على الساعة18:00، https://www.univ-medea.dz

معرفة الحافلات العاملة وغير العاملة، مما أدى الى ترشيد النفقات العامة ويعد خطوة هامة نحو الرقمنة، ويتم العمل به بعد تحميله من متجر جوجل بلاي بصيغة apk، ثم يتم تسجيل الدخول عبر إدخال البريد الالكتروني، الخاص بالطالب، مع تشكيل كلمة مرور خاصة به[1].

في إطار جهود الديوان الوطني للخدمات الجامعية لتسهيل تنقل الطلبة، تم إبرام اتفاقية مع شركة سيتيرام لتمكينهم من استخدام التراموای والمترو في سبع ولايات رئيسية التي تتوفر فيها هاتين الوسيلتين (الجزائر، وهران، قسنطينة، سطيف، ورقلة، سيدي بلعباس، مستغانم)، سيتمكن الطلاب من الحصول على هذه الخدمةبعد دفع ملف إداري الكتروني على مستوى مديرية الخدمات الجامعية المعنية،التي تتكفل بدورها بتسخير بطاقات اشتراك خاصة مع شركة ستيرام، وهذا ما سيخفف من عدد الحافلات ويساهم في تحسين جودة النقل، والتقليل من الاكتظاظ المروري التي تعاني منه الدول الكبرى[2].

الفرع الثاني: خدمة الإطعاموالمنح

تحرص الخدمات الجامعية على تطوير الخدمات الموجهة للطالب بمختلف أنواعها، ويشمل ذلك الدعم الغير مباشر كالإطعام، او الدعم المباشر المتمثل في المنحة الجامعية، وقد استدعى هذا السعي ضرورة تحديث آلياتالتسيير لتواكب متطلبات العصر، ولا يقتصر تطويرالخدمات على الجانب التقني فحسب، بل تهدف الى تحقيق تحسين شامل يخدم مصلحة الطالب، وعليه فيهدف هذا الفرع إلى دراسة تطبيق الرقمنة في هاتين الخدمتين.

أولا: خدمةالإطعام

تعد مصلحة الإطعاممن أهم ركائز الخدمات الجامعية، لذا توليها الإدارة اهتماما خاصا من خلال برنامج رقابي ومتابعة مستمرة، تشمل مهام المصلحة توفير المواد الغذائية المتنوعة للمطاعم، بدا من استقبال السلع إلى طريقة تحضريها وتوزيعها للطلبة [3]، وتقدم هذه الخدمة لجميع الطلاب، سواء المقيمين أو غير المقيمين،عبر المطاعم الجامعية و المطاعم المركزية[4]،يحرص المطعم على تقديم ثلاث وجبات رئيسية تتمثل في: الفطور، الغذاء، العشاء،بالإضافة الى وجبات مخصصة للطلاب الذين يعانون من مشاكل صحية.

[1] وثيقة رسمية صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجزائر، 23 أكتوبر 2022، بيان عن انطلاق الرسمي لتطبيق mybus.

[2] وكالة الانباء الجزائرية ، 22 سبتمبر 2023، تاريخ الاطلاع 27/04/2025، على الساعة18:40 https://www.aps.dz

[3] سليم سعد، المرجع السابق، ص 76.

[4] خميستي بوزايدة، المرجع السابق ، ص 56.

أ- المنصة الالكترونية لخدمة الاطعام:

حسب القانون الداخلي للإقامات الجامعية، يمكن لكل طالب مقيم أو غير مقيم أن يستفيد من الوجبات المقدمة، شريطة استظهار بطاقة الطالب [1]، وتهدف المنصة الالكترونية إلى تفعيل هذه البطاقة بشكل رقمي، مما يتيح للطالب الاستفادة من الخدمة في المطاعم بشكل ألي ومباشر دون الحاجة إلى إجراءات ورقية أو تسجيل مسبق، وذلك عبر ربطها بالبطاقة الالكترونية متعددة الخدمات.

لتناول الوجبة في المطعم الجامعي، يتوجب على الطالب أولا شحن رصيده في المحفظة الالكترونية walletالمتاحة في جميع المطاعم ،يمكن للطالب اختيار قيمة الشحن التي تناسبه، ابتداء من 5دج وتصل إلى 50دج على البطاقة الالكترونية، كما هو موضح في الصورة:



وعند توجه الطالب إلى طابور الوجبات، يقوم باستظهار بطاقته الالكترونية ليتمكن من الحصول على وجبته، يقوم البرنامج تلقائيا بانتقاص ثمن الوجبة المحدد ب 1.20 دج للغداء أو العشاء، و0.50 دج لوجبة الإفطار الصباحي، مع حفظ الرصيد المتبقي في حسابه وظهور رسالة (شهية طيبة)[2]،



[1] المادة 20 من القرار الوزاري رقم 42 المؤرخ في 42 جوان 1998 المتضمن النظام الداخلي للإقامات الجامعية.
[2] مديرية الخدمات الجامعية عين تموشنت، اطعام الطالب الجامعي ، تاريخ الاطلاع 02 ماي 2025 على الساعة 21:25 https://www.dou-aintemouchent.dz

وفي حال محاولة الطالب الاستفادة من وجبة أخرى في نفس اليوم،ستظهر له رسالة تنبهه بانه قد استهلك الوجبة مسبقا، ويتم ذلك من خلال نظام دقيق لمراقبة الدخول وعدد الوجبات المستهلكة،[1]



والجدير بالذكر ان هذه المرحلة من رقمنة المطاعم قد سبقها مراحل أخرى تضمنت استخدام برامج التعرف على الوجه والبصمة، ويهدف هذا التحول الرقمي الشامل الى ترشيد النفقات، وضبط الموارد المالية في قطاع الخدمات الجامعية، وتحسين جودة الخدمة المقدمة للطالب، وقد بدا هذه المنصة كتجربة أولية في بعض المديريات مثل سطيف و قسنطينة خلال سنة 2022، قبل أن يتم تعميمها على المستوى الوطنيابتداء من سنة 2023[2] .

ب- الرقابة على خدمات الاطعام

تتمثل الرقابة على هذه الخدمة في الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية ،حيث تتكفل بهذه الأخيرة أي الخارجية، مديرية التجارة بالولاية من خلال لجان التفتيش، ولجان الوقاية الخاصة بالبلدية والولاية[3]، أما المراقبة الداخلية فتمارس من خلال، محاضر استقبال السلع التي تعدها اللجنة المكلفة بذلك، والتي يترأسها مدير الإقامة ورئيس مصلحة الإطعام، رئيس وحدة الإطعام، رئيس فرع المقتصدية، طبيب بيطري أوتقني في التغذية ويحتوي هذا المحضر على:

- تعيين السلع.
- الكمية المحددة في سند الطلب.

[1] مديرية الخدمات الجامعية عين تموشنت، اطعام الطالب الجامعي ، تاريخ الاطلاع 02 ماي 2025 على الساعة 21:25 https://www.dou-aintemouchent.dz.

[2] موقع وزارة التعليم العالي ، تاريخ الاطلاع 23 افريل 2025 على الساعة 18:30www.mesrs.dz.

[3] سليماني حفصة ، مهدي كنزة ، **اثر مراقبة تسيير المخزون على جودة الخدمات الجامعية المقدمة في الاقامات الجامعية ، الاطعام، الايواء**،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، قسم العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية ، جامعة احمد دراية ادرار، سنة 2019-2020، ص 33.

- الكمية المستقبلة.
- الكمية المرفوضة ان وجدت.
- امضاء وختم اللجنة.[1]

كما تعتمد الرقابة على تقنيات معينة في تسيير المخزون أهمها:

- التصنيف حسب نوع المخزون
- الرقابة على اجال صلاحية المخزون.
- الرقابة على نوعية المخزون مقارنة بالوصفات المحددة.
- الرقابة على كمية المخزون، وعلاقتها بعملية التسيير العمومي.[2]

ونظرا لتعرض الرقابة على تسيير المخزون لعدة مشاكل، منها عدم احترام المواصفات المحددة من طرف المتعاملين المتعاقدين، أو ضعف الإطار المكلف بالتسيير، تم إنشاء منصة رقمية خاصة بتسيير صفقات الإطعام ومخازن المطاعم الجامعية، حيث تم تجربتها على مستوى ثلاث مطاعم جامعية، وبناء عليه تم تعميم العمل بهذه المنصة، حيث يتم الولوج إلى المنصة على الرابط https://www.onou.dz/compt-php، حيث يتم تتبع المخزون اليا ، لمعرفة الكميات المتوفرة من المواد وتحديثها تلقائيا[3].

ثانيا : المنحة الجامعية

لقد عرفت المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 90-170 [4]المنحة، أنها مخصص مالي، تقدمه الدولة للتلاميذ والمتمدرسين والطلبة المسجلين قانونا في مؤسسات التعليم والتكوين، لتغطية جزء من مصاريفهم الدراسية،أو تكملة وسائل عيشهم، أما بالنسبة للطالب الجامعي المستحق فقد حددت المادة 17[5] من نفس المرسوم أن لكل طالب يتابع بانتظام دروس المرحلة التعليمية أو التكوينية العالية في مؤسسة عمومية، له الحق في المنحة، شريطة اثبات أن دخل والداه الشهري المجمع أقل من 10مرات

[1]عقابي بوجمعة ، المرجع السابق، ص 193.
[2]سليماني حفصة، مهدي كنزة، المرجع السابق، ص 34.
[3]مراسلة الديوان الوطني للخدمات الجامعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تحت رقم 1140، الى السادة والسيدات مديري الخدمات الجامعية، بخصوص تعميم العمل بمنصة تسيير الصفقات الاطعام ومخازن مطاعم الجامعية، 14 ماي 2024.
[4]المرسوم التنفيذي رقم 90-170 المؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1410 الموافق ل 02 يونيو 1990، الذي يحدد شروط تخصيص المنح الدراسية ومبلغها ،ج رج ج ، ع 23، المؤرخة في 13 ذي القعدة 1410 الموافق ل 06 يونيو 1990،ص 785-786.
[5]المادة 17 م ت رقم 90-170، المرجع ذاته والصفحة.

الحد الأدنى الوطني المضمون للأجور، الذي نظمه المرسوم الرئاسي رقم 21-137 [1]أو يعادلها، ولقد تم تعديل ثمن المنحة مؤخرا وهذا ما نصت عليه المادة 16 و 18 من المرسوم التنفيذي رقم 23-380[2] حيث أصبحت تقدر ب 2000 دينار جزائري شهريا للطلبة المسجلين في الطور الأول.

أ- شروط الاستفادة من المنحة:

- يشترط أن يكون الطالب مسجلا في أحد فروع التعليم العالي، حيث يستفيد كل طالب من المنحة الجامعية طيلة الفترة الدراسية ابتداء من أول تسجيل جامعي، ويعلق صرف المنحة في حال تكرر الرسوب لمرتين في نفس السنة، ويستمر توقيفها إلى حين الانتقال إلىالسنة الجامعية اللاحقة.
- تخضع المنحة للمداخيل السنوية للأولياء.
- يجب ان لا يتجاوز عمر الطالب عن28 سنة، وأن لا يكون لديه تأخر دراسيا يتجاوز أربع سداسيات أو اكثر.
- لا يكون الطالب في وضعية عطلة اكاديمية، أو يكون المعدل العام لعلاماته يساوي الصفر[3].

ب- المنصة الرقمية للمنحة:

منصة منحتي minhati هي منصة الكترونية خاصة بالطلاب الجامعيين للتسجيل، والحصول على المنح الدراسية في الجزائر، حيث توفر المنصة خدمة إيداع الملفات رقميا لتسهيل عملية التقديم للطلبة الجدد، وتجديد للطلبة القدامى.

يكون التسجيل في المنصة وفق الخطوات التالية:

- الولوج الى الموقع الالكتروني للمنحة الجامعية بالجزائر عبر الرابط التالي:

https://progres.mesrs.dz/eminha:



[1]المرسوم الرئاسي رقم 21-137 مؤرخ في 24 شعبان 1442 الموافق ل 07 افريل 2021 الذي يحدد الاجر الوطني الأدنى المضمون، ج ر ج ج ، ع28 ، المؤرخة في 14 افريل 2021، ص 04.
[2]المرسوم التنفيذي رقم 23-380 المؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1445 الموافق ل 25 أكتوبر 2023 ، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 90-170 المؤرخ في 9ذي القعدة عام 1410 الموافق ل 2يونيو سنة 1990 الذي يحدد شروط تخصيص المنح الدراسية ومبلغها ، ج رج ج ، ع 68، ص09.
[3]سعد سليم، المرجع السابق، ص 74.

- ثم تسجيل الدخول عن طريق رقم تسجيل في البكالوريا والرقم السري الخاصين بالطالب.



- النقر على طلباتي في القائمة الرئيسية.



- ملء البيانات المطلوبة لإكمال التسجيل للطلبة الجدد المتحصلين على شهادة البكالوريا [1].



[1] مديرية الخدمات الجامعية عين تموشنت، منحة الطالب الجامعي ، تاريخ الاطلاع 02 ماي 2025 على الساعة 22:45 https://www.dou-aintemouchent.dz.

- تحميل الوثائق المطلوبة: [1]



وتتمثل الحالات الأخرى الواردة في منصة، هم:

- وثيقة ثبوتية صادرة عن السلطة المختصة،تثبت ان الطالب من ضحايا إرهاب.
- عقد زواج بالنسبة للطالبات المتزوجات مرفوقة بالوثائق الجبائية ووضعية دخل الزوج.
- شهادة الشطب من السجل التجاري لاحد الوالدان او كلاهما،في حالة التوقف عن ممارسة أي نشاط تجاري او مهنة حرة.
- شهادة عدم الانتساب للضمان الاجتماعي بالنسبة لطلبة الماستر والدكتوراه.
- شهادة الكفالة.
- شهادة ثبوتية صادرة عن السلطة المختصة تثبت ان ولي الطالب متواجد في السجن.
- شهادة ثبوتية صادرة عن السلطة المختصة تثبت ان ولي الطالب تخلى عن العائلة.
- شهادة ثبوتية تثبت أن ولي الطالب متواجد بالخارج.
- شهادة عمل تثبت بأن احد أولياء أو زوج الطالب أو الطالبة ينتمي الى قطاع التعليم العالي.

ثم تليها مرحلة التأكد من صحة البيانات ، ثمالضغط على ارسال الطلب[2].



[1] مديرية الخدمات الجامعية عين تموشنت، منحة الطالب الجامعي ، تاريخ الاطلاع 02 ماي 2025 على الساعة 22:47 https://www.dou-aintemouchent.dz.

[2] جامعة يحي فارس المدية ، تاريخ الاطلاع 12.04.2025, 19:05، https://www.univ-medea.dz.

المطلب الثاني: رقمنة التسيير الإداري

بعد استعراض تجليات تطبيق الرقمنة في المجالات الحيوية للطلبة، كالإيواء والنقل و الإطعام والمنح في المطلب الأول، ننتقل في هذا المطلب للغوص في جانب اخر لا يقل أهمية في منظومة الخدمات الجامعية، ألا وهو رقمنه التسيير الإداري، ولإبراز الجوانب المختلفة لهذا التطبيق، ارتأينا تقسيم هذا المطلب إلىثلاث فروع أساسية وهم، المنصة المركزية للديوان الوطني للخدمات الجامعية، رقمنه الموارد البشرية ورقمنه الصفقات العمومية.

الفرع الأول : المنصة الرقمية الخاصة بديوان الخدمات الجامعية

في اطار سياسة رقمنة قطاع الخدمات الجامعية، قام الديوان الوطني بإنشاء منصة رقمية مركزية تهدف الى تحسين التسيير الإداري والمالي على مستوى المديريات الولائية، وتوفير الية فعالة لمتابعة النشاطات وتدفق المعلومات في الوقت الحقيقي.

أولا : التعريف بالمنصة ووظيفتها

أ- تعريفها:

المنصة الرقمية الديوان الوطني للخدمات الجامعية هي نظام معلوماتي داخلي يستخدم لتسيير ومتابعة مختلف العمليات الإدارية والخدماتية على مستوى المديريات الولائية، ويعتبر بمثابة همزة وصل رقمية بين الإدارة المركزية (الديوان الوطني للخدمات الجامعية)، ومديريات الخدمات الجامعية، تهدف هذه المنصة إلىرقمنة الإجراءات الإدارية، ضبط الصلاحيات، تحسين جودة الخدمات المقدمة.

ب- وظيفتها:

من خلال المراسلة رقم 293/ مديرية الدراسات والتنمية المؤرخة في 14 ماي 2025، يمكن تحديد اهم الوظائف هذه المنصة كما يلي :

- إدارة الحسابات والصلاحياتبحيث تم تخصيص خمسة حسابات رسمية لكل مديرية، ويتم توزيع الحسابات حسب كل قسم بالإضافة إلىمدير الخدمات.
- التحكم في الوصول والصلاحيات بضبط كل حساب بصلاحيات محددة حسب الجدول التنظيمي، كما يحمل كل مستخدم مسؤولية استعمال حسابه وفق شروط منصوص عليها.

- تسيير داخلي محكم إذ تعتبر المنصة أداة لتنظيم العمل الداخلي وفق نظام رقمي دقيق، يتيح التتبع والمراقبة المستمرة.
- متابعة النفقاتكأجور الموظفين، تكاليف الصيانة، مصاريف الاطعام والنقل.
- متابعة الإيرادات خارج الميزانية مثل مداخيل الايواء، الاطعام، حقوق التسجيل.
- إعداد الوضعيات المالية الشهرية والسنويةلكل مديرية.
- تحسين تنظيم العمل وذلكمن خلال تحديد المسؤوليات بشكل واضح ودقيق، وتقليص التداخل في الصلاحيات [1].

ت- أهداف المنصة الرقمية:

تهدف هذه المنصة إلى:

- تحقيق الشفافية والرقابة في تسيير الموارد المالية والبشرية.
- تسريع عملية اتخاذ القرار على المستوى المركزي.
- تحديث طرق الإدارة وتقليص التعامل الورقي.
- تقييم الأداء الفعلي لكل مديرية على مدار السنة.
- توحيد التقارير حيث يتم اعتماد نماذج موحدة للتقارير الشهرية والفصلية والسنوية، مما يعزز من دقة البيانات وسهولة مقارنتها مع الولايات الأخرى .

كما أظهرت التجارب الميدانية أن استعمال هذه المنصة أسهم في تسهيل اعداد الميزانية السنوية بناء على بيانات دقيقة، وتمكين الديوان من رصد أي اختلالات أو تأخر في تسيير الموارد، كما عملت على تحسين التنسيق بين مديريات الخدمات الجامعية والديوان الوطني للخدمات الجامعية[2].

ث- إجراءات انشاء واستخدام الحسابات في المنصة الرقمية :

في اطار التحول الرقمي للخدمات الجامعية ، تم اعتماد نظام حسابات رقمية موجهة لمستخدمي الأرضية الرقمية التابعة للديوان الوطني للخدمات الجامعية، وذلك بهدف ضمان حماية المعطيات وتعزيز أمن المعلومات وتحقيق فعالية أكبر في أداء المهام، وقد تضمن ميثاق استعمال حساب المستخدم في المنصة عدة بنود تنظيمية أهمها:

[1] المراسلة رقم 293 المؤرخة في 14 ماي 2025 ، مديرية الدراسات والتنمية ، ديوان الوطني للخدمات الجامعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجزائر.
[2] مقابلة شخصية مع السيد : سي موسى إبراهيم ، رئيس مصلحة الميزانية والمحاسبة، مديرية الخدمات الجامعية بالمدية، بتاريخ 18 ماي 2025.

- انشاء الحسابات بناءا على حاجة كل مديرية، وتمنح صلاحيات محددة حسب الوظيفة
- تحديد الصلاحيات بدقة وفقا للمسؤوليات، ويمنع مشاركتهأو استخدامه لأغراض شخصية.
- يمنع استخدام الحسابات للوصول الى معلومات غير مصرح بها، بحيث يعتبر مسؤولا قانونيا عن حسابه، ويتم تسجيل جميع عمليات الدخول.
- حماية البيانات الحساسة بالحفاظ على سريتها، ولا يجوز نسخ أو مشاركة البيانات بدون ترخيص.
- يخضع استخدام الحسابات للمراقبة الدورية ومراجعة الصلاحيات بالتنسيق مع الديوان الوطني للخدمات الجامعية.

حيث يتم ملأ الميثاق بالاسم واللقب، والوظيفة والحساب مع الامضاء والختم ويتم ارساله الى الإدارة المركزية[1].

ج- خطوات استعمال المنصة الرقمية للديوان الوطني للخدمات الجامعية

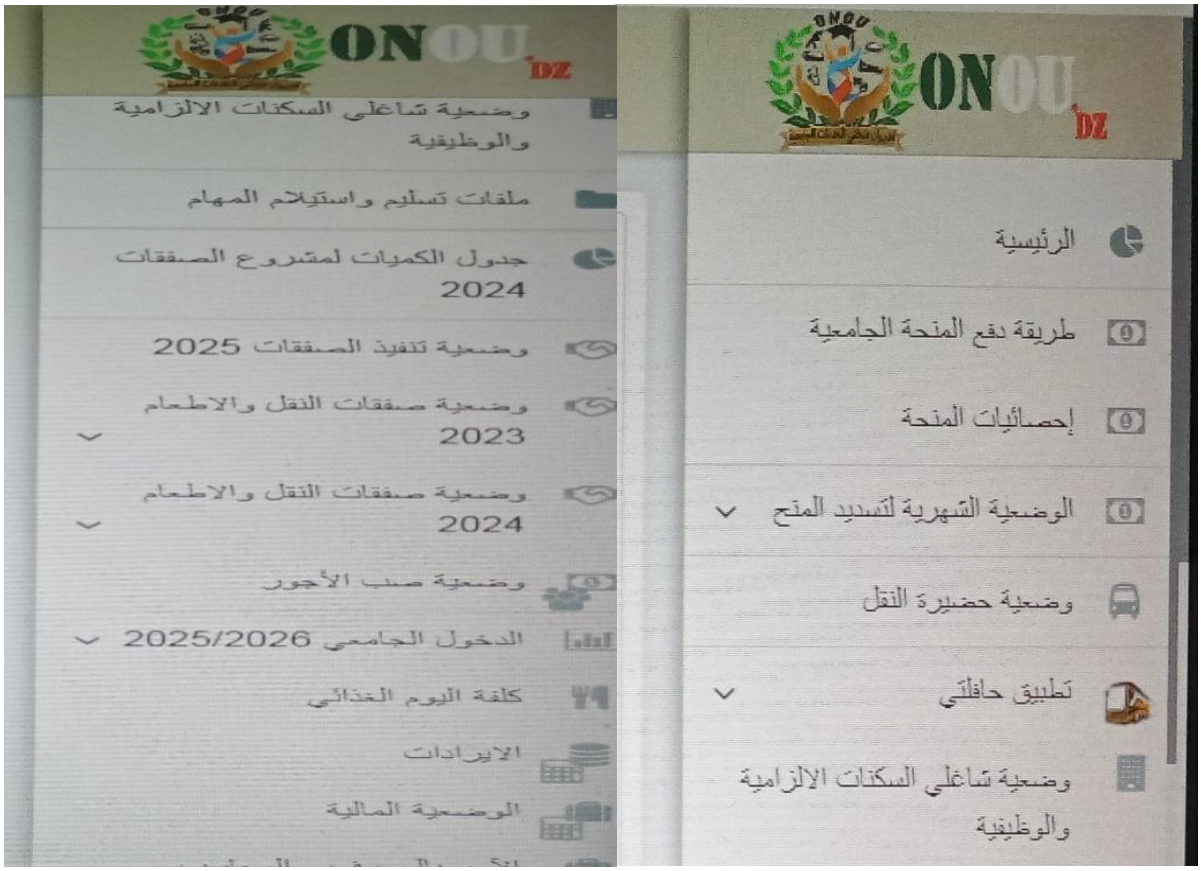
تتيح المنصة الرقمية الخاصة للديوان لموظفي القطاع الخدمات الجامعية إمكانية ادخال ومعالجة البيانات بطريقة رقمية سلسة وفعالة، وتتم هذه العملية وفق الخطوات التالية:

- انشاء الحساب حسب الشروط التي تطرقنا اليها من قبل.
- الدخول الى المنصةبحيثيتم الولوج عبر الموقع https://www.onou.dz، ثم ملأ اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بكل قسم، حسب الشكل التالي:



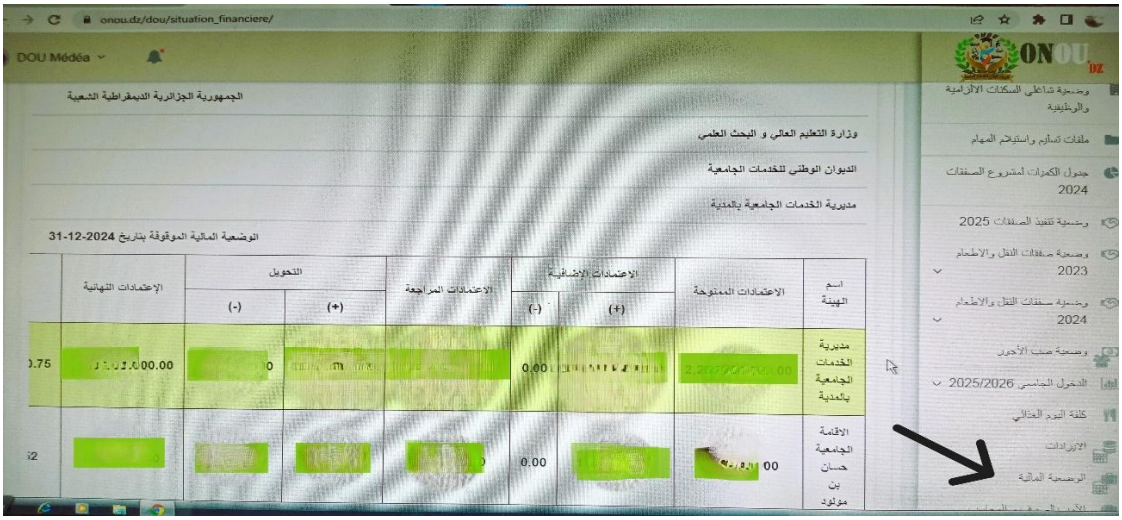
[1] الملحق رقم 04، ص73.

- الواجهة الداخلية للمنصة بعد تسجيل الدخولتظهر للمستخدم واجهة تحتوي على قائمة جانبية تمكنه من التنقل بين مختلف الخدمات المتاحة، وكل خدمة منها تمثل وظيفة محددة كما توضح الصورة المرفقة.



تحتوي هذه القائمة على مجموعة من خيارات المرتبطة بتسيير الإداري للخدمات الجامعية، مثل: احصائيات المنحة، الوضعية الشهرية لتسديد المنح، صيغة ملفات السكنات الوظيفية، ملفات تسليم واستلام المهام، وضعية تنفيذ الصفقات لمختلف السنوات، وضعية المالية، كلفة اليوم الغذائي، وضعية صب الأجور، وغيرها من الخدمات المرتبطة بالإطعام والنقل .

عندما يحتاج المستخدم الى تنفيذ مهمة معينة مثل الوضعية المالية، أو صب الأجور، يقوم بالنقر على الخدمة المعينة من القائمة فتظهر له مباشرة في الجهة اليسرى استمارة أو جدول خاص بتلك الخدمة، يحتوي على خانات مخصصة للمعلومات الضرورية، يقوم المستخدم بعد ذلك بملأ الجدول مباشرة على المنصة.





1

الفرع الثاني: رقمنة الموارد البشرية

إن الموارد البشرية بقطاع الخدمات الجامعية، تخضع لنفس ماتخضع له الموارد البشرية في جل المؤسسات الإدارية التابعة للوظيفة العمومية، وفي ظل التحديات الراهنة التي يعرفها القطاع، برزت أهمية رقمنة الموارد البشرية، فهي جزء أساسي لعصرنة الإدارة وتحسين جودة الخدمات.

حيث أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلميمنصة خاصة بالموارد البشرية، وهي منصة رقمية متصلة بشبكة الأنترنت تم الولوج اليها عن طريق اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بكل موظف، بحيث يتم ادراج معلوماته الشخصية المتمثلة في : الاسم واللقب باللغتين العربية والفرنسية، الحالة العائلية، عدد الأبناء، الاحتياجات الخاصة، العنوان، رقم الهاتف، الشهادة المتحصل عليها أو المستوى الدراسي، نسخة من بطاقة التعريف الوطني، ونسخة من بطاقة الضمان الاجتماعي، ويتم رقمنة الملفات بطريقتين إما عن طريق الماسح الضوئي، أو الماسح الرقمي ، حيث يحفظ على شكل

[1] المنصة الرقمية للديوان الوطني للخدمات الجامعية، تاريخ الاطلاع 20 ماي 2025 ، على الساعة15:20 ، https://www.onou.dz.

بيانات رقمية في ملفات رقمية، وتحفظ في الحاملات الالكترونية[1]، ويقصد بالحفظ هنا أنه مجموعة التدابير التقنية التي تسمح بتخزين الوثيقة ، واسترجاعهاإلكترونيا في دعامة الحفظ[2]، وهذا ما يسمح للوزارة الوصية بالاطلاع على جميع بيانات الموظفين ، كما أن المنصة تضبط طريقة التوظيف وتقييم وترقية الموظفين ، على نحو التالي :

تقييم الموظف: يتوجب أولا الدخول الى المنصة الالكترونية ، ثم النقرعلى ايقونة التقييم السنوي، سيؤدي ذلك الى ظهور نافذة بحث جديدة، يتم من خلالها البحث عن اسم الموظف المراد تقييمه، ليظهر اسمه مصحوبا بمربع مخصص لوضع علامة التقييم.

الترقية في الدرجة: بعد تحديد نقطة التقييم ، ينقل الموظف المستحق إلى صفحة مخصصة في النظام الالكتروني ، ويقوم النظام بترتيب هؤلاء الموظفين في قائمة الترقيات بشكل الي، وذلك وفقا لنتائج تقييمهم السنوي واستيفائهم لشروط الأقدمية المطلوبة في السنة نفسها[3].

وفي سياق منفصل ، تعتمد المديرية نظاما الكترونيا لتسجيل الحضور وانصرافالموظفين، حيث يتم ذلك عبر جهاز لوحي ببصمة الإصبع مثبت لدى مدخل مديرية الخدمات الجامعية، ويتولى هذا الجهاز مهمة تسجيل ساعات عمل كل موظف وحساب حالات التأخير أو الانصراف المبكر بصورة تلقائية، بهدف ضمان الانضباط والتنظيم في ساعات العمل[4].

[1] الأرضية الرقمية لتسيير الموارد البشرية، تم الاطلاع 29.04.2025، على الساعة 17:45، https://www.tassyir/grh.dgfp.gov.dz.

[2] المادة 02 من المرسومالتنفيذيرقم 16-142 المؤرخ في 05.05.2016، المحدد لكيفية حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا، ج رج ج ، ع 28، المؤرخة في 2016، ص 12.

[3] بعضي مراد ، حمادة عثمان، غطاس عبد الوهاب، **دور الرقمنة في تنظيم المسار المهني للموظف العام** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون اداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، السنة الجامعية 2023.2024، ص 75،76.

[4] مقراني الهاشمي، بن عبد الرحمان حمزة، **دور وسائط الإدارة الالكترونية في تعزيز اخلاقيات العمل في المنظمة** ، المجلد13، العدد01، مجلة افاق علمية، جامعة الجزائر، 2021، ص 132.

الفرع الثالث: رقمنة الصفقات العمومية

شهدت السنوات الأخيرة في الجزائر تحولات عميقة في إدارة الصفقات العمومية ، تتوج اليوم باعتماد الرقمنة كركيزة أساسية لتعزيز الشفافية وترشيد النفقات العمومية، وقد منح المشرع الجزائري هذا التحول أهمية بالغة من خلال القانون الجديد 23-12[1] للصفقات العمومية، الذي يضع الأسس المتينة لتطوير البوابة الالكترونية،وخاصية التبادل الإلكتروني للمعلومات،هذه الخطوة الجريئة التي ورد ذكر مصطلح الرقمنة فيها لأول مرة صراحة في القانون، تؤكد التزام الجزائر الراسخ بمبادئ الشفافية، كما أن إدراج الصحافة الالكترونية المعتمدة كألية جديدة لنشر الصفقات، يعكس رؤية مستقبلية تتماشى مع التوجهات العالمية، وبالرغم من النصوص التشريعية السابقة، فإن القانون رقم 10-236[2] و المرسوم رقم 15-247[3] يمثلان اطارا قانونيا متكاملا لهذه الرقمنة، إلا أنهما لم يرقيا للمستوى المأمول، وبقيت نصوصهم حبرا على ورق دون تطبيقها في الواقع العلمي[4]،إن تبني قطاع الخدمات الجامعية لهذه الإصلاحات، نظرا لحجم النفقات وعدد الصفقات التي يتم إبرامها سنويا في مجالات الإيواء،الإطعام،النقل، وهو مؤشر واضح على الأهمية القصوى التي توليها الدولة لهذا الجزء الحيوي،وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا الجزء.

أولا: البوابة الالكترونية للصفقات العمومية:

هي أداة رقمية رسمية نص عليها المشرع صراحة من خلال المادتين 105 و 106 من القانون رقم 23-12، حيث تسير هذه البوابة المصالح المختصة للوزارة المكلفة بالمالية ، ويحدد محتواها وكيفيات تسييرها بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية .

يتم إبرام الصفقات العمومية الخاصة بقطاع الخدمات الجامعية عبر البوابة المخصصة لها ، وذلك باتباع الإجراءات التالية:

[1]قانون رقم 23-12المؤرخ في 18 محرم عام 1445 الموافق ل 05اوت 2023 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية ، العدد 51، المؤرخة في 19 محرم عام 1445 الموافق ل 06 اوت 2023، ص18،17.

[2]المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 28 شوال عام 1431الموافق 7 أكتوبر سنة 2010، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، ج رج ج ، ع 58، المؤرخة في 28 شوال عام 1431الموافق 7 أكتوبر سنة 2010،ص33.

[3]المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في02 ذي الحجة عام 1436 الموافق ل 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج رج ج ، ع 50 المؤرخة في 06 ذي الحجة عام 1436 الموافق ل 20 سبتمبر سنة 2015، ص46.

[4]بن جلول محمد، زعزوعة فاطمة، **رقمنة الصفقات العمومية في التشريع الجزائري بين الواقع والمأمول على ضوء القانون الجديد 23-12**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، م ج07، ع01، 2024، ص 70،71.

- لتسجيل الدخول إلىالبوابة الالكترونية يتعين على المستخدم إنشاء اسمحساب،وملء استمارةالتسجيل ،ثم ارسالها إلى مسير البوابة عن طريق البريد الإلكتروني، بعد ذلك يجب أن تقوم المصلحة المتعاقدة بتعين شخص طبيعي مخول ومعتمد رسميا له للدخولإلى البوابة، وبالمثل يتعين على المتعاملين المتعاقدين،ويتم الولوج إلى البوابة عبر الموقع التالي www.marches.publics.gov.dz
- تتيح المنصة للمصلحة المتعاقدة الإعلان عن المنافسة للمتعهدين بالطريقة الالكترونية،مع فرض شروط المنافسة على كل من تتوفر فيه الشروط المحددة، كما تمكن المتعاملين المتعاقدين من تقديم عروضهم الكترونيا، وان يشمل ملف الترشح ، العرض التقني و العرض المالي،والتصريح انه غير مقصي أو ممنوع من المشاركة،وتسمح لهم بتبادل مختلف المعلومات المتعلقة بالصفقة إلكترونيا، ويساهم استخدام البوابة الإلكترونية في تتبع مسار الصفقات بشفافية وتعزيز اليات الرقابة[1].

ثانيا: تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية:

لقد نص عليها المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ، وأكد عليه المشرع أيضا في ظل القانون 23-12 من خلال المادة 107 التي تنص : أنه على المصلحة المتعاقدة أن تضع وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين بالطريقة الالكترونية، حسب جدول زمني يحدد بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية ، وعلى المترشحين الرد على الدعوى بطريقة الكترونية.

وفي قطاع الخدمات الجامعية، أصبح تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية أمرا ضروريا في إطار الصفقات المتعلقة بالإيواء، الإطعام، النقل،آو الصيانة، فعلى سبيل المثال عند إطلاق مناقصة لتجهيز مطاعم الاقامات الجامعية، تقوم المصلحة المتعاقدة بإرسال الدعوات للمشاركة إلى المتعهدين عن طريق البريد الالكتروني المهني، أو عبر منصة رقمية داخلية،مما يجنب التنقلات الورقية التقليدية، وفي المقابل، يلزم المتعاملون الاقتصاديون بإرسال ردودهم أو تقديم استفساراتهم كتابيا عبر نفس القنوات الالكترونية الرسمية، خلال الآجال القانونية المحددة [2].

[1] قمار خديجة ، **رقمنة الصفقات العمومية – المتطلبات والتحديات**-، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، م ج6، ع2، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2023،ص 793.

[2] مقابلة شخصية مع السيد : حميدية بلال ، رئيس مصلحة الصفقات العمومية، مديرية الخدمات الجامعية بالمدية، بتاريخ 20 ماي 2025.

المبحث الثاني: تحديات رقمنة قطاع الخدمات الجامعية

بالرغم من أهمية وفعالية عملية رقمنة الخدمات الجامعية في الجزائر، في تطوير الأداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة للطلبة والموظفين، إلا أنها تواجه جملة من التحديات المتداخلة التي تتطلب تظافر الجهود لإيجاد حلول فعالة لها، ويمكن تصنيف هذه التحديات إلىمطلبين أساسين هما: التحديات التنظيمية و التشريعية و التحديات التقنية والبشرية.

المطلب الأول : التحديات التشريعية والتنظيمية الادارية

سينقسم هذا المطلب إلى فرعين أساسين، الأول سيعرض التحدياتالتشريعية الضرورية لتهيئة بيئة قانونية وتنظيمية محفزة وداعمة لهذا التحول في السياق الجزائري، بينما يتناول الثاني التحديات التنظيمية الإدارية التي تعيق عملية التحول الرقمي داخل المؤسسات الجامعية التشريعية الضرورية لتهيئة بيئة قانونية وتنظيمية محفزة وداعمة لهذا التحول في السياق الجزائري.

الفرع الأول :التحديات التشريعية

تعد الإشكالات التشريعية من ابرز التحديات التي تواجه مشروع رقمنة قطاع الخدمات الجامعية في الجزائر، على غرار باقي القطاعات الأخرى ، فالرقمنة ليست مجرد عملية تقنية وانما عملية تحول مؤسساتي تتطلب بيئة تشريعية، سوآءا من حيث سير المرافق العمومية أو ضبط المعاملات الالكترونية ،إن صعوبة إيجاد بيئة قانونية تناسب العمل الرقمي تتطلب جهد ووقت طويل فغياب اطار قانوني صريح يؤطر عملية الرقمنة[1] في قطاع الخدمات الجامعية يعد أحد أهم العراقيل التي تعيق هذا التحول، فكل ما تعلق بتشريعات الرقمنة هي عبارة عن تعليمات ومناشير.

كما يعد ضعف التوعية الإعلامية و الحملات التحسيسية المواكبة لتطبيق مشاريع التحول نحو الإدارة الرقمية من التحديات التشريعية[2].

[1]تباني شيماء، صخري الهام، عقون شيماء، **استراتيجيات التحول الرقمي في المؤسسات الخدماتية ، دراسة ميدانية بمديرية بريد الجزائر لولاية قالمة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، جامعة08 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2021-2022، ص33.

[2]بعضي مراد، حمادة عثمان، غطاس عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 36.

الفرع الثاني: التحديات التنظيمية الإدارية

تواجه الخدمات الجامعية سلسلة من التحديات التنظيمية الجوهرية التي تستدعي معالجة دقيقة لضمان كفاءة الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة ، تتجلى هذه التحديات في عدة جوانب رئيسية :

- جمود الهياكل والإجراءات الإدارية : غالبا ما تعاني المؤسسات الإدارية ومنها الخدمات الجامعية من هياكل تنظيمية تقليدية وإجراءات عمل روتينية تفتقر إلى المرونة والقدرة على التكيف السريع مع المتغيرات الداخلية والخارجية ، فهذا الجمود يعيق تبسيط العمليات ويعطل تدفق المعلومات بكفاءة، مما يؤثر سلبا على سرعة الاستجابة وفعالية الأداء ، ففي قطاع الخدمات الجامعية تواجه تحدي كبير يتمثل في بطء الإجراءات اللازمة لتحديث البنى التنظيمية والاجرائية ، مما يعيق تحقيق المرونة والرفع من فعاليتها في تقديم الخدمات الرقمية للطلاب والموظفين .
- الضعف التخطيط والتنسيق على المستويات الإدارية العليا : يمثل غياب رؤية استراتيجية واضحة او ضعف اليات التنسيق بين الإدارات العليا تحديا كبيرا ، يؤدي ذلك الى تضارب في الأولويات ، وتداخل في المسؤوليات ، وهدر للموارد .
- عدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الادارة الالكترونية، إن التحول نحو الإدارة الالكترونية يتطلب إحداث تغيرات جذرية في الهياكل التنظيمية القائمة ، غالبا ماتتردد المؤسسات في تبني هذه التغيرات الضرورية، مما يعيق الاستفادة الكاملة من مزايا التقنيات الرقمية في تحسين الكفاءة والشفافية.
- غياب الرؤية الاستراتيجية الواضحة بشأن استخدامتكنلوجيا المعلومات والاتصال: إن تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصال يجب أن ينبثق من رؤية استراتيجية واضحة تحدد الأهداف المرجوة وكيفية تحقيقها، فغياب هذه الرؤية يؤدي إلى تبني حلول تقنية غير متكاملة أو غير متوافقة مع الاحتياجات الفعلية للمؤسسة .
- ندرة وجود مواصفات ومعايير محددة للأجهزة المستخدمة في عملية الرقمنة.
- التأخر في انشاء المحافظة الرقمية للموظفين .
- ضعف التوعية والاعلام والتحسيس ، المواكبة لتحول الإدارات التقليدية إلى رقمية[1].
- يواجه تطبيق مبادرات الرقمنة في المديريات والإدارات الصغرى نقصا في المتابعة والدعم من قبل السلطات العليا.

[1] المرجع ذاته والصفحة.

المطلب الثاني: التحديات البشرية والتقنية

إن التحول نحو الإدارة الرقمية لا يقتصر فقط على الجوانب التشريعية والتنظيمية ، بل يرتبط كذلك بعوامل بشرية وتقنية تشكل في حد ذاتها تحديات حقيقية أمام نجاح مشاريع الرقمنة ، خاصة في قطاع حساس وحيوي كقطاع الخدمات الجامعية، ولتوضيح هذه التحديات بشكل أدق، سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين رئيسيين:

الفرع الاول : التحديات البشرية

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يجب استثمارها لإنجاح عملية التحول الرقمي، ومع ذلك يواجه هذا التحول تحديات كبيرة تتعلق بالكفاءات والقدرات البشرية اللازمة لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة ، من بين هذه التحديات مايلي:

- ضعف الوعي الثقافي بتكنولوجيا المعلومات على المستوى الاجتماعي، والتنظيم داخل الجامعة ، هذا النقص في الوعي يمكن أن يعيق تبني التقنيات الجديدة ويحد من الفوائد المحتملة التي يمكن أن تعود على الطلاب والموظفين .
- قلة البرامج التدريبية المتخصصة في المجالات التقنية الحديثة : قد تعاني بعض مديريات من نقص في البرامج التدريبية الشاملة والمحدثة التي تركز على المهارات التقنية المتطورة.
- ضعف المعرفة الكافية بمهارات الحاسوب والعوائق النفسية : قد يمتلك بعض الموظفين معرفة أساسية غير كافية بمهارات استخدام الحاسوب، مما يخلق عائقا كبيرا أمام تبني التكنولوجيا والاستفادة منها[1].
- نقص الخبرات المتخصصة في المجالات التقنية والتكنولوجيا الرقمية تحديا رئيسيا، إذ تحتاج الجزائر إلى تطوير وتأهيل الكفاءات البشرية القادرة على تنفيذ مشاريع التحول الرقمي[2].
- قلة تشجيع المسؤولين للموظفين على التعلم الذاتي للبرامج وتقنية المعلومات، وتطبيقات الإدارة الالكترونية.[3]
- ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة المركزية: يمكن أن يتجلى هذا الضعف في غياب رؤية استراتيجية واضحة ومتكاملة لتبني التقنيات الرقمية على مستوى القطاع ككل، قد يؤدي

[1] سليمة سعيدي ، **معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية الجزائرية، من وجهة نظري مسؤولي المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة** ، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات ،م ج 48، ع04، الأردن، 2013، ص 91.

[2] بن احمد فاطمة الزهراء، بن احمد نادية ، **التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات** ،المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد01، جامعة تلمسان، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس ، 2025، ص507.

[3] عامر ايمان، عتيق شيخ، **الصعوبات والتحديات لمواجهة التحول الرقمي في الجزائر** ، المجلة الجزائرية للمالية العامة، م ج 15، اع01، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة ، 2025، ص 452.

ذلك إلى جهود مجزأة وغير متسقة، وتضارب في الأولويات، وعدم الاستغلالالأمثل للموارد المتاحة، كما يمكن أن ينعكس على عدم وجود اليات فعالة للتنسيق بين مختلف مديريات الخدمات الجامعية والاقامات التابعة لها في تنفيذ المشاريع التقنية ومبادرات التحول الرقمي.

- محاولة التمسك بالإدارة التقليدية وتوثيق الموظفين العموميين، فقد يكون هناك ميل لدى بعض الموظفين إلى الحفاظ على الأساليب التقليدية في العمل، مثل الاعتماد الكبير على الورق والتوقيعات اليدوية والإجراءات البيروقراطية المطولة، فهذا التمسك يمكن أن يعيق تبني العمليات الرقمية الأكثر كفاءة[1] .
- تنامي شعور لدى بعض المدراء بأن التغيير يشكل تهديدا للسلطة.
- ضعف الثقة في حماية السرية المعلومات والتعاملات الشخصية داخل البيئة الرقمية[2].

الفرع الثاني: التحديات التقنية

بعد استعراض التحديات البشرية التي قد تعيق مسيرة الرقمنة، من الضروري الآن الانتقال إلى الجانب التقني لهذه العملية، فبالرغم من أهمية العنصر البشري في تبني التغيير ،الا ان طبيعة التقنيات الرقمية نفسها تطرح مجموعة من التحديات ، التي سنتطرق اليها فيما يأتي:

- صعوبات ومشكلات تشغيل الحاسب الالي في البنيات الجامعية، فلا يقتصر الأمر على مجرد توفر أجهزة الحاسوب، بل يمتد ليشمل التحديات المتعلقة بتشغيلها بكفاءة، قد تتضمن هذه الصعوبات مشاكل في البنية التحتية وشبكات الانترنت غير المستقرة، ونقص الصيانة الدورية للأجهزة، بالإضافة إلى الحاجة المستمرة لتحديث البرامج .
- ندرة وجود مواصفات ومعايير موحدة للأجهزة المستخدمة داخل المديرية الواحدة، فيؤدي هذا إلى صعوبات في التكامل والتشغيل بين مختلف الوحدات والأقسام داخل مديرية الخدمات الجامعية.
- تقادم أجهزة برامج الحاسب الآلي المستخدمة في المكاتب الإدارية، نظرا للتطور السريع لها.

[1] بعضي مراد، حمادة عثمان، غطاس عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 34.

[2] بوراس منال، قاسم سمية، مسعودي سلمى، **تحديات الرقمنة في مجال العلاقات العامة ضمن المؤسسات الجامعية ، دراسة ميدانية في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة 8 ماي 1945**، قسم غلوم الاعلام والاتصال وعلم المكتبات ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ماي 1945، قالمة، السنة الجامعية 2023-2024، ص 59.

- ضعف قطاع التقنيات الحديثة في الدول النامية، وذلك لقلة الخبرات الفنية المؤهلة، واشكالية هجرة الكفاءات إلى الخارج، كما تعاني من نقص في الكفاءات الفنية المتخصصة في مجال التقنيات الرقمية، مما يزيد من صعوبة تطوير وصيانة الأنظمة الرقمية محليا [1].
- يشكل ضعف الاتصال بالشبكة الانترنت تحديا ملحوظا يواجه سير العمل في خدمة الاطعام الجامعي، حيث يعيق الاستخدام الأمثل للتطبيقات الرقمية وأنظمة حجز الطوابير الالكترونية ، وينعكس هذا الضعف بشكل مباشر على قدرة الطلبة بالاستفادة من هذه الخدمة.
- عدم امتلاك جميع الطلبة شبكة الانترنت خصوصا من يقيمون بمناطق الظل، مما يتلقون صعوبات أثناء التسجيل الالكتروني [2].
- قلة توافر المبرمجين الفنيين ونقص البرامج بالتحول إلى الإدارات الرقمية.
- قلة الدورات المستمرة في تواكب التقنيات الحديثة[3].
- عائق اللغة المستخدم في تشغيل التطبيقات الرقمية ، والوسائل التقنية للرقمنة ، فاغلبها يصنع في الدول الأوربية وبالتالي تشتغل بلغات اجنبية، كاللغة الإنجليزية التي تعد اللغة السائدة في البيئة الرقمية مقارنة بالفرنسية والعربية، وبالتالي فإن تكوين الموظفين في اللغة يعد من أكبر التحديات الراهنة التي تواجه الرقمنة في قطاع الخدمات الجامعية ، ونفس الشيء بالنسبة للطلبة فيجب المام لكل من الطالب أو الموظف بقواعد وأبجديات اللغة الانجليزية[4].
- عدم وجود تدفق عالي للأنترنت على مستوى الاقامات الجامعية، والمطاعم، وحتى الإدارات، ففي اخر تصنيف للدول العربية الاضعف من حيث تدفق الانترنت احتلت الجزائر المرتبة ما قبل الأخير، وهذا يعكس صعوبة التحول الرقمي.
- الثمن الباهظ للكمبيوتر مقارنة مع منحة الطالب، باعتبار أن هذا الأخير يعتبر من الأهداف الأساسية لمشروع الرقمنة ، التي يسعى قطاع التعليم العالي الى تحقيقه[5].

---

[1] عرعار الياقوت، **واقع البحث العلمي في الجامعة ضمن متطلبات الرقمنة (الواقع والافاق)**، مشروع كتاب جماعي لفرقة البحث PRFU دورالمرافق الالكترونية في تطوير الأجهزة الإدارية وجودة الخدمات العمومية ، بالتعاون مع مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية ،بعنوان تحديات الرقمنة في مجال الإصلاح والتطور الإداري قطاع التعليم العالي نموذجا، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي الشريف بوشوشة، افلو، 2024، ص224-225.

[2] طاجين روميسة ، قميح نادية ، **رقمنة التعليم العالي في الجزائر بين التحديات والمعيقات** ،مجلة جامعة الزيتونة الدولية ، العدد07، جامعة محمد الصديق بن يحيجيجل 2023، ص66.

[3] عامر ايمان، عتيق الشيخ، المرجع السابق، ص453.

[4] سوماتي شريفة، **تحديات رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي**، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، ام ج 7، ع01، ، جامعة خميس مليانة، 2023، ص 71.

[5] المرجع ذاته، ص 69-70.

- تأخر استكمال البنية التحتية للاتصالات، الأمر الذي يعكس سلبا على جودة الاتصال بالأنترنت وانتشاره، ويؤثر على قدرة المؤسسات على تلبية احتياجات العملاء في هذا المجال الحيوي.[1]
- قلة الخبرات الفنية المؤهلة و ضعف إنتاج سلع وخدمات عالية الجودة في قطاع المعلومات والاتصالات خاصة لدى الدول النامية، فأغلب الوسائل التقنية والتطبيقات الرقمية مستوردة[2].

بالإضافة إلى التحديات التنظيمية والتشريعية والبشرية والتقنية التي تم تفصيلها، لا يمكن اغفال أهمية التحديات الأخرى التي تعيق عملية الرقمنة في قطاع الخدمات الجامعية ، وتشمل هذه التحديات جوانب إدارية، فيرتبط نجاح تطبيق الرقمنة بوجود إدارة معاصرة وجيدة، تساهم في تسهيل عملية التطوير وتدعم الفكر العصري الإداري حيث تتبنى الاستراتيجية الإدارية المستحدثة، التي تقوم على ربح الوقت والتقليل من التكاليف، ويتطلب على القطاع اجراء تغيرات بالهيكل التنظيمي، باستحداث إدارات جديدة وهياكل تنظيمية ملائمة كالمصفوفات والشبكات، وإعادة الإجراءات الداخلية بما يكفل توفير الظروف الملائمة لتطبيق الرقمنة بشكل أسرع وكفاءة عالية[3].

كما تبرز التحديات المالية المتمثلة في قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الرقمية وانشاء الشبكات، وتطوير الأجهزة، وأيضا عدم القيام بدراسة الجدوى من الناحية الاقتصادية لمتطلبات تطبيق الإدارة الرقمية [4].

وأخيرا هناك المعوقات الأمنية والتي تعد من أبرزالتحديات التي تواجه تبني الرقمنة في مختلف القطاعات، ويبرز ذلك بوضوح في قطاع الخدمات الجامعية، تتجلى هذه المعوقات في، المخاوف المشروعة للإدارة من مخاطر الاختراقات الأمنية التي تستهدف البيانات الحساسة، وما قد يترتب عن ذلك من حذف أو استغلال غير مشروع لهذه البيانات، إضافة الى ذلك تتسم تحديات أمن المعلومات باتساع نطاقها وتداخل عناصرها، فهي لا تقتصر على الجوانب التقنية والبرمجية والأجهزة المستخدمة فحسب، بل تمتد لتشمل سلوك الافراد والهيئات الإدارية المتعاملة مع أنظمة الإدارة الالكترونية على المستوى العالمي[5].

---

[1] بن بختي عبد الكريم، فحيمة ايمان، **رقمنة المؤسسة الجامعية الجزائرية – المتطلبات والتحديات-**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، م ج06، ع 02، مخبرالدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2022، ص 300.

[2] بعضي مراد، حمادة عثمان، غطاس عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 35.

[3] إيهاب فاروق مصباح العاجز، **دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الإدارة الالكترونية ، دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم العالي**، مذكرة ماجستير في إدارة اعمال، محافظات غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011, ص 45.

[4] عامر ايمان، عتيق الشيخ، المرجع السابق، ص452.

[5] المرجع ذاته، ص 451.

خلاصة الفصل:

يقدم هذا الفصل تحليلا متعمقا لموضوع رقمنة الخدمات الجامعية في الجزائر، بدا من استعراض أهمية هذا التحول ووصولاإلىتحديد ابرز التحديات والمعوقات التي تواجه تنفيذه الفعال.

في البداية يؤكد الفصل على الدور الحيوي للرقمنة في تحسين جودة الخدمات المقدمة للطلاب والموظفين، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتوفي الوقت والجهد كما يستعرض تطبيقات الرقمنة التي تم تبينيها في قطاع الخدمات الجامعية وتشمل المنصات الخاصة بطلب الايواء، وتطبيقات النقل الجامعي، والمنصات الرقمية للمنح الجامعية، منصات الدفع الإلكترونيو المنصات الخاصة بالوجبات الجامعية.

إلى جانب ذلك يركز الفصل بشكل كبير على التحديات والمعوقات التي تتعرض سبيل تحقيق رقمنة شاملة في قطاع الخدمات الجامعية، حيث تم تصنيفها إلى عدة فئات رئيسية، متمثلة في التحديات التنظيمية، وتشمل جمود الهياكل الإدارية، ضعف التنسيق بين مختلف المصالح ومقاومة التغيير من قبل بعض الموظفين، والتحديات التشريعية والمتمثلة في عدم وجود اطار قانوني وتنظيمي واضح ومناسب لتنظيم عمليات الرقمنة وحماية البيانات والمعاملات الالكترونية الخاصة بقطاع الخدمات الجامعية، أما التحديات التقنية فتتضمن ضعف البنية التحتية للاتصالات وشبكة الأنترنت في بعض المناطق، نقص او تقادم التجهيزات التقنية، ونقص الكفاءات في مجال تكنولوجيا المعلومات، وبالنسبة للتحديات المتعلقة بالموارد البشرية فتبرز في ضعف الوعي التكنولوجي لدى بعض الموظفين والطلاب، ونقص البرامج التدريبية والتأهيلية اللازمة لاستخدام وتطبيق التقنيات الرقمية، وهناك تحديات امنية تتعلق بالمخاطر المحتملة للاختراقات الأمنية وسرقة البيانات الحساسة وضرورة وضع اليات لحماية الأنظمة والمعلومات.

وفي الختام يشدد الفصل على أهمية ادراك هذه التحديات والعمل على معالجتها بشكل شامل ومتكامل من أجل تحقيق تحول رقمي ناجح في قطاع الخدمات الجامعية في الجزائر، مما يساهم في تحسين جودة الخدمات، كما يشير إلى جهود وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في هذا المجال.

نستخلص مما سبق دراسته أن تبني استراتيجية الرقمنة أصبح محل اهتمام العديد من المؤسسات منها المؤسسات الخدماتية خاصة في السنوات الاخيرة، باعتبارها نقلة نوعية تعتمد على تكنولوجيات حديثة وامكانيات مادية و بشرية متطورة، تتماشى مع التطورات والتحولات العالمية السريعة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجياتالحديثة.

لذا حاولنا من خلال دراستنا لموضوع النظام القانوني لرقمنة الخدمات الجامعية تسليط الضوء على أبعاد الانتقال إلى البيئة رقمية معاصرة، حيث تطرقنا في البداية إلى الجانب النظري لكل من الخدمات الجامعية والرقمنة باعتبارهما مصطلحين هامين في البحث، حيث تعرفنا على الخدمات الجامعية باعتباره ركيزة اساسية لتعزيز جودة الحياة الاكاديمية و الطلابية ، فهي بدورها تشمل الرعاية الشاملة للطلاب من خلال توفيرها لعدة خدمات منها ، الإيواء والنقل، والإطعام والمنحة، ثم تناولنا الرقمنة كونها محورا أساسيا في تطور المجتمعات الحديثة لما تشهده من أهمية كبيرة ،فهي تمثل مستقبلا لايمكن تجاهله ،وكلما أسرعنا في مواكبتها و تكييف أنظمتنا معها زادت قدرتنا على المنافسة وتحقيق التنمية المستدامة، ومع كل ما توفره الرقمنة لنا من فرص هائلة إلاأنها تخضع لقوانين وتشريعات تنظمها و تحميها .

أما بالنسبة للجانب التطبيقي لرقمنة الخدمات الجامعية فلا يخفى علينا أن الخدمات الجامعية شهدت انتقاله هائلة في مجال رقمنتها لأنظمتها، وهذا لا يعني استخدام التكنولوجيا فقط بل إعادة تصميم هياكلها الداخلية لتصبح أكثر تكاملا وفعالية مما يساهم في تحسين تجربة الطالب الجامعي بشكل عام، و هذا من خلال استحداثها لمنصات الكترونية تساعد على تحسين خدمات الموجهة للطالب من جهة و تبسيط تسييرها الإداري من جهة أخرى،وذلك بهدف تحقيق استراتيجية صفر ورقة، و على الرغم من كل ما قدمت لنا الرقمنة إلا أنها تضعنا أمام تحديات تتطلب استعداد بشريا،تقنيا، إداريا،ماليا وحتى تشريعات تضمن أمن المعلومات و خصوصية المستخدمين، إذا فإن النجاح في التحول الرقمي لا يتحقق فقط من خلال استخدام التكنلوجيا بل من خلال بناء ثقافة رقمية شاملة تشمل الافراد و المؤسسات على حد سواء.

و عليه نجد أن قطاع الخدمات الجامعية قد توصل إلى ضرورة تطبيق الرقمنة بصورة متسارعة لترقية نشاطها ووظائفها المقدمة،من خلال النتائج المتوصل إليها نستطيع الجزم بأن قطاع الخدمات الجامعية قد نجحت في إدماج تقنيات الرقمنة تدريجيا من أجل إنجاح معاملاتها المختلفة وتقديم خدمات رقمية ذات جودة عالية، و كذا رفع من كفاءة موظفيها من خلال العمل على وضع برامج تقنية تمس الجانب التقني، لأن نقص المهارات التقنية للأفراد العاملين بالمؤسسة يعود سلبا عليها، لابد من مراعاته اثناء صياغة واعداد الاستراتيجية الرقمية، وهذا ما سيعود بالفائدة على المؤسسة ككل وعلى الطلاب كونهم المحور الاساسي الذي تدور حوله كينونة وجود الخدمات الجامعية .

ولأنها برقمنة خدماتها تكون المؤسسة قد نجحت في كسب ثقة طلابها وإرضائهموهذا الذي سعت إلى تحقيقه مند البداية، وهذا لا ينفي عدم وجود صعوبات و تحديات تواجه رقمنة الخدمات الجامعية، حيث من أبرز تحديات هو ضعف شبكات الانترنت وهو ما يعتبر عامل أساسي لإنجاحالعملية.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- الرقمنة أصبحت ضرورة حتمية لتحديث قطاع الخدمات الجامعية، في ظل التطور التكنولوجي المتسارع والتوجهات الوطنية نحو الإدارة الالكترونية.
- غياب ثقافة رقمية لدى بعض الموظفين والطلبة يؤثر سلبا على هذا التحول الرقمي ويقلل من مردوديته.
- الرقمنة تساهم في تعزيز الشفافية وتحسين جودة الخدمات.
- من خلال تطبيق الرقمنة تم تحقيق استجابة سريعة في تبادل ونقل المعلومات في أوقات زمنية قصيرة مع التمكن من تسيير مصالح اعلى مستوى المديريات لاسيما ايواء الطلبة وتسيير ومراقبة النقل الجامعي، معالجة طلبات المنحة الجامعية، التحكم في الايرادات .... ، كل هذا عن بعد وبواسطة منصات الكترونية، والتي كان الوصول الى التسجيل في هاته الخدمات يحتاج الى تنقلات وطوابير طويلة خاصة مع الدخول الجامعي في بداية كل موسم جامعي.
- نجاح الرقمنة يتوقف على مدى جاهزية قطاع الخدمات الجامعية من حيث البنية التحتية ، الموارد البشرية.

بناء على ماسبق، نقترح جملة من التوصيات والاقتراحات لتحسين رقمنة قطاع الخدمات الجامعية:

- ضرورة الاستفادة من برامج وتطبيقات الكترونية الرامية لتحقيق الرقمنة ذات فعالية عالية لتجديد ألمعلوماتي للاتصال و الدعم الاتصال الرقمي الشبكي.
- إعداد استراتيجية وطنية شاملة لرقمنة الخدمات الجامعية، تتضمن أهدافا واضحة.
- تحيين الأطر القانونية.
- توفير التكوين المستمر للموظفين في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي.
- تحسين البنية التحتية الرقمية من خلال تحديث الشبكات، توفير العتاد اللازم وتطوير الأنظمة المعلوماتية.
- الحرص على أمن المعلومات وحماية الخصوصية.
- إجراء تقييمات أمنية دورية.
- تطبيق نظم امنية متقدمة مثل المصادقة الثنائية و النسخ الاحتياطي.

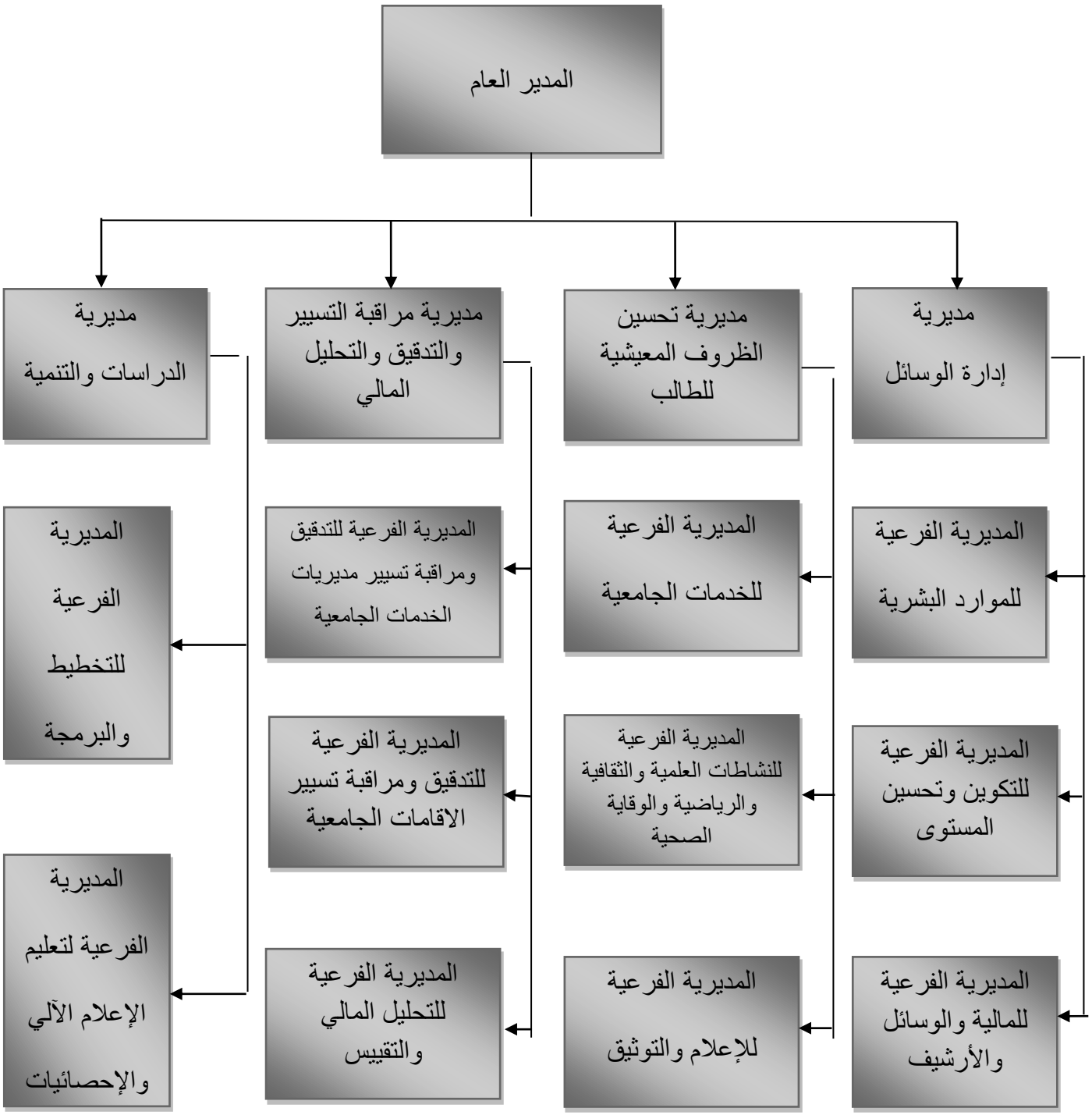
- دعم مبادرات الابتكار الداخلي.
- اشتراك القانونيين والتقنيين الممارسين لتكنلوجيا الاعلام والاتصال في عملية وضع قوانين منظمة.

وفي ختام هذه الدراسة، نرى أن موضوع النظام القانوني لرقمنة قطاع الخدمات الجامعية لا تزال بعض جوانبه تحتاج البحث والتعمق، ونقترح في هذا الصدد عددا من المواضيع التي يمكن أن تشكل امتدادا لموضوعنا من بينها:

- أثر التحول الرقمي على جودة الخدمات الجامعية.
- التحديات القانونية لحماية البيانات الشخصية في المنصات الجامعية الرقمية.

الهيكل التنظيمي

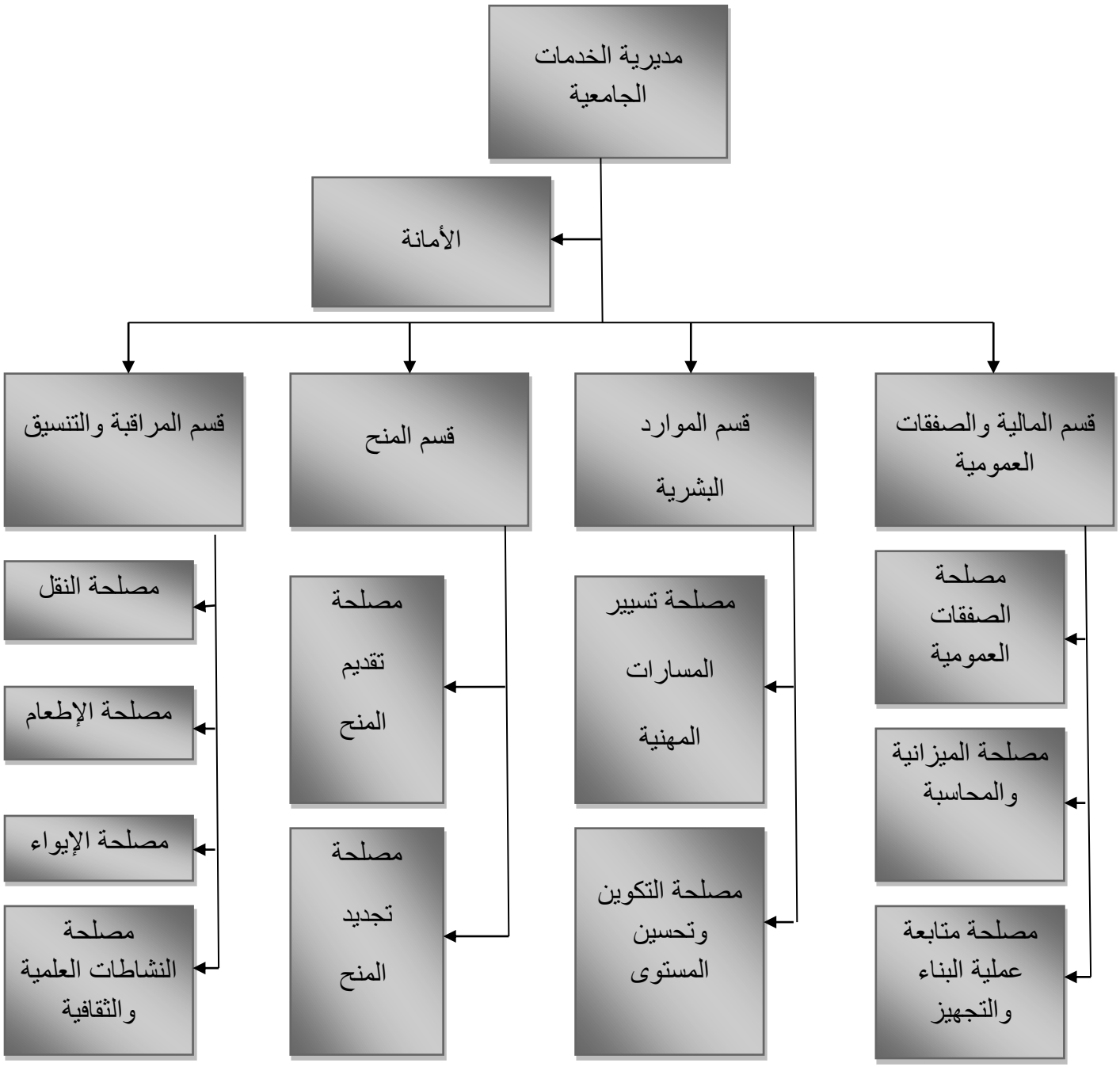
للديوان الوطني للخدمات الجامعية



الملحق رقم 01

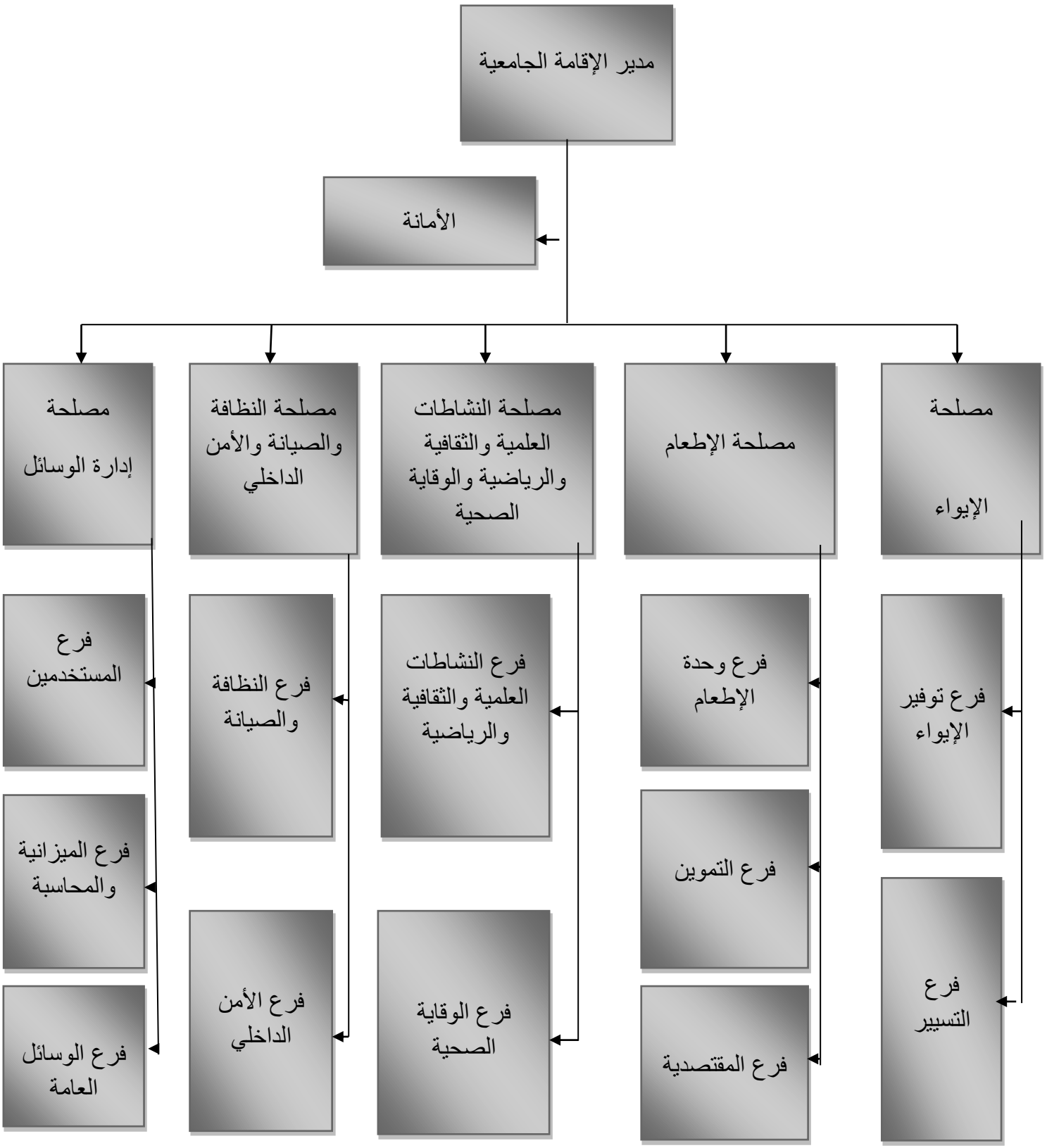
الهيكل التنظيمي لمديرية الخدمات الجامعية:

تتكون مديرية الخدمات الجامعية من 04 أقسام ، وكل قسم إلى مصالح، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي



الملحق رقم 02

الهيكل التنظيمي الخاص بالإقامات الجامعية:



الملحق رقم 03

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان الوطني للخدمـــات الجامعيـــة

ميثاق استعمال حساب المستخدم في الأرضية الرقمية

الاسم:

اللقب:

الوظيفة:

الحساب:

يهدف هذا الميثاق إلى تنظيم استعمال حسابات المستخدمين في الأرضية الرقمية للديوان الوطني للخدمات الجامعية لضمان حماية البيانات، وتوفير بيئة عمل آمنة وفعالة، وضمان الامتثال للقوانين والسياسات الداخلية.

1 أهداف الميثاق

- تحديد حقوق ومسؤوليات المستخدمين في استخدام الأرضية الرقمية.
- حماية بيانات المؤسسة والمعلومات الحساسة من الوصول غير المصرح به.
- تعزيز استخدام الأرضية الرقمية لتحقيق أهداف الديوان الوطني للخدمات الجامعية.

2 إنشاء الحساب واستخدامه

- يتم منح حساب المستخدم للأفراد بناءً على دورهم المهني واحتياجات العمل.
- الحساب مخصص للاستعمال المهني فقط، ولا يجوز استخدامه لأغراض شخصية أو غير مهنية.
- يجب على المستخدمين الحفاظ على سرية معلومات تسجيل الدخول الخاصة بهم.
- في حال إنهاء المهام يجب إمضاء محضر تسليم واستلام الحساب بين المسؤول الجديد والمنتهية مهامه.

3 أمن الحساب

- يُمنع مشاركة اسم المستخدم وكلمة المرور مع أي شخص آخر.
- يجب على المستخدمين اختيار كلمات مرور قوية وتغييرها دوريًا مرة في الشهر على الأقل.
- يجب الإبلاغ فورًا عن أي نشاط مشبوه أو فقدان لبيانات تسجيل الدخول.

مديرية الخدمات الجامعية بالمغير
- المير يسمة المغير ولاية -
15 MAI 2025
رقم: .....
التاريخ: .....

4 خصوصية البيانات وحمايتها

- يلتزم المستخدمون بحماية البيانات الحساسة والحفاظ على سريتها.
- يُحظر نسخ أو نقل أو مشاركة بيانات الأرضية الرقمية إلا بعد الحصول على إذن مسبق.
- لا يجوز استخدام الحساب للوصول إلى بيانات لا تقع ضمن نطاق صلاحيات المستخدم.

5 الصيانة والدعم

- يوفر الديوان الوطني للخدمات الجامعية الدعم التقني لضمان استخدام الأرضية الرقمية بكفاءة.
- يجب على المستخدمين الالتزام بالتحديثات والإرشادات التقنية التي يصدرها الديوان الوطني للخدمات الجامعية.

6 العقوبات على المخالفات

- أي انتهاك لهذا الميثاق قد يؤدي إلى اتخاذ إجراءات تأديبية.
- في حالة الانتهاكات الجسيمة، قد تُحال القضية إلى الهيئات المختصة قانونيا.

7 مراجعة الميثاق

- يتم تحديث هذا الميثاق دوريًا لضمان توافقه مع تطورات التكنولوجيا واحتياجات الديوان الوطني للخدمات الجامعية.
- سيتم إبلاغ المستخدمين بأي تعديلات جديدة، ويُعتبر استخدام الحساب بمثابة قبول ضمني لها.

8 الإقرار بالميثاق

يقر جميع المستخدمين بقراءة هذا الميثاق وفهمه والالتزام بكافة بنوده كشرط أساسي لاستخدام حساباتهم في الأرضية الرقمية.

الملحق رقم 04

أولا: الكتب

1- عيسى عماد، محمد صالح، المكتبات الرقمية النظرية والتطبيقات العلمية ، الدار المصرية اللبنانية ،القاهرة، 2006 .
2- الحمزة منير، المكتبات الرقمية والنشر الالكتروني للوثائق، دار الالمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
3- عبد المقصود احمد النجار، المكتبات الرقمية الحديثة، ط 1، دار العلم و الايمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.
4- عرعار الياقوت، واقع البحث العلمي في الجامعة ضمن متطلبات الرقمنة (الواقع والافاق)، مشروع كتاب جماعي لفرقة البحث PRFU دور المرافق الالكترونية في تطوير الأجهزة الإدارية وجودة الخدمات العمومية، بالتعاون مع مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، بعنوان تحديات الرقمنة في مجال الإصلاح والتطور الإداري قطاع التعليم العالي نموذجا، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي الشريف بوشوشة، افلو، 2024.

ثانيا: المقالات:

1- سليمة سعيدي، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية بالمكتبات الجامعية الجزائرية، من وجهة نظري مسؤولي المكتبات الجامعية لولاية قسنطينة ، المجلة الأردنية للمكتبات والمعلومات، المجلد 48، العدد04، الأردن، 2013.
2- بوزايدة جمال، الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجرائم السيبرانية، التحديات والافاق المستقبلية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، الجزائر، 2019.
3- فلوح احمد، عبيدي سناء، درجة رضا الطلبة على الخدمات الجامعية، دراسة ميدانية، مجلة المعيار، المجلد 10، العدد 4، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2019.
4- قادري حليمة، جودة الحياة في الإقامة الجامعة من وجهة نظر الطلبة، دراسة ميدانية على عينة من الطلبة المقيمين بالأحياء الجامعية، مجلة الخلدونية، جامعة وهران 02، 2019.
5- حميدوش علي، بوزيدة حميد، اقتصاديات الاعمال القائمة على الرقمنة (المتطلبات والعوائد)، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، المجلد 8، العدد01، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2020.
6- بضياف زهير، دور الرقمنة في ضمان جودة الخدمة العمومية الرهانات والتحديات تطبيق "خدمتي " في قطاع الموارد المائية، مجلة التمييز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية الواقع والتحديات جامعة الشاذلي بن جديد الطارف ،2021.

7- عبد الحميد عائشة، الاطار القانوني والتشريعي للرقمنة والذكاء الاصطناعي، المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب، جامعة الطارف، 2021.
8- مقراني الهاشمي، بن عبد الرحمان حمزة، دور وسائط الإدارة الالكترونية في تعزيز أخلاقيات العمل في المنظمة ، مجلة أفاق علمية ،المجلد13، العدد01، ، جامعة الجزائر، 2021.
9- عبد الكريم عاشور، دور الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية "الجزائر نموذجا"، قسم العلوم السياسية مجلة الأبحاث ، المجلد 06، العدد 02 ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2021.
10- يحياوي الهام، دور الرقمنة في الخدمة العمومية بالجزائر، البطاقة الذهبية نموذجا، مجلة التحليل الاستشراف الاقتصادي، المجلد03، العدد01، جامعة باتنة، 2022.
11- براهمي عبد الرزاق، بلماجي زين العابدين، طبيعة استقلالية السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، مجلة الحقوق والعلوم سياسية، المجلد 09، العدد01، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، سنة2022.
12- بن بختي عبد الكريم، فحيمة إيمان، رقمنة المؤسسة الجامعية الجزائرية – المتطلبات والتحديات-، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد06، العدد 02، مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2022.
13- ربيع نصيرة ، حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد06، العدد 02، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أكلي محمد اولحاج البويرة، 2022.
14- الصديقي علي، النص الأدبي الرقمي: بحث في مفهوم والخصائص،مجلة الخليل في علوم اللسان، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الوصل دبي-الإمارات العربية المتحدة، 2023.
15- برغوث ليلى، الأمن السيبراني وحماية خصوصية البيانات الرقمية في الجزائر في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي ، المجلد 01، العدد03، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، مستغانم، 2023.
16- دندن جمال الدين، افاق الرقمنة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، المجلد 6، عدد خاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2023.
17- سوماتي شريفة، تحديات رقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي ، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد01، جامعة خميس مليانة، 2023
18- طاجين روميسة ، قميح نادية ، رقمنة التعليم العالي في الجزائر بين التحديات والمعيقات ،مجلة جامعة الزيتونة الدولية ، العدد07،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2023.
19- قمار خديجة، رقمنة الصفقات العمومية – المتطلبات والتحديات-، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد6، العدد2 ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2023.

20- بن جلول محمد، زعزوعة فاطمة، رقمنة الصفقات العمومية في التشريع الجزائري بين الواقع والمأمول على ضوء القانون الجديد 23-12، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد07، العدد01، جامعة عين تموشنت ، الجزائر،2024.
21- سالمي نصيرة ، حمري نجود، حمريط ليلى، الدخول الرقمي ودوره في تحسين جودة الخدمات بمؤسسات الخدمات الجامعية، من وجهة نظر الطلبة جامعة المسيلة، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد8 ، العدد2، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2024.
22- شريط نجمة، الأمن السيبراني في العقيدة الدفاعية الجزائرية: الفرص والقيود، المجلة الجزائرية للسياسة والامن، المجلد 02، العدد 02، جامعة وهران، 2024.
23- قيطوني ايمان، التحول الرقمي والمنصات الرقمية في الجامعات الجزائرية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 02، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، 2024.
24- عامر ايمان، عتيق شيخ، الصعوبات والتحديات لمواجهة التحول الرقمي في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد01، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، 2025.
25- بن احمد فاطمة الزهراء، بن احمد نادية، التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 15، العدد01، جامعة تلمسان، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2025

ثالثا: المقابلات

1- مقابلة شخصية مع السيد: سي موسى إبراهيم، رئيس مصلحة الميزانية والمحاسبة، مديرية الخدمات الجامعية بالمدية، بتاريخ 18 ماي 2025.
2- مقابلة شخصية مع السيد: حميدية بلال، رئيس مصلحة الصفقات العمومية، مديرية الخدمات الجامعية بالمدية، بتاريخ 20 ماي 2025.

رابعا: الوثائق الاكاديمية:

- **رسائل الماجستير**

1- ايت عيسى حسين، انعكاسات الظروف المعيشية في القامات الجامعية على التحصيل العلمي للطلبة ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم اجتماع، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2002-2003.
2- إيهاب فاروق مصباح العاجز، دور الثقافة التنظيمية في تفعيل تطبيق الإدارة الالكترونية ، دراسة تطبيقية على وزارة التربية والتعليم العالي، مذكرة ماجستير في إدارة اعمال، محافظات غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

3- عقابي بوجمعة، نوع التنظيم المعتمد في قطاع الخدمات الجامعية وعلاقته بنوعية الخدمات المقدمة للطلبة ، دراسة ميدانية في مديرية الخدمات الجامعية ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، قسم العلوم الاجتماعية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015.

- **مذكرات الماستر:**

4- سعد سليم، دور الخدمات الجامعية في التحصيل الدراسي، دراسة ميدانية مديرية الخدمات الجامعية الجلفة، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الجامعية 2016/2015.

5- بن احمد حمزة ،بن يحي سيد علي ، دور الاتصال الداخلي بالا قامات الجامعية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الصحافة الالكترونية، قسم العلوم والاتصال، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2020/2019.

6- سليماني حفصة، مهدي كنزة، اثر مراقبة تسيير المخزون على جودة الخدمات الجامعية المقدمة في الاقامات الجامعية، الاطعام، الايواء، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، قسم العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التجارية، جامعة احمد دراية ادرار، سنة 2019-2020.

7- حلايمية حدة، خراز خيرة، التنظيم القانوني للخدمات الجامعية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون عقاري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم سياسية، جامعة العربي تبسيي السنة الجامعية 2021/2020.

8- تباني شيماء، صخري الهام، عقون شيماء، استراتيجيات التحول الرقمي في المؤسسات الخدماتية، دراسة ميدانية بمديرية بريد الجزائر لولاية قالمة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، جامعة08 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2021-2022.

9- خميستي بوزايدة، حوكمة الخدمات العامة في ظل النماذج التسييرية المعتمدة، قطاع الخدمات الجامعية نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2021-2022.

10- غريب فاطمة، الإقامة الجامعية وتأثيرها في التنشئة الاجتماعية للطالبات المقيمات ، دراسة على عينة من مجتمعات إقامة قريشي محمد الناجي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، علم اجتماع تربوي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، السنة الجامعية 2021-2022.

11- بن دادي هشام، سعيدات عبد القادر معمر، رقمنه الخدمة العمومية وملدا قابلية المرفق العمومي للتكيف ،مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون اقتصادي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة ورقلة، 2022.

12- مديني اسيا، حجاج رانيا، دور الرقمنة في تفعيل الرقابة في المؤسسة مذكرة لنيل شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 بقالمة،2022-2023.

13- برابح شهرزاد، فعالية الرقمنة في المؤسسات الإدارية ، الجامعة نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص دولة ومؤسسات ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة يحي فارس بالمدية ، السنة الجامعية 2024/2023

14- بعضي مراد، حمادة عثمان، غطاس عبد الوهاب، دور الرقمنة في تنظيم المسار المهني للموظف العام، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون اداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، السنة الجامعية 2024/2023

15- عبيدي أيمن ، ملاك زهرة، دور الرقمنة في تحسين الخدمات الجامعية، دراسة ميدانية : الإقامة الجامعية رزايقية أمين، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اجتماع تنظيم وعمل ،قسم علم اجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسه، السنة الجامعية 2023-2024.

16- بوراس منال، قاسم سمية، مسعودي سلمى، تحديات الرقمنة في مجال العلاقات العامة ضمن المؤسسات الجامعية ، دراسة ميدانية في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مذكرة لنيل شاهدة الماستر ـ تخصص اتصال وعلاقات عامة، جامعة 8 ماي1945قالمة، السنة الجامعية 2023-2024 .

خامسا: النصوص القانونية :

- **القوانين**

1- القانون رقم 85-05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1403 الموافق ل 16 افريل سنة 1983 يتعلق بحماية الصحة وترقيتها، الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1403 الموافق ل17 افريل سنة 1983، العدد 08.

2- القانون 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430، الموافق ل 5 غشت 2009، المتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية الجزائرية،المؤرخة في 16 غشت 2009، العدد47.

3- قانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق ل 1 فيفري 2015، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخة في 20ربيع الثاني عام 1436الموافق ل 09 فيفري 2015، العدد 06.

4- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق ل 10 يونيو 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية الجزائرية، الصادرة في 25 رمضان 1439 الموافق ل 10 يونيو 2018.

5- القانون رقم 18-04 المؤرخ في 24 شعبان 1439 الموافق ل 10 ماي 2018، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية ، الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة في 13ماي 2018، العدد 27.

6- القانون رقم 23-12المؤرخ في 18 محرم عام 1445 الموافق ل 05اوت 2023 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية، الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة في 19 محرم عام 1445 الموافق ل 06 اوت 2023،العدد 51.

- **المراسيم الرئاسية:**

1- المرسوم رقم 314/86 مؤرخ في 21 ربيع الثاني عام 1407 الموافق ل 23 ديسمبر سنة 1986يتضمن اختصاصات المؤسسات والهياكل المكلفة بالخدمات الاجتماعية الجامعية وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخة في 22 ربيع الثاني عام 1407، الموافق ل 24 ديسمبر سنة 1986،العدد 53.

2- المرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 28 شوال عام 1431الموافق 7 أكتوبر سنة 2010، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة في 28 شوال عام 1431الموافق 7 أكتوبر سنة 2010، العدد 58.

3- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في02 ذي الحجة عام 1436 الموافق ل 16 سبتمبر سنة 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخة في 06 ذي الحجة عام 1436 الموافق ل 20 سبتمبر سنة 2015، العدد 50.

4- المرسوم الرئاسي رقم 19-317 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1441 الموافق ل 26 نوفمبر سنة 2019 يتضمن إنشاء وكالة وطنية لتطوير الرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة في 04 ربيع الثاني 1441، الموافق ل 01 ديسمبر 2019، العدد74.

5- المرسوم الرئاسي رقم 21-137 مؤرخ في 24 شعبان 1442 الموافق ل 07 افريل 2021 الذي يحدد الاجر الوطني الأدنى المضمون، الجريدة الرسمية الجزائرية ، المؤرخة في 14 افريل 2021، العدد28.

6- المرسوم الرئاسي رقم 23 /314 المؤرخ في20 صفر عام 1445الموافق ل 06 سبتمبر 2023، المتضمن إنشاء المحافظة السامية للرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة في24 صفر عام 1445الموافق ل 10سبتمبر 2023، العدد 59.

- **المراسيم التنفيذية:**

1- المرسوم التنفيذي رقم 90-170 المؤرخ في 09 ذي القعدة عام 1410 الموافق ل 02 يونيو 1990، الذي يحدد شروط تخصيص المنح الدراسية ومبلغها، الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة في 13 ذي القعدة 1410 الموافق ل 06 يونيو 1990، العدد 23.

2- المرسوم التنفيذي رقم 84/95 مؤرخ في 21 شوال عام 1415 الموافق ل 22 مارس 1995، يتضمن إنشاء الديوان الوطني للخدمات الجامعية وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة في 1995 ، العدد 24 ، معدل ومتمم بالمرسوم رقم 312/03 المؤرخ في 17 رجب عام 1424 الموافق ل 14 سبتمبر 2003،الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة في 21 سبتمبر 2003، العدد 57.

3- المرسوم التنفيذي رقم 07-162 المؤرخ في 13جمادى الأولى عام 1428 الموافق ل 30 ماي 2007 ، يعدل ويتمم م ت رقم 01-123 المؤرخ في 15 صفر عام 1422 الموافق ل09 ماي سنة 2001، والمتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ،الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخة في 21 جمادى الأولى عام 1428 الموافق ل 07 جوان 2007، العدد 37.

4- المرسوم التنفيذي رقم 16-134 المؤرخ في17 رجب 1437الموافق ل 25 افريل 2016 ، الذي يحدد تنظيم المصالح التقنية للإدارة المكلفة بالوسائل والتصديق الالكتروني وتسييرها ومهامها، الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخة في20 رجب 1437الموافق ل 28 افريل 2016، العدد 26.

5- المرسوم التنفيذي رقم 16-142 المؤرخ في 05.05.2016، المحدد لكيفية حفظ الوثيقة الموقعة الكترونيا، الجريدة الرسمية الجزائرية، المؤرخة في 2016، العدد 28.

6- المرسوم التنفيذي رقم 16-142 المؤرخ في 27 رجب عام 1437 الموافق ل 5 ماي و سنة 2016 ، يحدد كيفيات حفظ الوثيقة الموقعة الكتروني ، الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة في أول شعبان عام 1437 الموافق ل 8 ماي 2016، العدد 28.

7- المرسوم التنفيذي رقم 23-380 المؤرخ في 10 ربيع الثاني عام 1445 الموافق ل 25 أكتوبر 2023، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 90-170 المؤرخ في 9ذي القعدة عام 1410 الموافق ل 2يونيو سنة 1990 الذي يحدد شروط تخصيص المنح الدراسية ومبلغها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 68.

- **القرارات الوزارية:**

1- القرار الوزاري رقم 42 المؤرخ في 42 جوان 1998 المتضمن النظام الداخلي للإقامات الجامعية.

2- القرار الوزاري مشترك مؤرخ في 18ذي القعدة عام 1424 الموافق ل 11 يناير سنة 2004، يحدد التنظيم الإداري للديوان الوطني للخدمات الجامعية ومديريات الخدمات الجامعية والاقامات الجامعية، الجريدة الرسمية الجزائرية المؤرخة ب 17 ذي الحجة عام 1424 موافق ل 8 فبراير 2004.

- **التعليمات**

1- المنشور رقم: 2018/230 بخصوص الاطار المرجعي المتعلق بالنظام المعلوماتي لقطاع التربية الوطنية، الصادر عن الأمين العام لوزارة التربية الوطنية، الجزائر، 2018.

2- دليل الطالب داخل الاقامات الجامعية، مديرية الحالات الطلابية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .2022

3- وثيقة رسمية صادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 23 أكتوبر 2022، بيان عن انطلاق الرسمي لتطبيق mybus.

4- مراسلة الديوان الوطني للخدمات الجامعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تحت رقم 1140، الى السادة والسيدات مديري الخدمات الجامعية، بخصوص تعميم العمل بمنصة تسيير الصفقات الاطعام ومخازن مطاعم الجامعية، 14 ماي 2024.

5- المراسلة رقم 293 المؤرخة في 14 ماي 2025، مديرية الدراسات والتنمية، ديوان الوطني للخدمات الجامعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر.

سادسا: المواقع الالكترونية

1- الصفحة الرسمية لمديرية الخدمات الجامعية بقسنطينة 2025/04/14، 14:31. https://www.dou.constantine.centre.com.

2- موقع وزارة التعليم العالي ، تاريخ الاطلاع 23 افريل 2025 على الساعة 18:30 www.mesrs.dz.

3- مديرية الجامعية عين تيموشنت، تاريخ الاطلاع 17:56 24/04/2025، https://www.dou-aintemouchent.dz.

4- جامعة الطاهري محمد ببشار ، تاريخ الاطلاع 26/04/2025على الساعة 11:30 https://www.univ-bechar.dz

5- جامعة قاصدي مرباح ورقلة، تاريخ الاطلاع 26/04/2025على 13:05،
https://www.univ-ourgla.dz

6- جامعة يحي فارس بالمدية، تاريخ الاطلاع 27/04/2025 ، على الساعة18:00،
https://www.univ-medea.dz

7- وكالة الانباء الجزائرية ، 22 سبتمبر 2023، تاريخ الاطلاع 27/04/2025، على الساعة18:40.
https://www.aps.dz .

8- الأرضية الرقمية لتسيير الموارد البشرية، تم الاطلاع 29.04.2025، على الساعة 17:45،
https://www.tassyir/grh.dgfp.gov.dz.

9- الصفحة الرسمية لجامعة الشلف ، تاريخ الاطلاع 29 افريل 2025 على الساعة 23:15
https://www.univ-chlef.com

10- الصفحة الرسمية للديوان الوطني للخدمات الجامعية، كيفية دفع حقوق التسجيل عبر الخط الكترونيا ، منشور بتاريخ 2اوت 2023،تم الاطلاع عليه في 03ماي 2025 على الساعة 13:48 ،
https://www.facebook.com/onou.officiel

11- المنصة الرقمية للديوان الوطني للخدمات الجامعية، تاريخ الاطلاع 20 ماي 2025 ، على الساعة15:20
.https://www.onou.dz

شكر
اهداء
قائمة المختصرات
مقدمة..... 1
الفصل الأول : الاطار المفاهيمي للخدمات الجامعية والرقمنة..... 4
مقدمة الفصل..... 4
المبحث الأول: مدخل مفاهيمي لقطاع للخدمات الجامعية..... 5
المطلب الأول: مفهوم الخدمات الجامعية..... 5
الفرع الأول: تعريف الخدمات الجامعية..... 5
الفرع الثاني: مراحل تطور الخدمات الجامعية..... 6
الفرع الثالث: أهداف وأهمية قطاع الخدمات الجامعية..... 7
أولا: أهداف الخدمات الجامعية..... 7
ثانيا: أهمية الخدمات الجامعية..... 8
المطلب الثاني: الأجهزة المكلفة بقطاع الخدمات الجامعية..... 8
الفرع الأول: الأجهزة المكلفة بقطاع الخدمات الجامعية على المستوى المركزي..... 9
أولا : تعريف الديوان الوطني للخدمات الجامعية..... 9
ثانيا: مراحل تطوره..... 9
ثالثا: مهام الديوان الوطني للخدمات الجامعية..... 10
رابعا: الهيكل التنظيمي لديوان الوطني للخدمات الجامعية..... 10
الفرع الثاني: الأجهزة المكلفة بقطاع الخدمات الجامعية على المستوى المحلي..... 13
أولا: مديرية الخدمات الجامعية..... 13
أ- مفهوم مديرية الخدمات الجامعية..... 13
ب- الهيكل التنظيمي لمديرية الخدمات الجامعية..... 13
ثانيا: الاقامات الجامعية..... 16
أ- تعريف الاقامات الجامعية..... 16
ب- مهام الاقامات الجامعية..... 17
ت- الهيكل التنظيمي للإقامات..... 17
المبحث الثاني : مفهوم الرقمنة واليات تفعيلها..... 19
المطلب الأول: مفهوم الرقمنة..... 19
الفرع الأول : نشأة الرقمنة..... 19
الفرع الثاني: تعريف الرقمنة واساسها القانوني..... 20
أولا: تعريف الرقمنة..... 20
ثانيا: الأساس القانوني للرقمنة..... 21
الفرع الثالث: أهمية واهداف الرقمنة..... 23
أولا : أهمية الرقمية..... 23

ثانيا: اهداف الرقمنة..... 24
المطلب الثاني : الهيئات الفاعلة للإدارة الرقمية..... 26
الفرع الأول: الهيئات الانشاء..... 26
أولا : المحافظة السامية للرقمنة..... 27
ثانيا : الوكالة الوطنية للرقمنة..... 28
الفرع الثاني: هيئات الحماية..... 29
أولا: وكالة الوطنية للأمن السيبراني..... 30
ثانيا :السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي..... 32
خلاصة الفصل..... 33
الفصل الثاني: تطبيقات الرقمنة وتحدياتها في قطاع الخدمات الجامعية
مقدمة الفصل..... 34
المبحث الأول: تطبيقات الرقمنة في مجالات الخدمات الجامعية..... 35
المطلب الأول: رقمنة الخدمات الموجهة للطالب..... 35
الفرع الأول: خدمة الايواء والنقل..... 36
أولا : خدمة الايواء..... 36
أ- شروط الاستفادة من الايواء..... 36
ب- المنصة الالكترونية لتسجيل الايواء..... 37
ثانيا: خدمة النقل الجامعي..... 43
أ- المنصة الالكترونية للنقل الجامعي..... 44
الفرع الثاني: خدمة الاطعام والمنح..... 45
أولا : خدمة الاطعام..... 45
أ- المنصة الالكترونية لخدمة الاطعام..... 46
ب- الرقابة على خدمات الإطعام..... 47
ثانيا: المنحة الجامعية..... 48
أ- شروط الاستفادة من المنحة..... 49
ب- المنصة الرقمية للمنحة..... 49
المطلب الثاني: رقمنة التسيير الإداري..... 52
الفرع الأول : المنصة الرقمية الخاصة بديوان الخدمات الجامعية..... 52
أولا : التعريف بالمنصة ووظيفتها..... 52
أ- تعريفها..... 52
ب- وظيفتها..... 52
ت- أهداف المنصة الرقمية..... 53
ث- إجراءات إنشاء واستخدام الحسابات في المنصة الرقمية..... 53
ج- خطوات استعمال المنصة الرقمية للديوان الوطني للخدمات الجامعية..... 54
الفرع الثاني: رقمنة الموارد البشرية..... 56

الفرع الثالث: رقمنة الصفقات العمومية..... 58
أولا: البوابة الالكترونية للصفقات العمومية..... 58
ثانيا: تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية..... 59
المبحث الثاني: تحديات رقمنة قطاع الخدمات الجامعية..... 60
المطلب الأول : التحديات التشريعية والتنظيمية الإدارية..... 60
الفرع الأول : التحديات التشريعية..... 60
الفرع الثاني: التحديات التنظيمية الإدارية..... 61
المطلب الثاني: التحديات البشرية والتقنية..... 62
الفرع الأول: التحديات البشرية..... 62
الفرع الثاني: التحديات التقنية..... 63
خلاصة الفصل..... 66
الخاتمة..... 67
الملاحق..... 70
قائمة المراجع..... 74
الفهرس..... 83